الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

الصناعات العسكرية الإسرائيلية

"دراسة تحليلية"

اعداد

عروبة علي البرغوثي

اشراف

الدكتور محمد أحمد صقر

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الاقتصاد بكلية الدراسات العليا
في الجامعة الأردنية

١٩٩٤/٩٣م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٩/٨/١٩٩٣

وأجيزت من قبل أعضاء لجنة المناقشة

١ - الدكتور محمد احمد صقر رئيساً

٢ - الدكتور بشير الزعبي عضواً

٣ - الدكتور اسامة الدباغ عضواً

٤ - الدكتور جواد ناجي عضواً

الاهـــداء

الى احبائي الصغار، فراس وعزة ومحمد ولينا
والى زوجي ووالدي الذين كان لهم الفضل الكبير
في اخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود ،،،
الى صديقتي العزيزة نصيره مامي

شكر وتقدير

تعجز الكلمات عن وصف الجهد الكبير الذي بذله المشرف الدكتور محمد أحمد صقر، في اخراج هذه الدراسة الى حيز الوجود على هذا الشكل، فله مني كل الشكر والتقدير والتمنيات بالتوفيق في حياته العلمية.

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة :

الفصل الأول
حوافز التصنيع الحربي

الفصل الثاني
مقومات وخصائص الصناعات العسكرية في اسرائيل

الفصل الثالث

الانفاق العسكري في اسرائيل

الفصل الرابع

دراسة حالتين اللافي والمركافا

الفصل الخامس

صادرات السلاح الاسرائيلية

الفصل السادس

أزمة الصناعات العسكرية في اسرائيل

الفصل السابع

التقويم والاقتراحات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة :
١	تفصيلات عن تخصصات المعامل والمصانع والاقسام في الصناعات الحربية الاسرائيلية	٨٨
٢	معلومات عامة عن بعض الطائرات التي تنتجها الصناعة الجوية الاسرائيلية IAI	٩٢
٣	المساعدات الامريكية لاسرائيل (١٩٤٨ - ١٩٩٠)	٩٥
٤	الاستثمار الامريكي في الصناعات الحربية الاسرائلية	٩٨
٥	الاسلحة الاسرائيلية المصدرة الى اميركا الوسطى........................	١٠٠
٦	الاسلحة الاسرائيلية المصدرة الى اميركا الجنوبية	١١٣
٧	معلومات عن بعض الشركات الاسرائيلية المهتمة بالتصدير........................	١٢٤
٨	زبائن السلاح الإسرائيلي بحسب المناطق...............	١٢٦

الملخص

الصناعات العسكرية الإسرائيلية - دراسة تحليلية

اعداد الطالب: عروبة علي البرغوثي

اشراف الاستاذ الدكتور: محمد أحمد صقر

يتضمن هذا البحث، دراسة تحليلية موثقة عن قطاع الصناعات العسكرية الاسرائيلية، ولما كانت مثل هذه الدراسة كثيرة التشعب والتداخلات في كل نواحي الحياة الاسرائيلية، فاني قدمتها في سبعة فصول.

الفصل الأول: حوافز التصنيع الحربي:-

وقد تناولت فيه:

١ - جذور الصناعة العسكرية الاسرائيلية والحيثيات الاساسية التي فرضت بناء صناعة عسكرية.

٢ - مراحل نشوء وتطور الصناعات العسكرية الاسرائيلية، من مرحلة بناء الورش للاصلاح والترميم والصيانة، إلى انشاء دائرة سلاح العلم.

٣ - حوافز التصنيع الحربي، ومن أهمها الحافز العدواني والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

الفصل الثاني: مقومات وخصائص الصناعات العسكرية الاسرائيلية:-

وقد تضمن هذا الفصل مجموعة المقومات، التي أعتقد أنها تشكل حجر الأساس لهذه الصناعة، من وجود طاقة بشرية متعلمة، وكادر فني ذو مستوى عال، ترفده مراكز الابحاث العسكرية المتخصصة، وتطور تكنولوجي كبير خلقاً وإبداعاً وإقتباساً من العلاقات الوطيدة مع الغرب.

كما استعرضت في هذا الفصل الإطار التنظيمي للصناعات العسكرية، الذي يندرج تحت اربعة عناوين رئيسية:

١ - الصناعات الحربية

٢ - الصناعات الجوية

٣ - شعبة البحوث والتطويرات (رافائيل)
٤ - المصنع الرئيسي للصيانة

الفصل الثالث: الانفاق العسكري في اسرائيل:-

وتوخيت في هذا الفصل، أن أكون اكثر قرباً للمعنى الواسع للإنفاق العسكري، بحيث ضمنته، توظيف الافراد مدنيين وعسكريين وشراء المعدات من الداخل والخارج، وانشاء المرافق العسكرية، والانفاق على عمليات الصيانة، وميزانيات البحث والتطوير. كما أفردت جزءاً هاماً من هذا الفصل، لمتابعة تطور الانفاق العسكري، وماهية الأحداث التي تؤثر فيه، والظروف التي تفرض الزيادة أو النقصان، من حرب أو سلم، وعلاقة وظيفة الاقتصاد الكلي بذلك من تنمية أو أهداف ترتئيها الدولة، ومصادر الانفاق الداخلية والخارجية ونسبة هذا الانفاق من الدخل القومي.

الفصل الرابع:-

ويتضمن دراسة لحالتين من الحالات المتقدمة في الصناعات العسكرية الاسرائيلية، والتطور الهائل الذي وصلت اليه في طريقها الى الإكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في سد احتياجات الجيش. وقد ذكرت الاسباب الكامنة وراء نجاح مشروع صناعة الدبابة (مركافا)، وإدخالها الى التشكيلات العسكرية العملية، وفشل مشروع طائرة (اللافي)، ومحاولة ذكر أهداف المشروع وتكلفته وجدواه الإقتصادية، والعوامل التي أدت الى الغائه، وما ترتب على ذلك من نتائج، والبدائل التي تفكر فيها إسرائيل.

الفصل الخامس: صادرات السلاح الاسرائيلية:-

وحاولت في هذا الفصل، أن أبين الدور الهام الذي تقوم به في دعم الاقتصاد الاسرائيلي، ووقف تدهور ميزان المدفوعات، وذلك تحت أربعة عناوين:-
١ - ويشمل دراسة الدوافع التي أدت الى تطوير قطاع الصادرات العسكرية.
٢ - مشكلات الاعتماد على تصدير السلاح من النواحي الاقتصادية والسياسية.٣
- تطور نوعية الصادرات العسكرية الاسرائيلية وأصنافها، والاسواق التي

استطاعت أن تحتل فيها مكاناً، والهيئات التي تقرر وتتابع عملية التصدير.

٤ - موقع الصادرات الامنية في قطاع الصادرات.

الفصل السادس:-

أزمة الصناعات العسكرية الاسرائيلية، وكيفية تطورها، وأهم عوامل نشوئها، وأثر الأزمة الاقتصادية الخانقة الذي أجبر هذه الصناعة على إحداث تغيير في بنيتها وفعاليتها وإدارتها وتسويقها، حتى مست استراتيجيتها ككل، ومن أهم أسباب هذه الأزمة، انخفاض طلبات الجيش من الأسلحة والوسائل القتالية، وحدوث انخفاض كبير في مجال التسويق، وإنخفاض حالات التوتر الدولية بشكل عام.

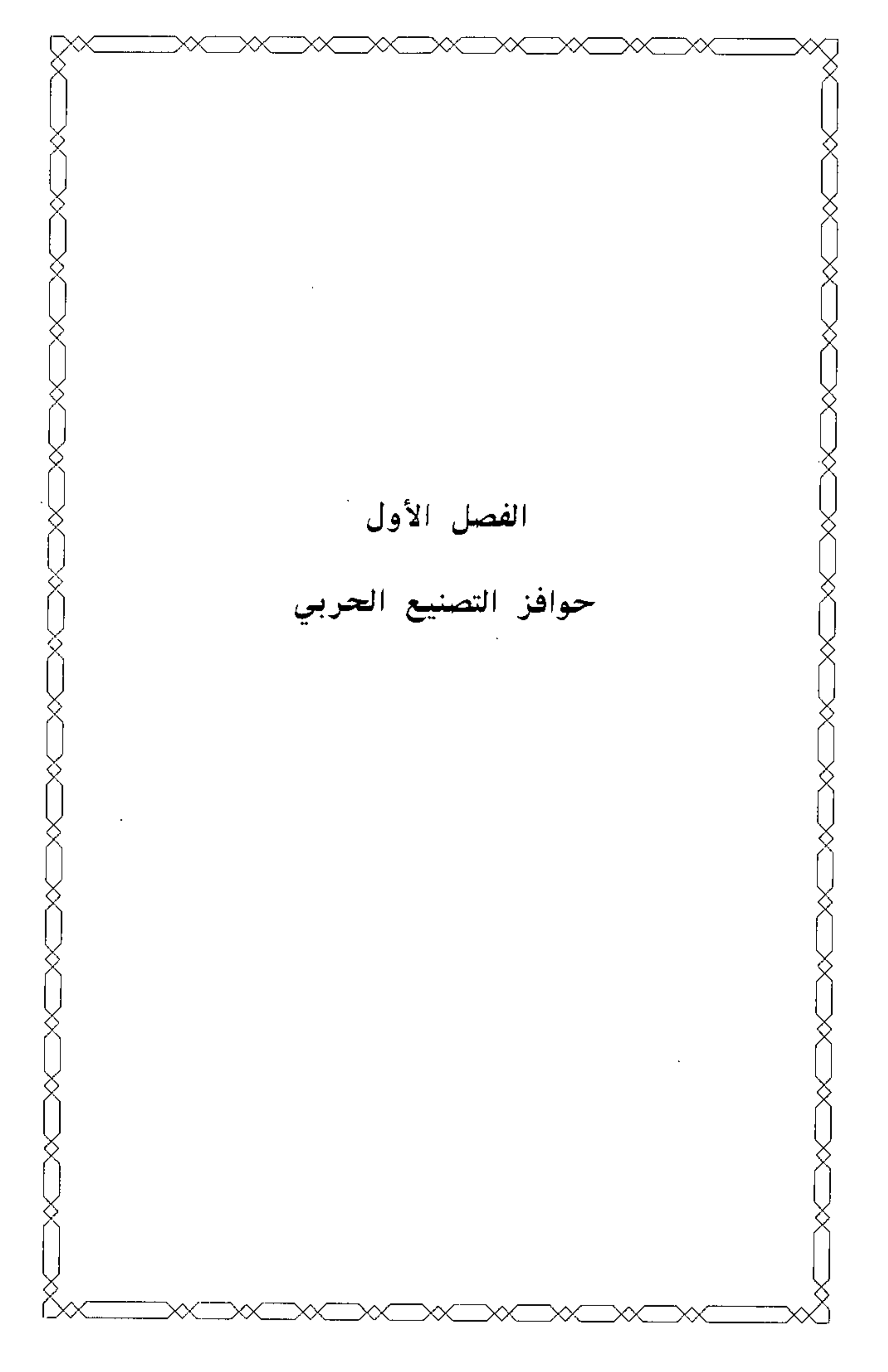
الفصل السابع:-

ويتضمن التقيم والاقتراحات، توخياً للوصول الى نتيجة مفيدة في نهاية دراستي التحليلية هذه، آملة أن أكون قد قدمت شيئاً للباحثين والدارسين في هذا المجال، وقد ضمنت هذا التقييم:

١ - مناقشة مدى توصل إسرائيل إلى تحقيق هدفها في الاكتفاء الذاتي، عبر بناء شبكة مصانع حربية متطورة، وإلى أي مدى ساعد ذلك في الحد من إستيراد الأسلحة من الخارج.

٢ - مناقشة علاقة التصنيع الحربي بنفقات الدفاع، والموازنة بشكل عام، بما فيها الاستيراد، الذي لم تتوصل الصناعة العسكرية الى سد فجوته.

وأخيراً أتمنى أن يكون موضوع هذه الدراسة مدخلاً لاستكمال وإستمرار البحث في أوجه كثيرة تتعلق بموضوعها، وكلي أمل أن اكون قد قدمت فكرة واضحة، وهدف واضح، وخطة واضحة.



الفصل الأول

حوافز التصنيع الحربي

الفصل الأول
حوافز التصنيع الحربي

مقدمة:-

تعود نشأة الصناعة العسكرية في اسرائيل، إلى ما قبل العام ١٩٤٨ وهو تاريخ نشوء دولة إسرائيل. لهذا فإننا سنتناول في هذا الفصل، جذور الصناعة العسكرية في إسرائيل ومراحل تطورها، ثم ننتقل الى دراسة الحوافز، التي دعت اسرائيل الى إقامة صناعة عسكرية، ومن أهم هذه الحوافز، الحافز التوسعي، الذي انبثقت عنه باقي الحوافز من سياسية، واقتصادية، واستراتيجية.

جذور الصناعة العسكرية:-

تشكل غريزة البقاء، بحسب قول الاسرائيليين، السبب الرئيسي لقرارهم باقامة صناعة حربية محلية(١)، فبما أن اسرائيل قامت كدولة على قوة السلاح، في محيط غريب وعدائي، فإن المجتمع الاسرائيلي سيبنى على الاستعداد الحربي، والاهتمام بقضايا الأمن.

واقتضت سلسلة من الحروب استمرار التزود بالسلاح مما حدا بإسرائيل إلى تطوير صناعة عسكرية ذاتية. تشمل هذه الصناعة جميع المعامل والمصانع والمؤسسات التي تساهم في تكوين الآلة الحربية الاسرائيلية، بدءاً من أبسط المنتوجات مثل الذخيرة العادية، وإنتهاء بأعقدها وأكثرها تطوراً، كالطائرات المقاتلة والصواريخ والأجهزة الالكترونية، وتضم مجموعة من أكبر الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعين العام والخاص، فما هي حقيقة هذه الصناعة؟ وما هو واقعها؟ وما هي جذورها التاريخية؟

---

١ - Larry Remer "Israeli Weapons Industry goes Boom" Los Angeles Times (29 July 1987) p. 10.

قبل الاجابة على هذه الأسئلة، لابد لنا من التنويه الى صعوبة تحديد تاريخ نشوء الصناعة الحربية بشكل دقيق، وذلك لسببين هما:(١)

١ - السرية التامة التي احاطت المراحل الأولى من نشوءها.

٢ - تعدد الجهات التي عملت في هذا المجال.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، إلا أنه يمكننا تقسيم نشوء وتطوير الصناعات العسكرية الاسرائيلية إلى ثلاثة مراحل، تتميز كل مرحلة عن غيرها بمتغيرات وأحداث لعبت دوراً كبيراً في بلورة هذه الصناعة وتطورها.

مراحل نشوء وتطور الصناعات الحربية الاسرائيلية:-

المرحلة الأولى:-

وتمتد من بداية الثلاثينات وحتى قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، فقد أقامت الحركة الصهيونية مصنعاً لتطوير قوالب تصب فيها القنابل اليدوية في آذار عام ١٩٣٣، وذلك في معهد المياه الذي كان قائماً آنذاك في حي بوروخوف في تل أبيب(٢)، وعملت على توسيع هذا المصنع فيما بعد، حيث أقامت فيه قسماً لاصلاح أنواع من البنادق، ومع ازدياد الحاجة والطلب، أنشأت الحركة دائرة عرفت باسم "سلاح العلم"، كلفت بالاستفادة من خبرة بعض المهاجرين في هذا المجال وتجميعهم في مجموعات متخصصة، بهدف تطوير هذه الصناعة، حتى كان تحت تصرف هذه الدائرة مع حلول عام ١٩٤٨ نحو أربعة عشر معملاً سرياً في أنحاء مختلفة من فلسطين، عملت على انتاج الذخائر والقنابل، وصيانة الأسلحة الخفيفة، كالبنادق والرشاشات والآليات المصفحة.

---

١ - Hersh Godman "Israeli Weapons Industry" Jerusalem Post 20/7/1991 p. 7.

٢ - امين هويدي، صناعة الأسلحة في اسرائيل، دار المستقبل العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ٩.

المرحلة الثانية:-

وتمتد من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، حيث قامت اسرائيل بتوسيع دائرة سلاح العلم، واصبحت تعرف في عام ١٩٥٢ باسم "فرع البحث والتخطيط"، وقد شكل هذا الفرع نواة ما يعرف اليوم باسم "هيئة تطوير وسائل القتال" المعروفة باسم "رفائيل".

وكان تسعة من اليهود الامريكيين، ممن خدموا في الجيش الامريكي خلال الحرب العالمية الثانية، قد أقاموا مصنعاً صغيراً لتصليح الطائرات في بربربانك في كاليفورنيا، وقد عرض هؤلاء على اسرائيل اصلاح الطائرات الاسرائيلية، واتفق رئيسهم، المستثمر الأمريكي، إيلي شويمر مع وزارة الدفاع الاسرائيلية، على إقامة شركة لصيانة محركات الطائرات في مطار اللد، عرفت باسم مشغل "بيدك" الذي أقيم رسمياً في العام ١٩٥٣ وقد اعتبرت المصادر الاسرائيلية هذا المشغل نواة ما يعرف اليوم، الصناعات الجوية الاسرائيلية(١).

كما قدمت انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة صفقة كبيرة من السلاح والعتاد الحربي، بحجة أنها من مخلفات الحرب وبمعنى أدق غير صالحة للاستعمال، وكانت هذه صفقة ذات اهمية بالغة بالنسبة لاسرائيل، ليس من حيث صلاحيتها للاستخدام المباشر، بل وفي الاستفادة من الجزء المطلوب منها، في إغناء خبرتها الصناعية، إذ قامت مؤسساتها العاملة في هذا المجال، بإصلاح بعضها، وتعديل قسم منها، وتمكنت بفضل الخبرة المكتسبة من هذه الصفقة من انتاج بعض الأنواع من المدافع والهاونات والقاذفات ذات التصميم الغربي، وطورت الدبابة الأمريكية (م-٤ شيرمان) إضافة على العربة نصف المجنزة طراز (م-٣)، وهكذا شكلت هذه الصفقة، القاعدة التي انطلقت منها المؤسسات الصناعية الحربية في اسرائيل. الحربية الناشئة، إذ أنها استمرت في تطوير هذه الصناعة مستفيدة من العون الخارجي الذي لم ينقطع، سواء كان مادياً او بشرياً أو فنياً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فازت مؤسسة الصناعة العسكرية الاسرائيلية في العام ١٩٦٥ بترخيص فرنسي

---

١ - مصدر سابق ص ١٢.

وعلى الرغم من كل هذا الدعم الخارجي، فإن إسرائيل لم تهمل صناعتها رسمي، يخولها انتاج طائرات التدريب والمساندة من طراز "فوجا ماستير"، لحساب سلاح الجو الاسرائيلي، كما حصلت على حق انتاج المحركات النفاثة، من طراز "توربوميكا - ماربوري"، وقدمت شركة داسو الفرنسية الدعم التكنولوجي والمالي لتطوير الصناعة الجوية[1]، وبدأت الابحاث المشتركة في المجال النووي، والتعاون على تطوير الصاروخ "أريحا" بهدف استخدامه كصاروخ نووي أرض - أرض، يصل مداه الى (٤٥٠ كم) واقيم المفاعل الذري "ديمونا" في صحراء النقب، هذا المفاعل الذي شكل نقطة الانطلاق في المجال الذري والنووي، ولعبت المانيا الغربية الدور الرئيسي في بناء الترسانة العسكرية الاسرائيلية خلال هذه المرحلة، فقد قدمت باسم "التعويضات الالمانية" معونات مالية ومادية وفنية ضخمة تزيد قيمتها عن مليار ونصف المليار دولار.

وعملت اسرائيل على خلق الكادر الفني ذي المستوى العالي، فأقامت العشرات من المعاهد ومراكز البحث والتطوير، ولاسيما في المجال الصناعي الحربي.

واعتمدت نظام الربط بين البحث العلمي الأساسي والبحث العلمي التطبيقي، في المجالات المختلفة، وأوفدت الى المعاهد والجامعات الأجنبية، آلاف الطلاب للتخصص، واستقدمت العشرات من المتخصصين للعمل في جامعاتها ومعاهدها ومراكز أبحاثها، وخصصت أموالاً ضخمة لأعمال البحث والتطوير.

وكان من أبرز ما تحقق في هذه المرحلة هو بناء القاعدة الأساسية للصناعة الحربية، والتوجه نحو الصناعات الأكثر تطوراً، كالصناعات الالكترونية، التي بدأت مع تأسيس كبريات الشركات العاملة في هذا المجال مثل الرون وتاديران والتا والبيت.

---

١ - يسرائيل تومار، "جذور الصناعة العسكرية"، بيريعوت احرونوت ١٩٩٢/٧/٩، ص ٣.

من هنا فقد مثلت هذه المرحلة نقطة تحول أساسية في الصناعات الحربية الاسرائيلية، ويمكن القول أنها كانت مرحلة بناء القاعدة المادية[(١)].

وخلال هذه المرحلة شهدت المحافل العسكرية الاسرائيلية صراعاً حاداً حول آفاق الصناعة العسكرية، وقدرة اسرائيل على تطويرها وانقسمت هذه المحافل الى اتجاهين:

أ. الاتجاه الأول: ويقول اصحابه أن اسرائيل غير قادرة على تطوير مختلف الوسائل الحربية الحديثة التي تحتاجها، وينادون بالاعتماد على الاستيراد في تأمين الوسائل الأكثر تطوراً، مع العمل على ادخال تحسينات عليها، حسب متطلبات الجيش الاسرائيلي وظروفه، وترأس اسحق رابين هذا الاتجاه.

ب. الاتجاه الثاني: وينادي أصحابه بالاكتفاء الذاتي والاسراع في عملية التطوير الذاتي لجميع القطع الحربية التي تحتاجها اسرائيل، وترأس هذا الاتجاه شمعون بيرس[(٢)].

المرحلة الثالثة:-

وبدأت في حزيران عام ١٩٦٧ وتمتد حتى الآن، وقد شهدت الصناعة العسكرية الاسرائيلية، خلال هذه المرحلة، تطوراً كبيراً سواء من حيث كمية الانتاج او من حيث نوعيته فقد تضاعف عدد الشركات والمؤسسات العاملة في هذا المجال، حتى بلغ ما يزيد عن ٢٠٠ شركة ومؤسسة كما تضاعف الانتاج، ويدلنا على ذلك معطيات الصادرات العسكرية اذ احتلت اسرائيل في العام ١٩٨٢ المركز السابع في قائمة الدول المصدرة للسلاح وارتفع نصيب الصادرات العسكرية من الصادرات الصناعية (باستثناء الماس) من ٩٫٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٣٢٪ عام ١٩٩٢م، وبلغ المعدل السنوي لقيمة صادراتها العسكرية نحو مليار دولار في السنوات الاخيرة[(٣)].

---

١ - تمفي سولدنير، "آفاق الصناعة العسكرية"، هاكرتس ١٩٩٢/٩/٢٢م ص ٧.

٢ - عاموس ابلون، "الصناعة العسكرية في اسرائيل" دافار ١٩٩٢/٦/٥ ص ٧.

٣ - تمكنت اسرائيل من انتاج أنواع متطورة من السلاح والأجهزة الحربية، مثل طائرات الكفير، وطائرات الاستطلاع دون طيار، والدبابة مركافا بنوعيها وغير ذلك من المدافع والصواريخ المتنوعة والأجهزة الالكترونية.

حوافز التصنيع الحربي الاسرائيلي:-

١ - الحافز العدواني:-

كان هذا الحافز من أهم حوافز التصنيع الحربي في اسرائيل، حيث بدأ اليهود في الأعوام التي سبقت عام ١٩٤٨ - تاريخ نشوء دولة اسرائيل - بانشاء مجموعة من التنظيمات السرية، مثل "أتسل" و "الهاجاناة"، كانت بمثابة نواة جيش الدفاع الاسرائيلي، ومن أهم ما قامت به هذه التنظيمات السرية(١):-

١ - انتاج القنابل اليدوية في مستعمرة نهر ابم.

٢ - انتاج الالغام في بتاح تكفا.

٣ - انتاج قاذفات اللهب في حي بوروخوف بالقدس.

وقد ساهم الحلفاء الى حد كبير في دعم هذه الصناعات الناشئة، وذلك لفتح الطريق أمام تكوين دولة اسرائيل، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(٢).

٢ - الحافز السياسي:-

يعتبر الحافز السياسي، من أهم حوافز التصنيع الحربي في اسرائيل، حيث تعتبر اسرائيل أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعاتها العسكرية يؤدي الى استقلالية القرار السياسي، ودعم هذا الاعتقاد الحظر الذي عانت منه اسرائيل، منذ الحظر الفرنسي على تصدير الاسلحة عام ١٩٦٧، والحظر البريطاني على قطع دبابات السنتوريون عام ١٩٧٢م.

ويعتبر عام ١٩٦٧م تاريخ بداية عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي، حيث فرضت الحكومة القيود التي تضمن حماية الصناعة العسكرية الناشئة، ولكنها عادت ورفعت القيود بعد أن تأسست الصناعة بثبات، وأصبح بامكانها منافسة الصناعات العسكرية في الدول المصدرة(٣).

---

١ - أمين هويدي، مصدر سابق ص ١٠.

٢ - كان انشاء اسرائيل هدفاً استراتيجياً، لضمان نتائج معاهدة سايكس بيكو في تقسيم المنطقة العربية الى كيانات صغيرة، ولابقاء حالة الضعف اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

٣ - أمين هويدي، مصدر سابق، ص ١٣.

٣ - الحافز الاقتصادي:-

جاء تطوير صناعة السلاح[(١)] الاسرائيلية، استجابة للحاجات الامنية، وذلك للتخلص من الضغوط السياسية للدولة المصدرة، ولكن العوامل الاقتصادية كان لها دوراً كبيراً، حيث تشكل متطلبات اسرائيل الحربية عبئاً عظيماً على اقتصاد يكتنفه عجز مزمن، وحاجة مستمرة الى المساعدات الخارجية، إذ أن واردات اسرائيل لشؤون الدفاع كبيرة، إضافة الى الارتفاع المستمر في أسعار السلع حيث يبين الرسم البياني أدناه ارتفاع تكلفة الوحدة الانتاجية من طائرات القتال بمرور الوقت.

ضمن تلك المعطيات في الاقتصاد الاسرائيلي، كانت فكرة التوسع في إنتاج الأسلحة المحلي، تعد بالتخفيف من كثير من المشكلات الاقتصادية، والتي يمثل نقص العملات الأجنبية أخطرها، وتبرر اسرائيل انتاجها للسلاح بأربعة أسباب نستعرضها فيما يلي[(٢)]:-

١ - ان الانتاج المحلي يقلل من كمية المستوردات الحربية، مما يؤدي بالتالي، الى تضييق رقعة الفجوة التجارية، اذ أن البديل عن الاستيراد لن يوفر العملات الأجنبية فقط، بل أنه سيوفر رؤوس الأموال الأهلية، إذ أن كلفة الانتاج المحلي أقل من مثيله الأجنبي.

٢ - تحقق المبيعات احتياطي من العملة الصعبة قد يفوق ما يمكن توفيره بالبديل من الاستيراد.

٣ - تحقيق مبدأ العمالة الكاملة وتطبيق سياسة التوزيع الصناعي، فالصناعة العسكرية تؤمن فرص عمل أمام المهاجرين الجدد، وتساهم في تعمير المناطق الخالية من السكان لتقليل الكثافة العددية في المدن، تساهم في تشجيع الهجرة المنقاة، فبرنامج الطائرة لافي على سبيل المثال، خلق آلافاً من فرص العمل[(٣)].

---

١ - مصدر سابق، أمين هويدي، ص ١٦.

٢ - بشارة بحبح، "اسرائيل وأميركا اللاتينية والبعد العسكري"، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤، ص ٣١.

٣ - أمين هويدي، مصدر سابق، ص ١٤.

وتعمل الاستراتيجية الاسرائيلية في ثلاث دوائر:-

١ - الحزام التقليدي لدول المواجهة العربية.

٢ - الدول العربية في المحيط الخارجي.

٣ - الدول التي يمكنها أن تهدد الأمن الاسرائيلي مثل تركيا وباكستان وايران.

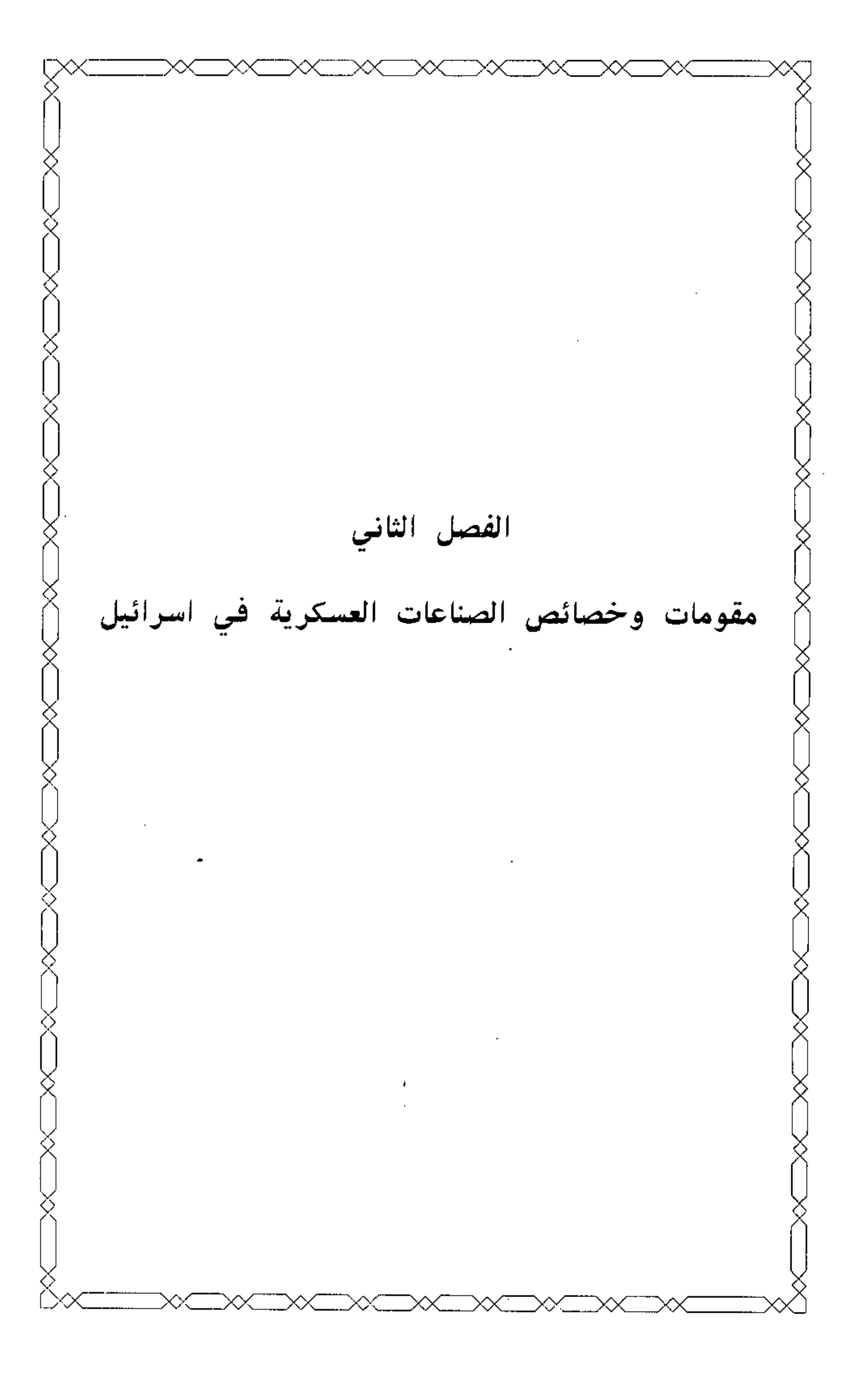
وهكذا فإنه للمحافظة على الأمن القومي لاسرائيل لابد من توفر التفوق النوعي والتكنولوجي على كل البلاد العربية لمنع العدوان بالردع.

وقد دفعت هذه العقيدة اسرائيل الى دخول مجال الانتاج النووي، وهذا ما عبر عنه ايجال آلون عندما قال أنه يجب على اسرائيل مهما كانت الظروف، أن تعتمد في وجودها على ضمان خارجي، وأن لا تنسى أن عليها صنع عالمها بنفسها(١).

وأخيراً، ومن خلال استعراضنا لجذور الصناعة العسكرية ومراحل تطورها وحوافز نشوءها نجد أن الحافز العدواني التوسعي هو الحافز الأساسي لنشوء وتوسع الصناعات العسكرية في اسرائيل. فجميع الحوافز سواء كانت سياسية أو اقتصادية تخفي وراءها حافزاً عدوانياً.

---

١ - أمين هويدي، مصدر سابق ص ص ١٥، ١٦.



الفصل الثاني

مقومات وخصائص الصناعات العسكرية في اسرائيل

الفصل الثاني
مقومات وخصائص الصناعات العسكرية في اسرائيل

توافرت في اسرائيل مجموعة من المقومات التي كان لها دوراً كبيراً في نشوء وتطوير الصناعات العسكرية، من أهم هذه المقومات وجود طاقة بشرية ذات مستوى عالي في اسرائيل، ثم توافر مراكز الأبحاث العسكرية المتخصصة، والتطور التكنولوجي الكبير في اسرائيل.

كما ساعدت العلاقة الوطيدة بين المجتمع الاسرائيلي وقطاع الصناعات العسكرية في تطور هذا القطاع.

لذلك سنستعرض هذه العلاقة بشكل مفصل في نهاية هذا الفصل بعد عرضنا لمقومات وخصائص الصناعات العسكرية التي من أهمها:-

أولاً: الطاقة البشرية ذات المستوى العالي:-

يلعب التعليم العالي دوراً أساسياً في الحفاظ على كيان الدولة المعاصرة، وذلك لأن الظروف المتقلبة لا تفرض على المجتمع الراغب في البقاء أن يكون قادراً على التكيف بمقتضى هذه الظروف فحسب، وانما تفرض عليه العمل على الحصول على اقصى فائدة من كل ظرف، ففي حين أن دولاً معاصرة كالولايات المتحدة الامريكية، قد حظيت بمخزون هائل من مصادر الطاقة، مما يجعلها غير ملزمة بالحصول على الفائدة القصوى من كل ما تقوم به، فان هناك دولاً معاصرة ولمحدودية مواردها، تجد لزاماً عليها، امتلاك طاقة بشرية، منظمة، وقيادة ذات كفاءة عالية، تتصرف بناء على نتائج ابحاث علمية، توفرها لها الجامعات ومراكز الابحاث، بحيث يتاح لها، اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية السلمية (١).

---

١ - انطون زحلان، العلم والتعليم العالي في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٢.

وهكذا فان اسرائيل، وعلى الرغم من كونها من الدول ذات الموارد المحدودة، فقد استطاعت امتلاك طاقة بشرية منظمة وقيادة ذات كفاءة عالية، وذلك انطلاقاً من ايمانها، بما للعلم من دور اساسي، في عمليتي التطور الاقتصادي والتحول التكنولوجي، وفي ارساء أسس المقدرة العسكرية.

ونتيجة ايمانها هذا، فقد شرعت الحركة الصهيونية منذ بدايتها، في تطوير العلوم البحتة والتطبيقية، بمهمة لا تعرف الكلل، وبادراك موضوعي للمكانة الهامة التي يحتلها العلم في السلم والحرب على السواء.

أ. تقدير الطاقة البشرية:(٢) تقدر الطاقة البشرية مبدئياً بعدد الذين يحملون الدرجات الجامعية كالبكالوريوس والماجستير والدكتوراه، الا أن التقدير الفعلي لنوعية هذه الطاقة ومدى تنظيمها، هو امر اكثر صعوبة من مجرد احصاء عدد من يحملون مثل هذه الدرجات، ذلك أنه ما لم يؤلف هؤلاء الجامعيون فريقاً متكاملاً مع المجتمع الذي ينتمون اليه، فان عددهم يبقى عدداً مجرداً، ويتوافر لدى اسرائيل حوالي خمسمائة الف خريج يمثلون ٩٪ من مجموع سكانها عام ١٩٩٢(٣).

وقد تم في تشرين أول ١٩٦٢ انشاء (السلطة الاسرائيلية لتخطيط الطاقة البشرية، لكي تكون سكرتيرية للمجلس القومي للطاقة البشرية، الذي كان قد تم تأسيسه عام ١٩٦١م حيث أمكن بفضل هذا الجهد الحكومي الاسرائيلي القيام بابحاث مكثفة لدراسة مشاكل توليد الطاقة البشرية وتطويرها.

ب. المصادر الرئيسية للموارد البشرية في اسرائيل:-

١. الزيادة الطبيعية.

٢. صافي الهجرة الى اسرائيل.

---

١ - انطوان زحلان، العلم والتعليم العالي في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٦.

٢ -Central Berau of Statistics (Jerusalem) 1992. p. 565.

وقد تفاوتت نسبة اسهام كل من هذين المصدرين تبعاً لاختلاف الفترات، فقد بلغت الزيادة في عدد السكان اليهود خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٩٢ بحوالي ثلاثة ملايين ونصف، حيث أن هذا الرقم هو حصيلة الزيادة الطبيعية ١ر٥ مليون، والهجرة الى اسرائيل ٢ مليون(١).

ج. تطور التأهيل العلمي للموارد البشرية: ويرد في هذا المجال سؤالان.

الأول: ما هي حقيقة وضع الموارد البشرية، والى أي مدى يصح اطلاق صفة ذات تأهيل ممتاز عليها.

الثاني: ما هي اسباب تطور نوعية الموارد البشرية نجد الاجابة على السؤال الأول في الجدول رقم (٢) والذي يشكل دليلاً اجمالياً ومعبراً عن تطور المستوى العلمي لدى السكان اليهود.

جدول رقم (١)

عدد سنوات الدراسة لفئات الاعمار عند السكان اليهود

السنة / سنوات الدراسة	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٩٢
صفر	١٢ر٦	٩ر٣	٧ر٦	٦ر٤	٥ر٣	٥	٢ر٤
١ - ٤ سنوات	٧ر٥	٦ر٣	٤ر٣	٣ر٩	٣ر٢	٣ر١	٢ر٣
٥ - ٨ سنوات	٣٥ر٤	٣١ر٧	٢٥ر٥	٢١ر٣	١٨ر٦	١٧ر٣	١٠ر٦
٩ - ١٢ سنوات	٣٤ر٦	٣٩ر٧	٤٤ر٩	٤٧ر٦	٤٩ر٧	٥٠ر٥	٧٥ر٤
١٣ - ١٥ سنوات	٦ر٣	٨ر١	١٠ر٧	١٢ر٣	١٣ر٤	١٤ر٢	٣٦ر٧
١٦ سنة	٣ر٦	٤ر٩	٧	٨ر٥	٩ر٨	١٠ر٢	٢٢ر٧

المصدر: ١ - حسين ابو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٦٤.

٢ - تقارير بنك اسرائيل ١٩٨٥ الى ١٩٩٢

---

١ - كان للهجرة قبل ١٩٤٨م دوراً هاماً في تكوين موارد اسرائيل البشرية ولكن جميع الاحصاءات تبدأ من عام ١٩٤٨م، وذلك لصعوبة تحديد عدد المهاجرين قبل عام ١٩٤٨م.

يبرز لنا هذا الجدول حقيقة القفزة الهائلة التي شهدتها البنية العلمية للسكان اليهود خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٢، على الرغم من أن ذلك لا يعكس كامل الصورة، اذ أن هناك تفاصيل ضرورية توفر دلالات اكثر دقة، وعلى الأخص فيما يتعلق بنسبة الامية التي تبلغ ٥٪ من اجمالي السكان اليهود الذين تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة، وفضلاً عن هبوط نسبة الأمية بدرجة كبيرة جداً، فانها تتركز في الفئات العمرية العالية، فبينما تبلغ من ٣ - ٥ بالألف لجميع الفئات التي تقل عن ٣٥ سنة، فانها تبلغ ٥ر١٪ في الفئة من ٣٥ - ٤٤ سنة، وتبلغ ٩٪ في فئة ٤٥ - ٥٤، و ٢ر١٢٪ في فئة ٥٥ - ٦٤ سنة وتصل الى ٩ر١٥٪ للفئة التي تزيد اعمارها عن ٦٥ سنة، كما يلاحظ من الجدول هبوط نصيب جميع الفئات متوسطة المستوى أي التي حصلت على ٨ سنوات دراسية او اقل، مقابل زيادة نصيب الذين اتموا ٩ سنوات دراسية او اكثر، وللاجابة على السؤال الثاني نورد فيما يلي اسباب تطور نوعية الموارد البشرية:-

١ - الهجرة: فقد ساهمت الهجرة الى حد كبير في تطور نوعية الموارد البشرية وذلك للأسباب التالية:

أ. تحسن نوعية الهجرة.

ب. ارتفاع نسبة القادرين على العمل بين المهاجرين.

ج. ارتفاع نسبة الاكاديميين بين المهاجرين.

٢ - تسارع وتيرة المؤسسة العلمية: ويلاحظ أي باحث، وجود تداخل وثيق بين هذين السببين الرئيسيين وذلك لأن تحسن نوعية الهجرة، أسهم في تحسين نوعية الموارد البشرية، وفي تطوير المؤسسة العلمية، التي تقوم بانتاج واعادة انتاج الثروة العلمية[١].

ويتضح ذلك عند مقارنة المتوسط العلمي للسكان اليهود الذين ولدوا وتربوا في الداخل، مع المتوسط العلمي للمهاجرين من اوروبا والولايات المتحدة وهذا يعطينا صورة عن مستوى المؤسسة العلمية في الداخل ونسبة

---

١ - حسين ابو النمل، مصدر سابق ص ٦٥.

اسهـــام كـــل مـــن الـــداخل والخـــارج في تكـــوين ثروة اســـرائيل العلميـــة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام تطورين متداخلين[1]:-

١ - تحسن نسبة قوة العمل بين المهاجرين.

٢ - قفزة في نوعية قوة العمل.

حيـث ارتفعت نسبة العاملين من اجمالي المهاجرين مـن ٤٢ر٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٨ر٥٪ عـام ١٩٨٠ الى ٤٦ر٤ عام ١٩٨٥ والى ٤٦٪ عـام ١٩٩٢ مما يدل على ارتفـاع نسبة الشباب مقـابل تدني نسبة الاطفال والمسنين، أي أننـا امام هجرة انتقائية وليست عشوائية.

جدول رقم (٢)

نسبة العاملين بين المهاجرين الى اسرائيل

(١٩٥٥ - ١٩٩٢)[1]

السنة	الفئة	المهاجرون	العاملون	نسبة العاملين الى المهاجرين
١٩٥٥ - ١٩٦٤	(١)	٤٥٣ر٦٧٧	١٤٧٨٩٨	٣٢ر٦ ٪
١٩٦٥ -	(٢)	٣٧٥ر٠٠١	١٠٨٢٣	٣٧ر٩ ٪
١٩٧٠ -	(٣)	٢٠٢ر٠٠٠	٨٦٠٠	٤٢ر٥ ٪
١٩٨٠ -	(٤)	٢٠٤ر٢٨	٩٨٩٨	٤٨ر٤ ٪
١٩٩٢ -	(٥)	٢٥٦ر٤٢	١٤٩٠٠	٤٦ر٤ ٪

المصدر: ابو النمل، مصدر سابق، ص ٦٧.

٢ - تقارير بنك اسرائيل ١٩٨٥ الى ١٩٩٢

٣ - الارتفاع الكبير في نسبة الاكاديميين، كما يتضح من الجدول المرسوم ادناه:-

---

١ - حسين ابو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٦٧.

جدول رقم (٣)

توزيع المهاجرين بحسب التقسيمات المهنية في اسرائيل

(نسب مئوية)

مجال الاستيعاب / الفترة	مهن اكاديمية وعلمية %	مهنيون وتقنيون واعمال اخرى ذات صلة %	مهن اكاديمية وعلمية ومهنيون وتقنيون واعمال اخرى ذات صلة %	عمال غير مهرة %
١٩٥٥ - ١٩٦٤	--	--	١٤ر٤	٥
١٩٦٥	--	--	١٩ر٤	٣ر٨
١٩٧٠	--	--	٢٥ر٩	٢ر١
١٩٨٠	٢٥	٢٧ر٩	٥٢ر٩	٣ر١
١٩٨١	٢٦ر٥	٣٢ر٤	٥٨ر٩	١ر٥
١٩٨٢	٢٨ر٢	٢٩ر٢	٥٧ر٤	١ر٣
١٩٨٣	٢٩ر٣	٢٨ر٤	٥٧ر٧	٠ر٦
١٩٨٤	٣١	٢٧ر١	٥٨ر١	١
١٩٨٥ (١)	--	--	٦١ر١	---
١٩٨٦	٣٢ر٧	٢٨ر٣	٦١	١ر٧
١٩٨٧	٣٣	٢٩ر١	٦٢ر١	١ر٤
١٩٨٨	٣٤ر٢	٣٠ر١	٦٤ر٣	٠ر٧
١٩٨٩	٣٥	٣٢ر٤	٦٢ر٤	٠ر٨
١٩٩٠ (٢)	٣٧ر١	٣٥ر٢	٧٢ر٣	١ر٢
١٩٩١	٣٧	٣٦ر١	٧٣ر١	١ر٤
١٩٩٢ (٣)	٣٢ر٧	٣٨	٧٠ر٧	٣ر٧

المصدر: ١ - ابو النمل، مصدر سابق، ص ٧٠.

٢ - Central Berau of Statistics 1990, p. 115.

٣ - Central Berau of Statistics 1992, p. 110.

ان مستوى موارد اسرائيل البشرية مرشح لقفزات في المستقبل ولكن ذلك مشروط بعاملين حاسمين وهما:

- عودة تدفق الهجرة.
- توفر البنية القادرة على استيعاب قوة العمل عالية التأهيل.

ثانياً: مراكز الأبحاث العسكرية المتخصصة:-

على الرغم من وجود مركز فرعي للأبحاث، في كل قطاع من قطاع الصناعات العسكرية في اسرائيل، فإن هنالك مراكز ابحاث عسكرية متخصصة، من أهم هذه المراكز:-

أ. رافائيل (هيئة تطوير الوسائل القتالية)، وقد انبثقت هذه الهيئة من سلاح العلوم الذي تم انشاؤه مع بداية ما سمي حرب الاستقلال، وهدفها الرئيسي الذي لم يتغير هو تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجيا المتقدمة جداً[١].

وكانت الهيئة قسماً من اقسام وزارة الدفاع، وحصلت على صفة الهيئة في اواسط الستينات حيث اصبحت وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، وقد تبنت تطوير صواريخ (ارض - ارض). وصاروخ ارض جو، ونظم التوجيه، ونظم الحرب الالكترونية، ووسائل الكترونية للتعطيل والتشويش، وفي سنة ١٩٨٣ كان يعمل في رفائيل ٦٠٠٠ موظف تقريباً معظمهم من ذوي الكفاءات العالية، وبلغت قيمة منتجاتها نحو ٣٠٠ مليون دولار[٢]، على الرغم من أنه لا يمكن قياس مجمل انتاجها بمعايير مادية صرفة، وقد أدى تحويل المبالغ المالية اليها دون أية قيود، الى تطورها من مركز اختبارات وطني يشغل ١٥٠٠ عامل عام ١٩٩١م الى مركز ضخم يشغل ٧٣٠٠ عامل.

---

١ - ديفيد عوفينش (رفائيل)، البحث والتطوير، علهمشار، ١٩٩١/٤/١٢، ص ٧.

٢ - Central Berau of Statistics (Jerusalem)1991, p. 245.

ب. المفاعل النووي للابحاث التابع لهيئة الطاقة الذرية في ناحال سوريك: ويتمتع هذا المركز بتجهيزات ممتازة للقيام بالبحوث العلمية في كثير من الميادين، كالفيزياء النووية والكيمياء النووية، والتطبيقات العملية للنظائر المشعة، وفيزياء الطاقة العالية، أي أن ابحاث المركز تتخصص في العلوم البحتة والعلوم التطبيقية في آن واحد.

وقد نما حجم الهيئة العاملة في هذا المركز كما نما انتاجه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

النطور العلمي في ناحال سوريك

من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٢

	١٩٨٠ (١)	١٩٩٢ (٢)
عدد اعضاء هيئة المركز (٣)	٣٠٠	٧٥٤
عدد المقالات التي تم نشرها او التي لا تزال تحت الطبع في المجالات العلمية	٦٠٠	١٢٥٠
عدد المقالات في المجلات الاسرائيلية .	١٥٠٠	٤٥٠ (٤)
عدد المقالات التي وصفت بانها قدمت للنشر	١٣٠	٢٧٨
عدد المقالات المقدمة في المؤتمرات العلمية .	٢٢٠	٣٤٠

المصدر: ١ - تقرير ناحال سوريك نصف السنوي عام ١٩٨٠، ص ١٢٤، ١٩٨٢، ص ٢١٥.
٢ - تقرير ناحال سوريك نصف السنوي عام ١٩٩٢، ص ١١٥.
٣ - ان عددا من اعضاء هيئة ناحال سوريك هم في الوقت نفسه اعضاء في هيئات علمية اخرى.

ويوفر المركز تسهيلات للابحاث العلمية تعتبر مكملة لتلك التي توفرها المؤسسات الاكاديمية، كما أنه يعتبر قاعدة للاتصال بالعلماء الاجانب.

بعد استعراضنا لأهم مراكز الابحاث في اسرائيل، لا بد لنا من استعراض سريع لمراكز الابحاث السبعة التي رغم عدم تخصصها في الابحاث العسكرية، يمكن اعتبارها حلقة اتصال بين الابحاث العلمية الجارية في الجامعات، وبين متطلبات الجيش الاسرائيلي، وهذه المراكز هي:(١)

---

١ - تثفي لنير (منشورات وزارة الدفاع) ١٩٨٥/٢/١٠ ص ص ١٧٤ الى ص ١٨٥.

١ - صناعة الرون الالكترونية المحدودة: الذي تأسس عام ١٩٦٢ في حيفا وكانت ابحاثه متخصصة بالآلات الالكترونية الصناعية والطبيعة والنووية والعلمية.

٢ - صناعة التاللالكترونيات: ويتبع هذا المركز قطاع الصناعات الجوية، ويتخصص في الالكترونيات الطبية، الملاحة الجوية، الدوائر الكهربائية.

٣ - ادوات جولدبرغ المحدودة، وهي مركز لشؤون الابحاث والتطوير، وقد تأسس عام ١٩٤٧ في تل ابيب.

٤ - هندسة اسرائيل لازالة الملوحة.

٥ - موتورولا اسرائيل المحدودة.

٦ - صناعة تاديران الاسرائيلية للالكترونيات، وقد أسست عام ١٩٦٣ في تل ابيب وهي متخصصة بالمعدات الالكترونية ومعدات الاتصال الآلي، واجهزة توفير الطاقة الكهربائية.

ثالثاً: التطور التكنولوجي الكبير للصناعات الحربية:-

ان فعالية الصناعات العسكرية، ترتبط بالارضية التكنولوجية العسكرية، وعلى ضوء التحسن الدائم في التكنولوجيا العسكرية، فانه من الواضح، أن المعدات الحديثة تتصف بالجدوى الكبيرة جداً، كذلك فان تكاليف صيانة المعدات الحديثة تقل عنها في القديمة، اذ أن كلفة تأمين مستوى الاستعداد المطلوب تلقي عبئاً اضافياً على الموارد المتوفرة الاغراض الدفاعية.

وهكذا فانه يمكن التقليل من خطورة هذه المشكلة، من خلال استخدام المعدات القديمة، الأمر الذي من شأنه أن يقلص نفقات الصيانة، ويطلق الحرية للموارد من اجل الانفاق في مجال شراء معدات افضل من ناحية التكلفة.

الإطار التنظيمي للصناعات العسكرية[1]:-

هناك ثلاث مؤسسات حكومية اقيمت على الصناعة الحربية في اسرائيل وهي:-

١ - مؤسسة الصناعات الجوية IAI.
٢ - مؤسسة الصناعات العسكرية "تاعس".
٣ - هيئة تطوير وسائل القتال "رفائيل".

وتشكل هذه المؤسسات الثلاثة تجمعاً صناعياً فخماً، اذ أنها تستوعب ٢٠٪ من العمالة الصناعية أو ٦٠٪ من العمالة في الصناعة الحربية، وتحظى بنصيب كبير من الدعم الحكومي سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية، لذلك سنتناولها بشيء من التفصيل.

١ - مؤسسة الصناعات الجوية:-

وهي من أضخم المجمعات الصناعية في اسرائيل، حيث يبلغ عدد العاملين فيها حوالي ٢٥ الف شخص، اما رأسمالها فيقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار وتصل صادراتها الى ٥٠٠ مليون دولار في بعض السنوات، وتقوم هذه المؤسسة، بترميم الطائرات، وصنع بعض انواعها، مثل طائرة الكفير، كما تصنع بعض انواع الاسلحة والاجهزة الرادارية والالكترونية، وتضم هذه المؤسسة خمسة أقسام وهي:-

- قسم الهندسة.
- قسم صناعة الطائرات.
- قسم الالكترونيات.
- قسم التقنيات المشتركة.
- قسم الصيانة "بيدك".

وتدير المؤسسة مجموعة من الشركات مثل التا، رامتا، ماغال.

---

١ - مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية.

٢ - مؤسسة الصناعات العسكرية "تاعس":-

تعتبر هذه المؤسسة اقدم المؤسسات الاسرائيلية العاملة في الصناعة العسكرية، ويعمل فيها حوالي ١٥ الف شخص يتوزعون على ٣٦ مصنعاً، وتقوم بانتاج ما يزيد عن ٤٠٠ نوع من المواد والقطع والأجهزة الحربية، وتتوزع نشاطاتها بين الأسلحة الخفيفة ومدافع الدبابات، ومختلف انواع الذخائر والقذائف، ومن أهم منتجاتها، الدبابة مركفا، وتأتي بعد الصناعات الجوية من حيث حجم العمالة وحجم الانتاج وقيمته.

وقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٨١ نحو ٨٠٠ مليون دولار، وتراوحت قيمة صادراتها السنوية ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار في السنوات الاخيرة.

٣ - هيئة تطوير وسائل القتال "رفائيل":-

يعمل في هذه المهنة نحو ٧٥٠٠ شخص وينحصر نشاطها في اعمال البحث والتطوير بشكل اساسي، ولها شبكة علاقات قوية مع الجيش ومعظم الشركات والمؤسسات العاملة في الصناعة الحربية، وتملك طاقة انتاجية كبيرة، الى جانب طاقتها البحثية - التصميمية فهي تنتج بعض الانواع من الصواريخ، مثل الصاروخ الموجه "شافرير أو داغون" وصاروخ بتيون - ٣، الذي يعتبر نسخة اسرائيلية عن الصاروخ الامريكي "سايدوندر" كما تنتج الصاروخ "لوز-١" وحاسبات تقدير المدى الالكترونية.

٤ - شركات تابعة للهستدروت:-

أهم هذه الشركات، تاديران .وسولتام.

أ. شركة تاديران: احدى الشركات التابعة لمجمع كور الصناعي تستخدم نحو ٧٥٠٠ شخص، وهي من أكبر الشركات الاسرائيلية العاملة في الحقل الالكتروني، تنتج مجموعة كبيرة من الموارد والقطع والاجهزة الالكترونية، ولاسيما تلك المتعلقة بصناعة الحاسبات واجهزة الاتصال ومعدات التشويش، والاجهزة البصرية - الالكترونية، كما تنتج طائرة المراقبة والاستطلاع "ماستيف م ك-٣".

وهي طائرة تسير بدون طيار معدلة عن نموذجين هما ماستيف-١ وماستيف-٢.

ب. شركة سولتام: تعتبر شركة سولتام من كبريات الشركات التابعة لمجمع كور الصناعي، تقع بالقرب من حيفا، تأسست عام ١٩٥٠، ويعمل فيها الآن نحو ٢٠٠٠ شخص، ولها علاقات وثيقة مع الشركة الفنلندية "تامبيلا"، المتخصصة في انتاج وتطوير انظمة المدافع والهاونات، تنتج سولتام معظم انواع الذخائر والمدافع المستخدمة في الجيش الاسرائيلي.

٥ - شركة بيت سميش:-

تعتبر هذه الشركة المسؤولة الرئيسية عن انتاج محركات الطائرات في اسرائيل، وتستخدم نحو ١٥٠٠ شخص، لها علاقات متينة وقديمة مع شركة توربوميكا الفرنسية، ومع الشركة الامريكية جنرال الكتريك[1].

٦ - شركات اخرى:-

الى جانب الشركات الأساسية التي اشرنا اليها بقليل من الايجاز هناك مجموعة كبيرة من الشركات التي تعمل في حقل الصناعات الحربية، وتتركز جهود معظمها على انتاج الاجزاء والمواد التفصيلية التي تدخل في انتاج الاسلحة والمعدات الكاملة، من هذه الشركات شيب باردز - متمار - البيت - بيتا - تيلكور.

علاقة قطاع الصناعات العسكرية بالمجتمع:-

تطور في اسرائيل - على غرار الولايات المتحدة - قطاع ترأسه نخبة ذات ميزة اجتماعية متماثلة، ومستوى تضامن عال، وتؤثر قراراتها ليس فقط على اقتصاد الدولة والسياسة الخارجية والامنية فيها، بل على شبكاتها الاجتماعية، هذا القطاع هو قطاع الصناعات العسكرية.

---

١ - مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية.

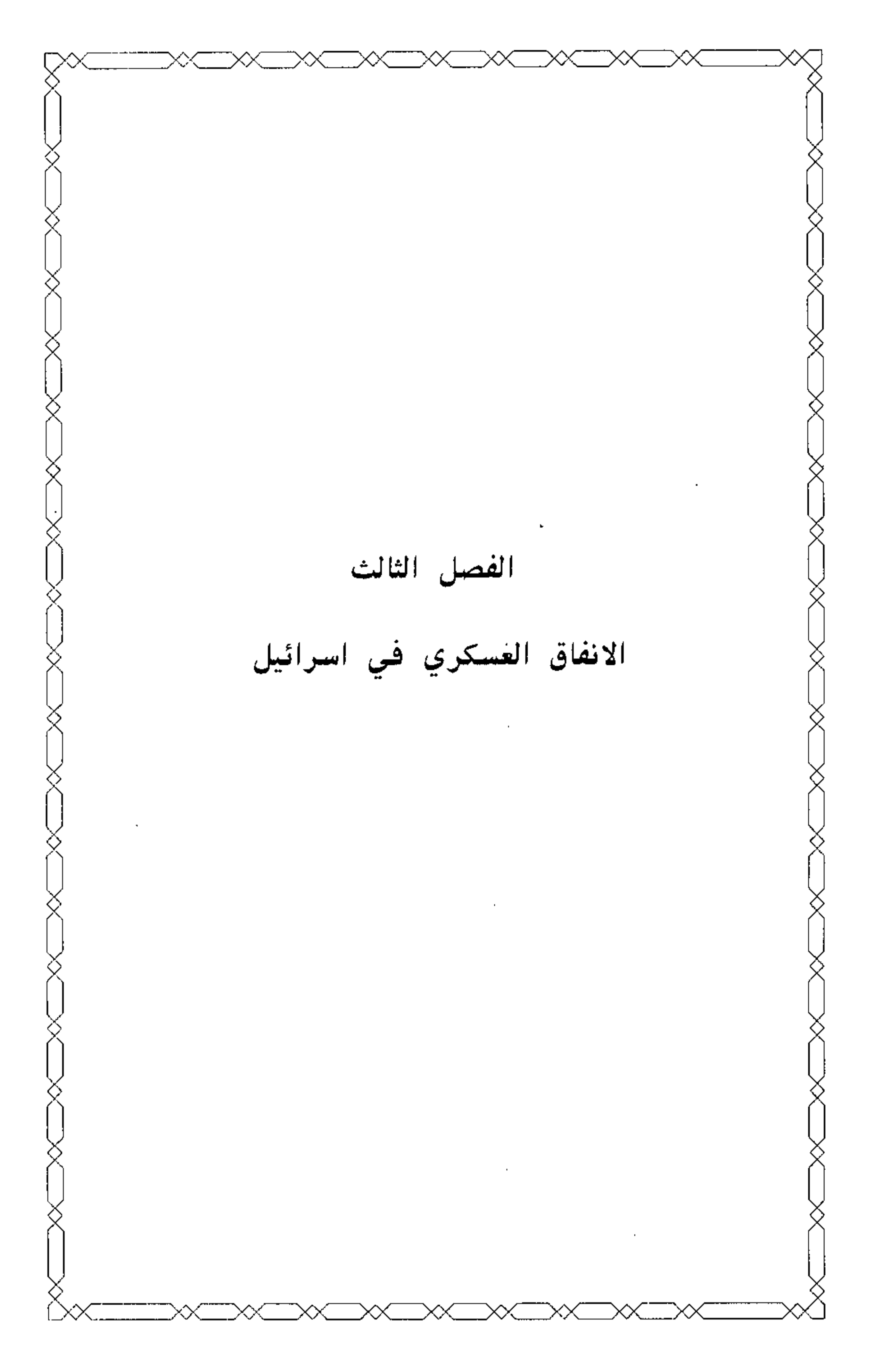
فبالاضافة الى الصلة السياسية، توجد صلة اجتماعية وثيقة تضمن اطراً اجتماعية مشتركة، وأنماط حياة متشابهة، وصلات صداقة شخصية وأسرية.

ونطرح هنا على سبيل المثال، ما كان للعلاقة الوطيدة بين ايل سبنمر مدير عام الصناعات الجوية، وشمعون بيرس، من أثر فعال في تطوير مشاريع عسكرية ومدنية، ليس هناك أي مبرر اقتصادي او تجاري لها.

حيث أدت الرغبة في توسيع الصناعات الجوية خاصة، والامنية عامة، الى اتخاذ قرارات، دون أن تتم دراستها من قبل هيئات خارجة عن البيئة العسكرية، ومن هذه القرارات، قرار تطوير طائرة هاعرافاه، الذي لم يبرر اقتصادياً، اذ أن سلاح الجو رفض شراءها، ولم تكف مبيعاتها لتغطية تكاليفها(١).

----

١ - يورام بيري "العلاقة بالمجتمع" علهمشمار، ١٩٩٢/٦/١١م ص ٥.



الفصل الثالث

الانفاق العسكري في اسرائيل

الفصل الثالث
الانفاق العسكري في اسرائيل

مقدمة (١):-

يختلف تعريف الانفاق العسكري، بحسب الهدف الذي نسعى اليه من وراء هذا التعريف، فقد يكون الهدف هو قياس التغيرات في مستوى الانفاق العسكري واثر ذلك على الاقتصاد في الداخل، أو على ميزان المدفوعات، أو على مستوى التشغيل وبما أن هدفنا في هذه الدراسة، هو قياس العبء الفعلي للانفاق العسكري على الاقتصاد الاسرائيلي، لذا سوف نأخذ قدر الامكان، الانفاق العسكري بمعناه الواسع بحيث يتضمن:

أ. توظيف الافراد "مدنيين وعسكريين".
ب. شراء المعدات من الداخل والخارج.
ج. العمليات والصيانة.
د. انشاء المرافق العسكرية.
هـ. البحث والتطوير.

وحيث أن الانفاق العام مرتبط بدور الدولة وتأديتها لوظائفها، فإن النفقات العسكرية كجزء من النفقات العامة، تلعب دوراً هاماً في تأدية الاقتصاد لوظائفه، ويتوقف هذا الدور على طبيعة مرحلة التنمية، التي يمر بها المجتمع من جانب، والاهداف المتميزة التي ترمي الدولة الى تحقيقها من وراء هذا الانفاق.

كما تتوقف الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري على كيفية تمويله، فقد يمول الانفاق العسكري، من خلال زيادة الضرائب، حيث يساعد مصدر التمويل هذا، على كبح جماح التضخم، حيث أن زيادة الضرائب، تعني سحب جزء كبير من القوة الشرائية من أيدي المواطنين، وبالتالي تخفيف الطلب الخاص على عوامل الانتاج، التي ستحول بدورها في المدى الطويل الى تلبية احتياجات الانفاق العام، حيث يخف ضغط الطلب الخاص على السلع المتاحة من جهة أخرى.

---

١ - عبد الرحمن حسن صبري "أثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي" معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٥.

تطور الانفاق العسكري في اسرائيل:-

يعتبر الانفاق العسكري من المؤشرات الهامة التي تعكس القدرات العسكرية من جهة، والقدرات الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، فأهميته من الناحية العسكرية تنبثق من كونه، اكثر المؤشرات قابلية للتغيير على اثر الاقدام على رفع او خفض المقدرة العسكرية للدولة، واستخداماتها في بناء القاعدة أو المؤسسة العسكرية. اما من الزاوية الاقتصادية، فإن الانفاق العسكري، لا يدرس لذاته، وانما يدرس باعتباره يعكس التغير في العلاقات الاقتصادية الدولية من جانب، والآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب عليه في الداخل من جانب آخر، سواء في المدى القصير، أو في المدى الطويل[١]. وتأتي اسرائيل في طليعة دول العالم من حيث نسبة الانفاق العسكري للفرد[٢]، الذي قدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن) د ٢٠٦٠ دولار للفرد سنة ١٩٨٢ مقابل ١٦٩٥ دولار سنة ١٩٨١ و ١٠٤٥ دولار سنة ١٩٨٥ وارتفع الى ٢٠٨٥ دولار عام ١٩٨٦ وبلغ ذروته عام ١٩٨٧ حيث بلغ ٣٠٠٠ دولار للفرد ليتراجع بنسبة ضئيلة وثابتة من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٢ حيث بلغ عام ١٩٩٢ حوالي ٢٠٩٠ دولار للفرد، ورغم هذا التراجع فقد بقيت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لجميع دول العالم حيث أنها في الولايات المتحدة بلغت ٢٠٠٠ دولار للفرد عام ١٩٩٢ وفي الاتحاد السوفييتي ٨٠٠ دولار لنفس العام.

ان هذا الارتفاع في حصة الفرد من النفقات العسكرية، هو نتيجة طبيعية ومباشرة، للتطور المذهل في النفقات العسكرية في اسرائيل، خلال ٤٢ عاماً من عمر الكيان الصهيوني، إذ تضاعفت هذه النفقات اكثر من ١٨ مرة بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٩٢ (على أساس المعطيات الحقيقية) وبلغ المعدل المتوسط السنوي لزيادتها بنسبة ٤٦٪ خلال الفترة المذكورة (٨ر٨٪ كنسبة زيادة سنوية مركبة)[٣].

---

١ - عبد الرحمن حسن صبري، "اثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي"، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٩٢.

٢ - باستثناء الدول النفطية قليلة الكثافة السكانية.

٣ - Michael Brozoska "The Keporting of Military Expenditres" Journal of Peace Research Volz vir No. 3 1992, p. 261 - 275.

وللدلالة على الوزن الكبير للتسلح في اسرائيل، والمحدد لتطورها الاقتصادي، نذكر أن الميزانية العسكرية تستحوذ على نحو ثلث الميزانية العامة، وأن الانفاق العسكري يوازي ربع الناتج القومي حسب معطيات ١٩٩٢[١].

جدول رقم (٥)

تطور الانفاق العسكري بالدولار من

١٩٥٦ - ١٩٩٢ (بملايين الدولارات)[١]

السنة	باسعار ١٩٨٠ SIPRI
١٩٥٦	١١٤
١٩٦٧	٩٣٩
١٩٧٠	٢١٣٧
١٩٧٣	٤١٠٣
١٩٧٥	٤٤٣٩
١٩٧٨	٣٩٤٢
١٩٨٠	٢٨١٢
١٩٨٢	٤٢٥٧
١٩٨٥	٥٣٢٩
١٩٨٨	٤٣٢٦
١٩٩٢	٧٥٤١

المصدر:

World Armaments and Disarmament SIPRI, Year Book 1973 to 1973 to 1990 and 1985 to 1992, The Military Balance 1991 / 1992 Previous Issues. The World Military Expendi tures Arms Transfers 1967 - 1992

بالقاء نظرة على الجدول رقم (٥)، نلاحظ أن منحنى تطور الانفاق العسكري، يتمرحل حول ذرى احتدام الصراع العربي الاسرائيلي، اعتباراً من السنة أو الأشهر التي تشهد تسلحاً كثيفاً قبل شهر الحرب، وخلال فترة الحرب نفسها مع ما يرافقها من تدمير للوسائل القتالية، وحتى انتهاء الفترة التي تنعكس

١- بولا البطل، الانفاق العسكري خلال ثلاثين عاماً.

عليها نتائج الحرب على شكل تجديد المخزون الحربي المستنزف، وقد شكلت هذه الحروب نقاط تحول نحو الأعلى، تسارعت في اثرها وتيرة الانفاق، العسكري، واستقر بعدها هذا الانفاق عند مستويات اكثر ارتفاعاً، وتظهر معطيات الانفاق العسكري التي تغطي الفترة المدروسة، أربع فترات كبرى وهي:

أولاً : فترة ١٩٤٩ - ١٩٦٦ التي تخطى الانفاق العسكري في أثرها عتبة المليار دولار في السنة.

ثانياً: ١٩٦٧ - ١٩٧٣ حيث تخطت النفقات العسكرية في اثرها ٣ مليارات دولار.

ثالثاً: ١٩٧٣ - ١٩٨٢ وهي فترة دشنت التسلح الكثيف والمتسارع على الصعيدين الكمي والنوعي.

رابعاً: ١٩٨٢ - ١٩٩٢ حيث استقر الانفاق العسكري في هذه الفترة عند معدلات مرتفعة جديدة، ناهزت الخمسة مليارات دولار في السنة على اقل تقدير(١).

وسنتناول كل فترة من الفترات على حدى بشيء من التفصيل:

أولاً: ١٩٤٩ - ١٩٦٦:-

ازداد الانفاق العسكري، في هذه الفترة بمعدل سنوي متوسط قدره ٨ر١٥٪ (٨٪ كمعدل زيادة مركبة)(٢). غير أن هذا المعدل الوسطي لا يعبر عن التموجات نحو الأعلى والأسفل التي شهدها حجم الانفاق العسكري ضمن منحاه العام الصاعد، وأهمها زيادة بمقدار ٢ر٣ اضعاف خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٦، أي قبل سنة من العدوان الثلاثي على مصر، ثم تراجعت بنسبة ٧ر٣١٪ في السنة التي اعقبت سنة الحرب (سنة ١٩٥٧ مقابلة بسنة ١٩٥٦) وفعلاً، تشكل حرب سيناء محطة فاصلة بين طورين في وتيرة التسلح في اسرائيل خلال هذه الفترة الأولى.

---

١ - التقديرات بالدولار مأخوذة من شمشون آيلغ "فخ العلاقات المتبادلة بين النمو الاقتصادي وحجم الأمن" هآرتس ١٩٨٣/٨/١٨ ص ٧ اليعيزر شيفر "أمن واقتصاد: اسرائيل في مقابل دول المواجهة" عال علهمشار ١٩٨١/١/٢٩، ص ١١، ١٩٨٢/٣/٢ ص ٥.

٢ - استثنينا من الحساب الانفاق العسكري سنة ١٩٤٨ لأنها كانت سنة غير عادية، والرقم غير دقيق.

ثانياً: فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢:-

كانت حرب ١٩٦٧، نقطة تحول، سواء على الصعيد العسكري حيث تسارعت وتيرة التسلح وارتفعت نوعيته، او على صعيد التأثير الاقتصادي المتعدد الأوجه لهذا التسلح الكثيف، حيث تدفقت على اسرائيل، والمنطقة عامة اسلحة حديثة، كما طرأ تعديل فيما يخص مصدر الأسلحة الرئيسي حيث تحول من فرنسي الى امريكي، وتجلى التحول الأساسي في الانطلاقة التي شهدتها صناعة الأسلحة في اسرائيل، حيث انتقلت من مرحلة تحسين وتعديل اسلحة قديمة، الى مرحلة تطوير انظمة اسلحة جديدة أهمها دبابة مركافا وطائرة كفير[1] وانعكس هذا على فاتورة التسلح التي ناهزت ملياراً ونصف المليار دولار في السنة، وبلغت نسب الانفاق العسكري ٢٠٪ من الناتج القومي حسب التقديرات الواردة في بحث للدكتور اليعيزر شيفر نائب حاكم المصرف المركزي الاسرائيلي، وفي دراسة لنداف سفران، تطرح مجموعة أسباب ادت الى زيادة الانفاق العسكري ومنها:-

١ - الحظر الفرنسي، الذي أدى الى توسيع الصناعات العسكرية المحلية.
٢ - الركود الاقتصادي والتردي والبطالة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧.
٣ - نسب التضخم المنخفضة.
٤ - توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.

ثالثاً: فترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢:-

أحدثت حرب تشرين سنة ١٩٧٣ قفزة جديدة كمياً ونوعياً، في منحى التسلح في اسرائيل، فقد تدفقت عليها وعلى المنطقة عامة، انظمة أسلحة ذات مستوى عال من التقنية، كما أيقظت هذه الحرب، هاجس التفوق النوعي لدى المخططين العسكريين الاسرائيليين، وخاصة بعدما زاد ارتفاع أسعار النفط في امكانيات التسلح عند الدول العربية.

---

١ - Eliyahu Kanovsky, The Economic Impact of The Six day war, NewYork Praeger, 1970, p. 46-47.

٢ - بولا البطل، مصدر سابق ص ١١.

وقد عكست معطيات الإنفاق العسكري الاسرائيلي، قياساً بدول المواجهة العربية، تفوق اسرائيل العسكري، مثلما تجلى في بحث اليعيزر شيفر، الذي أراد به اقناع حكام اسرائيل، بخفض وتيرة التسلح التي تفوق المطلوب في الحاضر، وذلك لزيادتها في المستقبل، وتشير هذه المعطيات الى أن النفقات العسكرية في دول المواجهة مجتمعة (مصر وسورية والأردن) سنة ١٩٥٤ كانت توازي ثلاثة أضعاف الانفاق العسكري في اسرائيل، وانخفضت هذه العلاقة الى الضعفين سنة ١٩٦٣، ثم الى ١٣٥٪ سنة ١٩٧٢ و ١٢٥٪ سنة ١٩٧٩، ثم أن الزيادة في مجمل الانفاق العسكري، من ٤ر١ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ الى ٣ر٤ مليار دولار سنة ١٩٧٩، قد جعلت هذا الانفاق يعادل ٨٠٪ من ميزانيات الدفاع في دول المواجهة مجتمعة.

رابعاً: فترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢:-

بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢، تعززت العلاقات الامريكية الاسرائيلية، حيث أكدت هذه الحرب، دور اسرائيل كقوة عسكرية اقليمية.

وعلى صعيد آخر، أدت هذه الحرب الى سباق تسلح اسرائيلي سوري جديد، عززه من الجانب الاسرائيلي، عزم الادارة الاميركية المعلن، على موازنة التسليح السوفييتي لسوريه، وعلى زيادة الدعم العسكري لاسرائيل، وتجلى هذا العزم في بنود اتفاق التعاون الاستراتيجي التسعة التي تمخضت عن لقاء شامير - ريغان في آخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، والتي أحيت مذكرة التفاهم الاستراتيجي، الموقعة بين وزيري دفاع البلدين، كاسبر واينبرغر وارئيل شارون في كانون الأول عام ١٩٨١[١]، ويعنينا من هذه البنود ما يتصل مباشرة بعملية تمويل التسلح في اسرائيل وهي:

١ - تعهدت ادارة الرئيس ريغان، بتمويل حاجات اسرائيل الامنية الى ما بعد سنة ١٩٨٥[٢]، وحولت مجمل المساعدة العسكرية التي تمنحها لاسرائيل الى هبة (٤ر١ مليار دولار للعامين الماليين ١٩٨٤، ١٩٨٥) ووعدت بزيادة المساعدة الاقتصادية من ٩١٠ مليون دولار الى ٢ر١ مليار دولار في العام ١٩٨٥[٣].

---

١ - رؤوفن فدائسور "دعوة الى الحوار" هآرتس ١٩٨٤/١/١٧، ١٩٨٣/١١/٣٠.

٢ - هآرتس ١٩٨٣/١٢/١٩.

٣ - معاريف ١٩٨٣/١٢/٦، دافار ١٩٨٣/١٢/٤ ص ٦، هآرتس ١٩٨٣/١٢/٤، ص ٩، بديعوكا احرونوت ١٩٨٣/١٢/٤.

٢ - تعهدت الادارة الامريكية بدعم الصناعة العسكرية الاسرائيلية، اذ سمحت لاسرائيل باستخدام ٥٥٠ مليون دولار، من أموال المعونة العسكرية لتطوير انتاج طائرة لافي الاسرائيلية، على أن ينفق ٣٠٠ مليون دولار، على تطوير اجزاء من الطائرة في الولايات المتحدة، ويحول الباقي الى الشيكل الاسرائيلي وينفق في اسرائيل، كما منحت لتجار الأسلحة الاميركيين، حق شراء أسلحة امريكية الصنع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار(١).

ومن ناحية أخرى، فإن اعادة انتاج رأس المال العسكري أدت الى زيادة النفقات العسكرية في نفس الفترة، على الرغم من عدم وجود حروب موسعة كحروب اسرائيل في الفترات السابقة، فقد بلغت تكاليف الصيانة، ما قيمته ٢٠ مليار دولار من الوسائل القتالية، ٥٪ من قيمة تلك الوسائل، أي نحو مليار دولار سنوياً(١).

ان هذه الزيادة المطردة في الانفاق، قد تؤدي في مرحلة من المراحل، الى وجود جيش قوي ولكن دون دولة اسرائيل، ويرى اهارون يريف رئيس معهد الابحاث الاستراتيجية أنه طالما من الصعب تثمين الشعور بفقدان الامن عند الاسرائيليين فإن ثمن الامن لن يكون له حدود.

مصادر تمويل الانفاق العسكري:-

بما أن سياسة اسرائيل بمجملها، تهدف الى انشاء مجتمع استيطاني عسكري، فإنها سارت على نهج عسكرة الاقتصاد بكامله، اذ أنه ليس هناك بند من بنود الميزانية خال من تقديم خدمة معينة للنشاط العسكري، اضافة الى ضخامة الشؤون العسكرية بشكل مباشر(٣).

---

١ - يديعوت أحرنوت ١٩٨٣/١٢/٤ ص ١١، "هآرتس" ١٩٨٥/١١/٣٠، ص ٧.

٢ - يئير عميكام، "كلفة الأمن، هل يمكن تحديد ثمن للأمن"، يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/١١/١٣، ص ٦.

٣ - عزيز جبر، "قدرة اسرائيل على حشد الامكانيات المادية والبشرية للحرب"، مجلة الأرض، العدد الرابع، نيسان ١٩٩٢م.

وكنتيجة لضخامة النفقات العسكرية بالنسبة الى الناتج القومي لاسرائيل، فقد وضعت القيادات الاسرائيلية، في حساباتها الاقتصادية، الاعتماد الكبير والأساسي على الدعم الخارجي بأنواعه المختلفة، ومصادره المتعددة، حيث أن نسبة كبيرة من نفقات اسرائيل العسكرية يغطيها الدعم الخارجي، ومن أهم مصادره:-

١ - التعويضات الالمانية الضخمة.
٢ - المساعدات والمنح الاميركية السنوية.
٣ - تبرعات اليهود في مختلف بلدان العالم، وخاصة يهود الولايات المتحدة، وهي المهمة التي تقوم بها المنظمات المتخصصة لجمع التبرعات.
٤ - الأموال التي جلبها المهاجرون.
٥ - القروض من البنوك الدولية.

وإذا كانت التعويضات الالمانية واموال المهاجرين وتبرعات اليهود، قد ساعدت الكيان الصهيوني، على بناء قاعدة اقتصادية في سنوات انشاءه الأولى، فإنها وحدها لم تعد تكفي لتغطي النفقات العسكرية التي تزايدت بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧، لذلك، فقد بادرت الادارات الاميركية المتعاقبة، الى سد الفجوة التي حصلت نتيجة تزايد الانفاق العسكري من جهة، ومحدودية القدرة الذاتية لاسرائيل على تغطية هذه النفقات من جهة ثانية.

وهكذا فقد باتت المساعدات الاميركية تشكل الرافد الحيوي، لاستمرار الحياة في هذا الكيان منذ بداية عسكرة الاقتصاد عام ١٩٦٧، وحتى يومنا هذا(١)، ان هذه الحقيقة تفند مزاعم الاسرائيليين في بناء اقتصادهم بعبقريتهم، فقد يصل الأمر أحياناً الى قيام لجان متخصصة، في مختلف مؤسسات الادارة الاميركية، بدراسة أوضاع الاقتصاد الاسرائيلي، ووضع الخطط الكفيلة بمعالجة المشكلات التي يعانيها.
وهكذا اصبح بامكان القول أن الهبات التي منحت لاسرائيل خلال السنوات الثلاث قد مولت كل المستوردات الأمنية والعسكرية لاسرائيل، والبالغة

---

١ - يوسف بريليل "المساعدات هي العنصر المستقر في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة" دافار ١٩٨٢/١/٣ ص ٥.

٥ مليارات دولار تقريباً، وكل استيراد اسرائيل من الوقود، الذي يبلغ حوالي ٤ مليارات دولار، وكل مستوردات اسرائيل من الموارد الاستهلاكية والذي سيبلغ حوالي ملياري دولار ويوضح سيفر أن الهبات الخارجية بلغت عام ١٩٩٠ ٢٥٪ الناتج القومي و ٣٠٪ من الدخل القومي.

وأخيراً هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن المساعدات الاميركية، وهي أنها لا تشمل فقط المبالغ التي يقرها الكونغرس الاميركي كجزء من المساعدات الخارجية الاميركية، بل توجد قنوات أخرى لتقديم الدعم لاسرائيل، وهي على سبيل المثال لا الحصر(١):

١ - اعفاء المساعدات والتبرعات التي يقدمها اليهود الاميركيون لاسرائيل، من الضريبة في الولايات المتحدة.

٢ - اتفاقيات المشتريات المتبادلة بقيمة ١٥٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، والتي يسمح بموجبها لاسرائيل ببيع منتجات وبضائع للجيش الاميركي عن طريق مناقصات مباشرة.

٣ - توقيع اتفاقات، لاجراء اصلاحات وترغيمات وصيانة سفن وطائرات الاسطول السادس الاميركي، في الموانئ والمطارات العسكرية الاسرائيلية.

٤ - مشاركة امريكاني برامج الابحاث والتطوير الاسرائيلية مع تقديم الاموال اللازمة لتمويل هذه البرامج.

٥ - الاتفاقية المتوقعة بين اسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٨٧/١٢/١٤، والتي سميت مذكرة التفاهم الاستراتيجي الثانية، وادت الى تطوير العلاقات الاقتصادية، العسكرية، والسياسية، مما يزيد من ضخ الاموال الاميركية الى خزينة الحرب الاسرائيلية.

---

١ - عدئيل اموراي، "اريدور في خدمة الولايات المتحدة"، دافار ١٩٩٠/١٢/١٠ ص ١٢.

كلفة الأمن الاجمالية[١]:-

اذا كان الأمن قضية وجود، وكان الشعور بالأمن او عدمه غير قابل للتثمين، فإن حساب كلفة الأمن، يرتبط عندئذ بقياس تكلفة الكيان الصهيوني ككل ويعترضنا ذاك، ادخال معطيات جديدة، ولا سيما حقيقة ان هذا الكيان، مُعان اقتصادياً من جهات خارجية متعددة، وما يعنينا هنا هو قياس مجموع ما تنفقه اسرائيل على أمنها الخارجي والداخلي (وليس على تسلحها فقط) انطلاقاً من التعريف الشامل للانفاق العسكري.

لكن محاولتنا هذه تصطدم لصعوبات متصلة مباشرة، بطبيعة الكيان الصهيوني بالذات، نظراً لصعوبة ايجاد حد فاصل، بين جملة من النفقات والاستثمارات العامة يسمح بتحديد ما رصد منها لأغراض مدنية، وما يخدم اعتبارات أمنية، مثلما يصعب ايجاد حد يفصل بين القطاعين العسكري والمدني بصورة قاطعة.

كما أن هذه العملية تفترض أن يتوفر لدينا تفصيل دقيق، لبنود الانفاق لميزانيات الوزارات كافة، كما ترد في باب "مشاريع الميزانيات" في الجريدة الرسمية الاسرائيلية (هتساعوت تكتسيف)، علاوة على معطى ميزانية كل من وزارة الزراعة، ووزارة الاسكان والبناء، ووزارة الطاقة، التي تشرف على الابحاث الذرية، وإلا فكيف يمكن أن نحدد أن شبكة الطرق هذه أو تلك، أعدت لتحسين المواصلات، أو لأغراض عسكرية غير معلنة، وأن الدعم المقدم لمستوطنات زراعية يهدف الى دعم معيشة المزارعين أو يخدم أساساً أهدافاً استراتيجية، ازاء هذا العجز الموضوعي، سنكتفي بعرض وتحليل المعلومات الصادرة عن الباحثين والمطلعين على داخليات السياسة والاقتصاد في اسرائيل، وفيما يلي سنتناول كلاً من الانفاق العسكري غير الملحوظ والتكاليف الاقتصادية، بشيء من التفصيل.

---

١ - يولا البطل، مصدر سابق ص ٣٧.

١ - الانفاق العسكري غير الملحوظ:-[١]

يشمل هذا التعريف بمعناه الضيق، بالإضافة الى ميزانية الدفاع المعلنة، نفقات أمنية مدرجة في ابواب انفاق أخرى، أو غير ملحوظة في الميزانية المذكورة، على حد تعبير اتيان برغلاس، ويمكن تصنيفها ضمن مجموعتين:-

أ. وهي حسب تسمية عوديد لاسر، النفقات الامنية المباشرة، والنفقات الأمنية غير المباشرة (التي ينفقها القطاع الخاص، على أمنه وعلى التأمين على الحياة)[١]. ويدرج الياهو كانوفسكي في بند الانفاق الامني غير الملحوظ، بناء الملاجئ، وبنوداً أمنية في ميزانيات وزارات غير وزارة الدفاع، وبالإضافة الى كل ما ذكر اعلاه، يحتسب يعقوب ليفشتس[٢]، ميزانية صندوق التسوية الممول من فرع الضمان الوطني، والذي يدفع لجنود الاحتياط الفوارق في الرواتب بين ما يتقاضونه في قطاعهم المهني، وما تدفعه المؤسسة العسكرية لهم خلال فترة خدمتهم. كما يدرج اتيان برغلاس، تحت عنوان النفقات الامنية الخفية، قيمة التعويضات المدفوعة لمعاقي الحرب، وقيمة الخسارة الناجمة عن اعاقتهم، وقيمة الخسارة المترتبة عن تمركز الجيش في مساحات من الأراضي غير مستغلة، وتكاليف حيازة مخزون الاحتياطي الكبير، وصيانته (وقود وحبوب العلف والحنطة ومنتوجات اخرى).

ب. تكاليف الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة، منذ سنة ١٩٦٧ (أساساً الضفة الغربية)[٣] فكما هو معروف، ارتكز الاستيطان، منذ سنة ١٩٦٨ على خطة ذات اهداف عسكرية واضحة، اذ زرعت هذه المستوطنات، وفق مشروع آلون الشهير، بشكل حزام أمني على طول الحدود الاسرائيلية، الجديدة، وحول المدن الفلسطينية الاستراتيجية واقيمت بنية تحتية متشعبة لتربط هذه المستعمرات الاستيطانية ببعضها البعض.

---

١ - يولا البطل، مصدر سابق ص ١٨.

٢ - اتيان برغلاس، سابقاً مدير فرع الميزانية العامة في وزارة المالية الاسرائيلية وهو بروفسور باحث في مهدفولك للبحوث الاقتصادية بالقدس.

٣ - يولا البطل، مصدر سابق ص ٣٠.

وتلقى الاستيطان دفعاً جديداً منذ وصول الليكود الى الحكم، نظراً لانتمائه الايديولوجي، وتجاوز غرض الاستيطان الغايات الامنية، الى غايات أخرى اهمها التهويد الزاحف بقصد الضم لاحقاً.

واعتباراً من عام ١٩٨٠، بدأ تنفيذ خطط رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية تتياهو دروبلس، الموضوعة سنة ١٩٧٨. وتمول هذه المنظمة، عبر ذراعها التنفيذية أي الوكالة اليهودية، نحو ٤٠٪ من مجمل تكاليف الاستيطان.

٢ - التكاليف الاقتصادية:-

عندما نقيس كلفة الامن الاجمالية بالمعنى الواسع، فإن هذا يستلزم زيادة تكاليف الفرص البديلة للانفاق العسكري (Opportunity Cost) وتتضمن قيمة الخسارة في الانتاج المدني من جراء تحويل الموارد الاقتصادية الى اغراض التسلح بدلاً من توظيفها في أعمال انتاجية، وقيمة الانتاج الضائع نتيجة لتجنيد جزء من اليد العاملة المتاحة في الآلة العسكرية.

ولقد قاس يعقوب ليفشتس وايتان برغلاس هذه التكاليف عن طريق تقدير قيمة الانتاج الضائع نتيجة اخراج جزء من اليد العاملة من الدورة الاقتصادية لتجنيدها في الخدمة النظامية وخدمة الاحتياط وبعد ادخال هذا المعطى الجديد، يقدر اتيان رغلاس أنه يجب زيادة ميزانية الانفاق العسكري المحلي بنحو ٥٪ للحصول على كلفة الأمن الاجمالية في اسرائيل، الأمر الذي يرفع عبء الانفاق العسكري المحلي الى ٢٢٪ من الناتج القومي القائم والعبء العسكري الشامل الى ٣٦٪ من الناتج القومي القائم في الثمانينات.

قدم العديد من الاقتصاديين محاولات لقياس تكاليف الفرص البديلة للانفاق العسكري وسنتناول هنا لضيق المجال محاولتين منهما وهما:

١ - دراسة فريدم غوتهيل الذي قاس "النمو الضائع" من جراء هدر موارد اقتصادية على اغراض غير منتجة انطلاقاً من الفرضية القائلة، ان هذا الانفاق يشكل ظاهرة "تحويل للموارد". وتوصل غوتهيل، الى حساب الخسارة في

معدلات النمو في مختلف دول الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل، انطلاقاً من تعريف مستوى طبيعي من الانفاق العسكري في كل بلد، اما الانفاق الزائد عن هذا المستوى الطبيعي فلقد جرى تقدير مردوده الكامن، فيما لو حول الى استثمار منتج، ويستند هذا التقدير الى نموذج هارود - دومار الرياضي الاقتصادي البسيط الذي حسب غوتهيل بواسطته اثر تطبيع الانفاق العسكري على الاستثمار، ومعدل نمو الناتج القومي القائم، وفق قيم مختلفة لمعامل رأس المال الحدي أي المقدار المطلوب من رأس المال لتوليد وحدة من المنتج، ويتوصل غوتهيل الى نتائج مدهشة حقاً، فعلى سبيل المثال، وانطلاقاً من معدل نمو تواصلي قدر ٨٥٪، وجد غوتهيل أن تطبيع نسبة الانفاق العسكري الناتج القومي، يولد زيادة قدرها ٥٠٪ في معدل النمو(١).

ولكن لنا تحفظين على هذا المنهج:

الاول: أن غوتهيل وسائر الاقتصاديين الذين سلكوا منهجه ينطلقون من الافتراض الطوباوي، بإمكان اجراء تحويل جميع الموارد من الاستعمال العسكري، الى الاستعمال المدني، متناسين أنها موارد مرصودة للامن اصلاً، وأن بقاء اسرائيل مرهون بتسلح دائم باهظ التكاليف ومتلازم معه.

الثاني: يسلم هذا الافتراض بأن كل الانفاق العسكري غير منتج مع أن هذا يتعارض مع ما يقول جان باتيس ساي: أن الجندي يكون منتجاً عندما يكون بلده في حالة حرب.

٢ - دراسة بول ريفلين الذي قاس تكاليف الفرص البديلة للطاقة البشرية العسكرية، اذ اعتبر أن كلفة الفرصة البديلة بالنسبة الى المجند، خلال سنة معينة، تعادل قيمة الانتاج التي كان سينتجها في الاقتصاد المدني، لو لم يتم تجنيده وبالتالي خروجه من الدورة الاقتصادي، وبما أن المجندين هم من اليد العاملة الفتية، وغير المدربة، فقد قدر ريفلين أن انتاجهم المحتمل يعادل نصف متوسط الانتاج العام في الاقتصاد ولنا تحفظ ايضاً على هذا المنهج،

---

١ - بولا البطل، مصدر سابق ص ٣٣.

فما يظهر على أنه تكاليف غير مباشرة هو في الواقع ضرورة وجوده، ومن دونها ينتفي وجود اسرائيل، كما أنه من المجدي أكثر الاكتفاء بمحاولة قياس ما سبق أن عرفناه بأنه كلفة الأمن الاجمالية معناها الضيق، أي مجمل ما يرصد فعلاً لخدمة اغراض التسلح وتعاظم الآلة الحربية الاسرائيلية وللدفاع عن أمن الكيان الصهيوني ووجوده[١].

مؤشرات قياس عبء التسلح:-

يقاس عبء التسلح على اقتصاد بلد ما بنسبة ما يستأثر به من موارد اقتصادية متوفرة له، فالمقادير الكمية وتطورها على أهميتها، لا يسعها أن تعكس وزن هذا العبء.

كما أن مؤشراً واحداً كالذي اشرنا اليه مراراً (أي نسبة الانفاق العسكري من الناتج القومي) لا يمكنه أن يعطي صورة حقيقية عن عملية التسلح المعقدة في اسرائيل، ولهذا لابد لنا من استخدام عدة مؤشرات نحاول بواسطتها، تحديد المجهود الذاتي للتسلح في اسرائيل تقسم هذه المؤشرات الى قسمين:

القسم الأول : يستخدم معطيات الميزانية العامة.

القسم الثاني: يستخدم مجاميع المحاسبة القومية.

وسنتناول بالتفصيل كل قسم من هذين القسمين.

المؤشرات المستندة الى معطيات الميزانية العامة:-

١ - نسبة الميزانية العسكرية من الميزانية العامة:-[٢]

يفيد هذا المؤشر على اكثر من صعيد: فالميزانية العامة هي الاداة الرئيسية التي تمتلكها الدولة، والتي تمكنها من التدخل في شؤون الاقتصاد القومي والتأثير فيه، ومن خلالها تمارس الدولة، بواسطة وزارة المالية، سياستها المالية، وتحفز قطاعات اقتصادية معينة، عبر سياستها الضريبية المعتمدة، وتؤثر على مستوى

---

١ - يولا البطل، مرجع سابق ص ٣٧.

٢ - يولا البطل، مصدر سابق.

الاستهلاك والادخار لدافعي الضرائب، كما أنها الوسيلة الوحيدة لضمان حد أدنى من مستوى المعيشة الضروري اجتماعياً.

غير أن حجم الميزانية العامة الاسرائيلية، الذي يقارب حجم الناتج القومي، يعطي هذه الأداة تأثيراً أكبر، فقد ازدادت نسبة الميزانية العامة من الناتج من ٦٠٪ سنة ١٩٧١ الى نحو ٨٠٪ سنة ١٩٧٩ ثم الى ٨٢٪ سنة ١٩٩٢، ويعكس توزيع ابواب الانفاق في الميزانية العامة تفضيلات السلطات السياسية والاقتصادية.

وهكذا يعبر صرف نحو ٣٠٪ من الميزانية العامة لميزانية الامن الاسرائيلية (٤٠٪ منها حسب تقديرات صندوق النقد الدولي) عن أولويات الأمن المتداخلة في الاعتبارات الاقتصادية حكام اسرائيل وهذا ما يجعل الانفاق "أو الاستهلاك" العسكري من أهم مكونات الطلب الكلي، وقد بلغت نسبة الاستهلاك الامني من الاستهلاك الحكومي العام نحو ٤٩٪ عام ١٩٩٢.

ان القاء نظرة سريعة على نسبة الميزانية العسكرية من الميزانية العامة يدل على تطور هذه النسبة مقابل تراجع نصيب الميزانيات المدنية، فقد ازدادت هذه النسبة من نحو ٢٠٪ في بداية الخمسينات الى ٢٩٫٣٪ من الميزانية العامة المعدلة للسنة المالية ١٩٨٣، وكانت قد ارتفعت الى مستوى ٤٠٪ في العام المالي ١٩٧٠ / ١٩٧١، ثم الى ٤٧٪ في العام المالي ١٩٧٣/ ١٩٧٤، لتستقر عند نسبة ٤٠٪ في السنتين اللتين تلتا حرب تشرين[(١)].

ولم تكن الميزانية العسكرية معلنة حتى عام ١٩٦٨، حيث لم يعد بالامكان اخفاء ميزانية تتزايد نسبتها من سنة الى سنة بشكل لا يمكن معه التمويه.

فقد بلغت النسبة ٤٠٪ عام ١٩٨٥، ووصلت الى ذروتها عام ١٩٨٩ حيث بلغت ٤٥٪، وعادت لتتراجع وتستقر عند ٤٢٪ في العام ١٩٩٢م[(٢)].

---

١ - تقارير مراقب الدولة في اسرائيل، ١٩٧٠ ص ١٥ ١٩٧١ ص ٤٧ ١٩٧٣ ص ٢٣.

٢ - Kanovsky Op. cit. p. 45: Periopicit pp. 220 1992.

وأخيراً، وعلى الرغم من اعتماد هذا المؤشر في اسرائيل وفي دول كثيرة غيرها، إلا أنه لا يمكن في الواقع الوزن الفعلي للانفاق العسكري من مجمل الانفاق الحكومي، نظراً لأهمية بند سداد الديون الذي يتساوى تقريباً مع البند العسكري، فإذا طرحنا من الميزانية العامة حجم الديون وخدمة تكاليف الدين، لارتفعت نسبة الميزانية العسكرية من اجمالي الانفاق الحكومي بعد حسم الدين من نحو ٣٠٪ الى اكثر من ٤٠٪، فهذا المؤشر يقيس الوزن الاقتصادي الفعلي للانفاق العسكري في اسرائيل اكثر مما يقيس عبء التسلح الذاتي الذي يرتبط تقديره بتحديد كيفية تمويل الميزانية العسكرية.

٢ - نسبة الميزانية العسكرية المحلية من الميزانية العامة:-(١)

ان التقسيم الاكثر دلالة وتأثيراً على الصعيد الاقتصادي، فيما يخص اسرائيل دون سواها، والذي يعنينا مباشرة، هو الذي يميز بين مصادر التسلح ووسائل الدفع المستعملة لتسديد تكاليفه، ويفصل هذا التقسيم بين الانفاق العسكري المحلي، والانفاق على التسلح الخارجي، ويرد هذا التقسيم في تفصيل بنود الانفاق في قانون ميزانية وزارة الدفاع، مثلما يرد في فصل ميزانية الأمن في تقارير مراقب حسابات الدولة السنوية. وهكذا فمن المجدي احتساب نسبة الميزانية العسكرية من الميزانية العامة بوصفه مؤشراً معبراً عن عبء التسلح الحقيقي على اسرائيل، ويخفض هذا المؤشر نصيب الانفاق العسكري من مجمل النفقات الحكومية "بعد طرح قيمة الميزانية العسكرية الخارجية من بسط النسبة ومقامها" من نحو ٣٠٪ الى نحو ٢٠٪، وبالرجوع الى المعطيات المتوفرة، نجد أن نسبة الانفاق العسكري المحلي من ميزانية الدولة قد ارتفعت من متوسط قدره ١٥٪ عن فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٦ الى متوسط قدره ٢١٪ خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ والى متوسط قدره ٢٢٪ عن الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٢، علماً بأن نصيب الانفاق المحلي من مجمل الميزانية العسكرية انخفض من نحو ٧٠٪ في المتوسط في أواخر الخمسينات واوائل الثمانينات الى نحو ٥٥٪ في المتوسط في أواخر الستينات واوائل السبعينات وهذا يعود لسببين:

---

١ - يولا البطل، مصدر سابق ص ٤٦.

١ - زيادة نصيب الانفاق العسكري الاجمالي من الميزانية العامة.

٢ - الاعتماد المتزايد على الخارج في تمويل سباق التسلح منذ حرب ١٩٦٧.

ومنذ حرب ١٩٧٣ عادت نسبة الانفاق العسكري المحلي من الميزانية العامة الى الانخفاض، اذ بلغت نحو ١٨٪ في المتوسط(١).

المؤشرات المستندة الى مجاميع الحسابات القومية:-

يستند هذا القسم، في سبيل استخلاص مؤشرات عبء التسلح الى معطيات الحسابات القومية (في بسطها ومقامها)، وتحتسب مؤشرات عبء التسلح في هذه المقاربة المتفقة مع خصوصية اسرائيل الاقتصادية - العسكرية، على اساس نسب الكمية الكلية الاقتصادية المعرفة في تقارير مصرف اسرائيل السنوية على أنها استهلاك أمني.

وهذه الكمية الكلية هي أحد عناصر الطلب في معادلة المحاسبة القومية في اسرائيل التي تكتب على النحو التالي:

الموارد		استعمالات الموارد
(عناصر العرض)	=	(عناصر الطلب)
الناتج المحلي + مجموع	=	الاستهلاك + الاستهلاك
الاجمالي المستوردات		الخاص الحكومي

+ الاستثمار المحلي + اجمالي الصادرات

الناتج المحلي + فائض الاستيراد = الاستعمالات المحلية

---

١ - تقارير مصرف اسرائيل السنوية، ودراسة المكتب المركز للاحصاء فيما يتعلق بعبء الأمن المنشورة في

Central Berau of statistics Monthly Bullet in of Statistics No., June, 1990, p. 68.

ففي هذه المعادلة، يشمل عنصر الاستهلاك الحكومي العام مشتريات الادارة المدنية والعسكرية، ومدفوعات الاجور والايجارات التي تنفذها هذه الادارة خلال سنة. ويمثل الانفاق العسكري الجزء الأكبر من الاستهلاك الحكومي[١].

ان لهذه المؤشرات المستندة الى مجاميع المحاسبة القومية ميزان عملية بالدرجة الأولى قياساً بالمجموعة الأولى من المؤشرات، فمع أن بنود الانفاق متشابهة جداً، بين معطيات ميزانية الأمن ومعطيات الاستهلاك الأمني، فإن هذه الأخيرة تمتاز بأنها مقدرة بطريقة مطابقة لتقدير سائر عناصر الطلب والعرض في المحاسبة القومية، استناداً الى ما استهلكته المؤسسة العسكرية خلال السنة الميلادية، مما يجعل مقابلة هذه المعطيات بمجاميع المحاسبة القومية مقبولة، غير أن الميزة الرئيسية لهذه المؤشرات هي أنها تسمح بقياس نسبة الموارد الاقتصادية المرصودة للأمن في اسرائيل من مجمل الموارد المتاحة، والتي تزيد بنحو ١٢٥٪ عن حجم الموارد المنتجة داخل الاقتصاد القومي، وبنحو ١٣٥٪ على الميزانية العامة[٢].

سنعرض بشيء من التفصيل أهم هذه المؤشرات:-

١ - متوسط الميل الى الاستهلاك العسكري:-

يقاس هذا المؤشر كنسبة الاستهلاك الامني من اجمالي الموارد الاقتصادية (الناتج المحلي + المستوردات)، ويرد هذا المؤشر في دراسة المكتب المركزي للاحصاء، التي بدئ بنشرها منذ سنة ١٩٨١، كما ورد في الدراسة التي قام بها الاقتصاديان لحاميا حسيد وعوديد لاسر[٣]، ويدل هذا المؤشر، على أن الميل الى الانفاق العسكري في الكيان الصهيوني قد ازداد الى الضعفين خلال العقود الثلاثة الأولى من وجوده. اذ ارتفعت نسبة الموارد الاقتصادية المرصودة للتسلح من نحو ٧٪ عام ١٩٥٠ الى ١٤٪ عام ١٩٨٢ والى ٣٣٪ عام ١٩٩٢، وتحمل هذه الظاهرة التي لا مثيل لها في العالم، دلالات عسكرية وسياسية بالغة، لكن مدلولها الاقتصادي محدود لسببين وهما:

---

١ - Central Berau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1989 No. 33 p. 26.

٢ - بنك اسرائيل "دين فيمشبون لشناة ١٩٨٩" التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ ص ١٨.

٣ - المصدر نفسه عام ١٩٩٢ ص ٧٢.

١ - ان هذا المؤشر يتجاهل معطى المساعدة العسكرية الاميركية، أي الموارد الخارجية المحولة، خصيصاً للتسلح، والتي لا يمكن بالتالي استخدامها لأغراض مدنية بديلة، مما يؤدي الى ارتفاع المؤشر بشكل اصطناعي (في بسط النسبة).

٢ - قياس عنصر التصدير (الذي يجب طرحه من مقام النسبة) على اعتبار أن جزءاً من الانتاج المحلي معد للتصدير الى الخارج.

٢ - نسبة الانفاق العسكري الاجمالي من الناتج القومي:-

يستخدم هذا المؤشر لتقصي تطور الانفاق العسكري في جميع الدول، ومن ضمنها اسرائيل، وتنطبق على هذا المؤشر التحفظات التي سبق أن عرضناها، فهو مؤشر ضخم لا يعطي صورة حقيقة عن العبء الذي يتحمله الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك لتجاهله معطى المساعدة الخارجية (التي ينبغي طرحها من بسط المؤشر) وكذلك معطى الاستيراد، الذي ينبغي اضافته الى مقام النسبة، وقد تراوح هذا المؤشر في نهاية الثمانينات حول نسبة ٢٨٪[(١)]، ووصل الى ٣٢٪ عام ١٩٩٢[(٢)].

٣ - نسبة الانفاق العسكري الاجمالي ناقص الهبات العسكرية من الناتج القومي:-

وترد التقديرات عن هذا المؤشر، في التقارير السنوية لمصرف اسرائيل (منذ سنة ١٩٨١)، ويخفض هذا المؤشر وزن العبء على الناتج بنحو ٣٪ - ٤٪ من نسبته بشكل عام، وقد بلغ الانخفاض في عبء التسلح ذروته عام ١٩٨٥ حيث انخفض بنسبة ٧٪، وبنسبة ٦٪ عام ١٩٨٩، وتشير التقديرات عام ١٩٩٢ الى زيادة الهبات العسكرية بشكل ادى الى انخفاض عبء التسلح بنسبة ١٠٪.

٤ - نسبة الانفاق العسكري الاجمالي ناقص مجمل الهبات من الناتج القومي:-

وفي هذا المؤشر يطرح من الانفاق العسكري الاجمالي، بند الهبات العسكرية وبند القروض بمثابة هبات، وهي بناء على تعريف مصرف اسرائيل "الفوارق بين مبالغ القروض والقيمة الحالية لمدفوعات سداد القروض، محسوبة على اساس معدل الفائدة التجارية المعمول به".

---

١ - جورازين "عبء التسلح" علهمشار، ١٩٨٩/٩/١٤.

٢ - دايفيد كوفاف "عبء التسلح في اسرائيل" معاريف ١٩٩٢/٧/٢٢ ص ٧.

ويخفض هذا المؤشر عبء التسلح على الناتج القومي، الى متوسط قدره ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ و ٢١٪ خلال فترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢، وتجدر الاشارة الى أن الاقتصادي بول ريفلين، الذي قدم دراسة عن عبء التسلح في اسرائيل في الكتاب السنوي لبحوث السلام لسنة ١٩٨٩ قد توصل الى خفض هذا العبء من نحو ٢٥٪ من الناتج الى نحو ١٥٪ من بعد طرح قيمة المساعدة العسكرية الأميركية من مجمل الانفاق العسكري[١].

جدول رقم (٦)

نسبة الانفاق العسكري ناقص مجمل الهبات[١]

من الناتج القومي بين ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنة	الانفاق العسكري الاجمالي ٪	الانفاق العسكري الاجمالي ناقص الهبات العسكرية ٪	الانفاق العسكري الاجمالي ناقص مجمل الهبات ٪
١٩٨٠	٢٤	١٩	١٣
١٩٨١	٢٦	٢٢	١٨
١٩٨٢	٢٣	٢١	١٦
١٩٨٣	٢٧	٢٤	١٨
١٩٨٤	٢٦	٢٢	١٨
١٩٨٥	٢٨	٢٤	١٧
١٩٨٦	٢٥	٢٣	١٩
١٩٨٧	٢٥	٢٢	١٨
١٩٨٨	٢٧	٢٣	٢٠
١٩٨٩	٣٢	٢٨	٢٣
١٩٩٠	٣٤	٢٩	٢٠
١٩٩١	٣٦	٣١	٢٢
١٩٩٢	٣٥	٣٠	٢١

المصدر: يولا البطل، مصدر سابق ص ٥٧.
تقارير بنك اسرائيل، ١٩٨٢ - ١٩٩٢.

---

١ - يولا البطل، مصدر سابق ص ٥٦.

٥ - نسبة الموارد الذاتية المرصودة للتسلح من صافي الموارد ناقص المساعدة العسكرية الاميركية:-

ويقترح حسيد ولاسر في دراستهما المذكورة سابقاً هذا المؤشر كتعبير عن المجهود التسلحي الفعلي المنوط بالاقتصاد الاسرائيلي، أي بعد أن يتم استبعاد حجم المساعدة العسكرية الخارجية الاميركية من عملية المقابلة ويكتب المؤشر على شكل المعادلة التالية:



دراسة حالتين

مشروع طائرة اللافي

مشروع دبابة المركافا

الفصل الرابع
دراسة حالتين
مشروع طائرة اللافي
مشروع دبابة المركافا

مقدمة :-

في سبيل الانتقال الى مرحلة الانتاج المتطور جداً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قامت اسرائيل باقامة مشروعين لانتاج كل من طائرة اللافي، ودبابة المركافا، وبينما نجح مشروع انتاج دبابة المركافا، ودخلت مجال العمل العسكري، فان طائرات اللافي، وعلى حد تعبير الاسرائيليين ماتت قبل أن تولد، ومني مشروع انتاج اللافي بالفشل.

وسنتناول بشيء من التفصيل كلاً من المشروعين لنضع ايدينا على اسباب نجاح مشروع المركافا وفشل اللافي.

*** مشروع طائرة اللافي:-**

اهميتها:-(١)

من الممكن ادراك مدى اهمية انتاج طائرة اللافي، منذ اللحظة الأولى التي اعلنت فيها الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بصورة رسمية عن قيام مشروع مشترك يسمح لاسرائيل ببناء طائرة حديثة حربية هي طائرة اللافي، هذا المشروع المرتبط بنفقات تقدر بمليارات الدولارات التي ستتولى الولايات المتحدة صرفها، والذي يشكل تغييراً متميزاً في سياسة نقل التكنولوجيا من الولايات المتحدة الى اسرائيل.

---

١ - دنكرل. كلارك والناشر كوهين عل همشمار ص ٦ ١٢/٧/١٩٨٩.

وبشكل أدق تنبع أهمية هذا المشروع انطلاقاً من كونه أحد مظاهر الالتزام العميق والواسع، الذي أعدته الولايات المتحدة على عاتقها، بعد حرب عام ١٩٧٣، فيما يتعلق بضمان أمن ورفاهية اسرائيل الاقتصادية حيث تجلى هذا الالتزام، من خلال البيانات المتكررة من جانب الادارات الامريكية المختلفة، ومن خلال التأييد المكثف لاسرائيل من جانب الكونغرس ومن خلال الميزات الكثيرة التي تمنح للاسرائيليين ولاسرائيل كدولة.

وتنبع اهمية هذا المشروع انطلاقاً من كونه يضمن قيام قاعدة تكنولوجية عليا في اسرائيل، ويدفع ببرامج البحث والتطوير نحو الامام، ويعتبر خطوة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي تلهث اسرائيل وراء تحقيقه.

وتتبلور اهمية المشروع من خلال معرفتنا ان هناك ثلاث دول فقد تقوم بانتاج متطور للطائرات وهي روسيا وامريكا والسويد لكون حدودها متاخمة لحدود روسيا وحتى بريطانيا تخلت عن الانتاج المتطور جداً لسلاح الجو.

اهداف انتاج طائرة اللافي:-(١)

١ - المحافظة على التفوق التكنولوجي لاسرائيل، وتميزها عن الجيوش العربية.

٢ - اسهام الطائرة في تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط اذ أن الولايات المتحدة لن تواجه ضغوطاً من جانب الدول العربية لبيعها طائرات متقدمة، لأن هذه الطائرات لن تقدم الى اسرائيل.

٣ - ان انتاج الطائرة سيدعم الاحساس بعدم الارتباط ويعزز الثقة الذاتية للاسرائيليين.

---

١ - رنكنرك كلارك واليرش. كرشين علهمشمار ص ٩ ١٩٨٤/٤/٢٢.

٤ - الحيلولة دون هجرة القوى العاملة المتخصصة.

٥ - منح اسرائيل مرونة عسكرية متزايدة تضمن تقليص القوة السياسية الكامنة للولايات المتحدة في المستقبل، واكبر دليل على ذلك قيام اسرائيل بضم الجولان، وقصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ دون علم الولايات المتحدة الامريكية.

٦ - دعم مصادر العملة الصعبة حيث أن تصدير الطائرة سيشكل مصدر دخل هام للعملة الصعبة.

٧ - اعالة الصناعة الجوية، وذلك بايجاد فرص عمل تتراوح بين ٩٠٠ - ١٢٠٠ فرصة عمل، فقد جاء المشروع حلاً للبطالة المقنعة التي ادت الى اجراء اقالات ضخمة.

ميزات اللافي:-[١]

تعتبر طائرة اللافي طائرة هجومية خفيفة ومتطورة، ويعقد الاسرائيليون الآمال عليها لتكون العمود الفقري في سلاح الجو، ومن بين اهم ميزات هذه الطائرة:-

١ - سرعة الاختراق: مما يوفر لها القدرة على شن هجوم بسرعة كبيرة جداً.

٢ - توافر اساس الحماية فيها: حيث تتمكن الطائرة من توجيه ضربة للعدو والخروج دون اصابة.

٣ - حجرة الطيار: حيث سيجد الطيار عالماً جديداً في اللافي حيث تعتمد الفكرة على علم الهندسة الانسانية، فالطيار يقود الطائرة، يشن الهجوم بناء على الصورة المتشكلة عبر عشرات الحواسب، والتي يتحدث احدها معه.

٤ - على صعيد الذخائر فهي مسلحة بزوج من صواريخ جو - جو الموجهة بالاشعة ما تحت الحمراء، وسيتم تزويد الطائرة بزوج من صواريخ (سايد ويندر) وبقذيفتي م ك - ٨٤[٢].

٥ - امكانية استخدامها للتدريب، حيث سيتم انتاج نماذج ذات مقعدين من اللافي في المراحل المتقدمة من انتاجها.

---

١ - وان اركسين ١٩٨٤/٢/١٧ معاريف ص ١٣.

٢ - الن ئ كوهين علهمشمار ١٩٨٤/٣/١٢ ص ٧.

تكلفة انتاج اللافي:-

تم تقدير تكلفة انتاج كل طائرة لافي بحوالي ١٢ مليون دولار[١] وتقرر انتاج ٤٥٠ طائرة لافي تتولى الولايات المتحدة تمويلها. ومع بدء عجلة الانتاج زادت تكلفة انتاج طائرة اللافي الى ١٥ مليون دولار عام ١٩٨٤، ثم الى ٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٦، مما كان يستوجب زيادة المساعدة الامريكية مع كل ارتفاع في تكاليف انتاج الطائرة.

وترتب على زيادة التكاليف انقاص عدد الطائرات المقرر انتاجها من ٤٥٠ الى ٣٠٠ طائرة، وزيادة اول دفعة من المساعدة الامريكية من ٣٠٠ مليون دولار الى ٤٥٠ مليون دولار صرف منها مبلغ ١٥٠ دولار في امريكا، وحول الباقي الى اسرائيل بالسعر الجاري للدولار[٢].

ويمكن ايجاز اسباب ارتفاع تكلفة اللافي فيما يلي:-

١ - ارتفاع ثمن ساعة العمل في الصناعات الجوية من ٢٤ دولار الى ٣٠ دولار، هذا على اعتبار أن الاجر من المركبات المركزية في نفقات التشغيل.

٢ - حدوث فجوة تمويل اضافية وقعت على عاتق موازنة وزارة الدفاع، قدرت بحوالي ملياري دولار وذلك بسبب وصول المساعدات الامريكية بالاسعار الجارية.

٣ - ارتفاع تكاليف الابحاث والتطوير الى ضعف التقديرات الاصلية (٥ر١ مليار دولار) وذلك حتى عام ١٩٨٣، إلا أن تقديرات التكلفة الاجمالية للبحث والتطوير ارتفعت من ٥ر٦ مليار دولار الى ٩ مليارات دولار خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٣ - ١٩٨٦[٣].

---

١ - حسب سعر الدولار عام ١٩٨٢.

٢ - رؤوبن مدهشور (تكاليف طائرة لافي) هارتس ١٩٨٦/٨/١٢ ص ١٠.

٣ - دكن ل. كلارك والن ش كوهين، عل همشمار ١٩٨٦/٦/٢٤ ص ١٠.

الجدوى الاقتصادية لانتاج اللافي:-

ان آخر تكلفة لانتاج طائرة اللافي كانت ٢٢ مليون دولار، بينما تبلغ تكلفة استيراد طائرة (اف-١٦) ١٢ مليون دولار.

هذا مع العلم أن المبالغ المخصصة في الموازنة العسكرية حرمت قطاعات هامة في الصناعات العسكرية من التمويل اللازم لها.

كما أن الدراسات الاقتصادية اثبتت أن اسرائيل لن تحصل على الارباح الهائلة التي توقعتها من تصدير طائرة لافي وذلك للأسباب التالية:-

١ - ان الولايات المتحدة لن تستورد اللافي وتجعل منها منافساً لمنتجاتها من الصناعات الجوية.

٢ - عدم قدرة الدول الأخرى على استيراد طائرة اللافي بسبب ارتفاع ثمنها مقارنة بطائرات لا تقل عنا تطوراً.

وهكذا ليس هناك جدوى اقتصادية من انتاج طائرة اللافي، وهذا ما تم اقراره من قبل اسرائيل، حيث اتخذت قراراً عام ١٩٨٧ بوقف انتاج طائرة اللافي، مخلفة حوالي ١٢٠٠ عامل عاطل عن العمل نتيجة وقف العمل بمشروع طائرة اللافي (٢).

التأثيرات الناجمة عن الغاء مشروع انتاج طائرة اللافي:-

أولاً: التأثيرات في مجال الصناعة الأمنية:-

كان توجيه معظم الامكانيات المتوفرة للصناعات الامنية نحو انتاج اللافي، بمثابة تحويل للامكانيات على حساب بقية اتجاهات البحث والانتاج.

---

١ - تشفي تيمور (كم ستكلف لافي في الحقيقة) عل همشمار ١٩٨٧/٨/٢٠ ص ١١.

٢ - ن جولان (اللافي بين السماء والارض) هتوفيه ١٩٨٧/٧/٢٥ ص ٤.

فعندما زودت روسيا سوريا بصواريخ متطورة، سارعت اسرائيل الى انتاج وتطوير معدات حربية اكثر تطوراً، استطاعت بواسطتها تدمير شبكات الصواريخ السورية ولكن روسيا زودت سوريا ثانية بصواريخ اكثر تطوراً، مما طرح على بساط البحث ضرورة احداث تطوير جديد في المعدات الاسرائيلية لم يكن من الممكن تحقيقه لو لم يتم وقف مشروع اللافي[١].

ثانياً: التأثيرات في مجال الصناعة الجوية:-

ان لحظة الغاء مشروع لافي هي لحظة عودة الصناعة الجوية الى الابعاد التي تناسب قدرة دولة صغيرة مثل اسرائيل، حيث يقع على عاتق الصناعة الجوية مهمة الصيانة والترميم على الصعيدين المدني والعسكري، وتطوير معدات مختلفة في الطائرات وقطع الغيار، واجهزة التشغيل. ان هذه المهمات التي تضطلع بها الصناعة الجوية، ترتب عليها التزامات لا تتجاوز ملايين الدولارات، وليس عشرات المليارات كما في مشروع انتاج اللافي.

كما أن الانتقال من مشروع لافي الى مشاريع صغيرة، يسمح بتسلسل موحد في عمل الصناعة الجوية ففي الولايات المتحدة، تطبق تقاليد صناعية لتحريك العمال، فعندما تعلن هيئة الفضاء عن مشروع كبير يتجمع آلاف المهندسين والفنيين وعندما ينتهي المشروع، ينتقل الطاقم الى مشاريع اخرى[٢].

ثالثاً: التأثيرات في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة:-

ادى وقف مشروع اللافي الى عودة الأيدي العاملة المتخصصة والماهرة الى مجال الصناعات التكنولوجية، كما ادى الى تخصيص مبالغ في الموازنة العسكرية لهذه الصناعات بعد أن حرمت طوال فترة انتاج اللافي من التمويل اللازم لها، وخاصة هيئة رفال. التي ادى مشروع انتاج اللافي، الى تحولها من هيئة بحث وتطوير عسكرية، الى انتاج منتوجات تجارية الهدف منه جني الارباح التي لم

---

١ - صحيفة هوتام ملحق عل همشمار ١٩٨٩/١٢/٧ عوديد لفشيتس.

٢ - دنكن ل كلارك (الآثار الايجابية لوقف انتاج اللافي) عل همشمار ١٩٨٩/٤/٢٢ ص ٧.

تكفي الا لتغطية اجور العمال الدائمين[١].

بدائل اللافي:-[٢]

١ - تمديد فترة خدمة الطائرة الهجومية الموجودة مثل فانتوم، وسكاي هوك، وكفير، وذلك باستبدال وتجديد ما يتقادم منها بدءاً من الحاسبات والصواريخ، وحتى المحركات، وسحبها الى سنوات الالفين.

٢ - شراء طائرات هجومية اجنبية، على الرغم من ادعاء انصار لافي، انه لا توجد طائرة في العالم تعادل طائرة لافي.

٣ - الاستغلال الصحيح للتطور في المجالات الالكترونية البصرية واللايزر والحاسبات، في مجال التصوير السريع للأسلحة، مما سيوفر ربحاً كبيراً لأن المشاريع التكنولوجية تجلب الربح بعد سنتين او خمس سنوات، بينما لن تبدأ اللافي في المساهمة في اقتصاد البلاد قبل عشر سنوات من بداية المشروع، هذا اذا كان من الممكن بيع طائرات اللافي.

تكلفة اغلاق مشروع اللافي:-

تقدر تكلفة اغلاق مشروع انتاج اللافي ب ٣٦٠ - ٤٠٠ مليون وفق تقدير وزارة الدفاع مليون دولار، على فرض أنه سيتم دفع حوالي ٥٥ الف دولار للعامل الواحد كتعويض، وتقول وزارة الدفاع أن حوالي ربع عمال الصناعات الجوية البالغ عددهم حوالي خمسة آلاف والذين يعملون في المشروع هم عمال غير مباشرين، وبينهم نسبة الاقالة منخفضة نسبياً، حيث يمكن استيعاب جزء كبير في اعمال بديلة، وهكذا يبدو مبلغ ٤٥٠ مليون دولار معقولاً[٣].

---

١ - المصدر نفسه.

٢ - عوايد ليفشش (بدائل اللافي) صحيفة هوتام ملحق عل همشمار ١٩٩٠/٥/١٢ ص ١٢.

٣ - منشورات وزارة الدفاع عام ١٩٨٧ مجموعة من الباحثين.

وقد قدرت الصناعات الجوية[1] تكلفة الاغلاق بـ ٨٠٠ مليون دولار وفق معطيات الصناعات الجوية وتتضمن البنود الأساسية التالية (بملايين الدولارات):-

- اقالة العمال في الدفعة الاولى	٢٢٥
- اقالة العمال في الدفعة الثانية	١٢٠
- تحويل عمال	٤٠ - ٥٠
- ممتلكات ثابتة ستبقى دون استعمال	٤٠
- ارتفاع اسعار ساعة العمل في الاجهزة الامنية	١٥

دراسة حالة - ٢:-

دبابة المركافا:-

دوافع انتاج المركافا:-

ويمكن تلخيصها بثلاثة دوافع[1]:-

أولهما: رفض بريطانيا بيع اسرائيل دبابات (تشيفتين) بعد حرب ١٩٦٧، مما دفع الجنرال يسرائيل طل الى الضغط لانتاج دبابة اسرائيلية، فشكلت اسرائيل هيئة برئاسة الجنرال تال عام ١٩٦٨، لانتاج دبابة تتلاءم والعقيدة الاسرائيلية في القتال، ومع قدرتها المالية.

ثانيهما: خفض مصروفات وزارة الدفاع بمقدار النصف بالنسبة للدبابة تشيفتين.

ثالثهما: من الناحية السياسية، يتلخص هذا الدافع في التحرر الجزئي من الارتباط الكامل بالولايات المتحدة.

خصائصها:-[2]

وتتميز دبابة المركافا بالخصائص التالية:-

١ - تحمل الدبابة ٤ افراد كطاقم و ١٠ جنود مشاة.

٢ - يوجد محركها في الامام وتختلف بهذا عن كل تصميمات الدبابات العالمية، حيث يعمل المحرك كعازل يحمي الافراد من الطلقات المعادية.

---

١ - منشورات وزارة الدفاع عام ١٩٨٧ مجموعة من الباحثين.

٢ - ارنون بافيه (الدوافع والمبررات للانتاج المركافا)، عل همشمار ١٩٨٧/٦/١٩ ص ١٥٠.

٣ - دان سجير (الصناعة التي لها دولة) هارتس ١٩٨٩/١١/٢٩ ص ١٥.

٣ - يبلغ وزنها ٥٦ طناً، حيث تعتبر من الوزن الثقيل بالنسبة لغيرها من الدبابات.

٤ - المحرك امريكي من طراز تيلدين كونتيننتال موتورز، وتبلغ قوته ٩٠٠ حصان، وبمقارنة الوزن مع قوة المحرك، تعتبر المركافا دبابة ناقصة القوة (Under Powered).

٥ - السلاح الرئيسي للدبابة هو مدفع عياره ١٠٥ مم.

٦ - مقدمتها ذات ميل حاد، مما يساعد على انزلاق نسبة كبيرة من القذائف التي تصيب المقدمة.

مراكز انتاجها:-

تولت عدد من مراكز التجديد والصيانة (ماسا) تخطيط وانتاج الدبابة مركافا، مع انتاج بعض الاجزاء في بعض الشركات مثل شركة (وردان) وشركة (ال اوب) التي انتجت ادوات التسديد، وشركة فرانز ليفي التي انتجت خزانات الوقود(١).

مصادر تمويلها:-

تم تمويل انتاج الدبابة من موازنة وزارة الدفاع مع تحميل الصناعات المدنية جزءاً كبيراً من الانفاق على انتاج المركافا، فقد انفق الجيش مبلغ ١٢٠ مليون دولار طيلة فترة انتاج الدبابة مركافا بينما انفقت المصانع المدنية ٢٣٠ مليون دولار على انتاج المركافا الى ٣٥٠ مليون دولار(٢).

تكلفة انتاجها:-

في خطة الاستثمارات الاولى المقدمة عام ١٩٦٩ تم تخصيص مبلغ ٤٥ مليون دولار للشؤون الادارية وتطوير الارضية وبناء خط الانتاج للدبابة مركافا.

---

١ - نصيبا ستريلر (مركافا القصة الكاملة(٤)) معاريف ٢٨/٤/١٩٨٨.

٢ - حسب سعر الدولار عام ١٩٨٨ ص ٧.

وفي عام ١٩٧٢ ازدادت النفقات المخصصة الى ٦١ مليون دولار، نتيجة ادخال تحسينات في المحرك واجهزة التعشيق لزيادة استطاعة المحرك من ٧٥٠ الى ٩٠٠ حصان.

ولم تتوقف التحسينات على الدبابة مركافا، طيلة فترة انتاجها، مما ادى الى وصول التكلفة الاجمالية لانتاج المركافا الى ٣٥٠ مليون دولار، والى تأخير انتاج اول دبابة عن عام ١٩٧٥ الى ١٩٧٩، وبلغت كلفة الدبابة الواحدة ٢ر٤ مليون دولار، وتنخفض الى ١ر٢ مليون دولار بعد تخفيض كلفة التمويل.

الجدوى الاقتصادية لانتاج المركافا:-

بينما لم تصمد طائرة اللافي في اختيار الجدوى نجد أن المركافا قد صمدت عند مقارنة تكلفة انتاجها وهي ١ر٢[١] مليون دولار، مع تكلفة استيراد الدبابة الانكليزية تشفين التي تبلغ حوالي ٤ر٢ مليون دولار للدبابة الواحدة.

وكذلك تصمد المركافا في اختيار الجدوى عند مقارنة تكلفة انتاجها مع تكلفة استيراد دبابة (م١-١) الامريكية البالغة ٣ر٢ مليون دولار قبل خصم كلفة التمويل، و ٤٥ر٢ مليون دولار بعد خصم كلفة التمويل المفروضة على الدولة المشترية.

من خلال مقارنة تكلفة انتاج دبابة المركافا مع دبابتين من الجيل نفسه، نجد أن الفجوة تبقى لصالح المركافا.

ومن الممكن ايجاز اسباب انخفاض تكلفة انتاج المركافا عن مثيلاتها بالاسباب التالية:[٢]

---

١ - مقابل سعر عملة مقداره ٦ر١ شيكل للدولار.

٢ - نصيير عشر سلر (مركافا القصة الكاملة (٣)) هارتس ١٩٨٩/٤/٢٧ ص ٩.

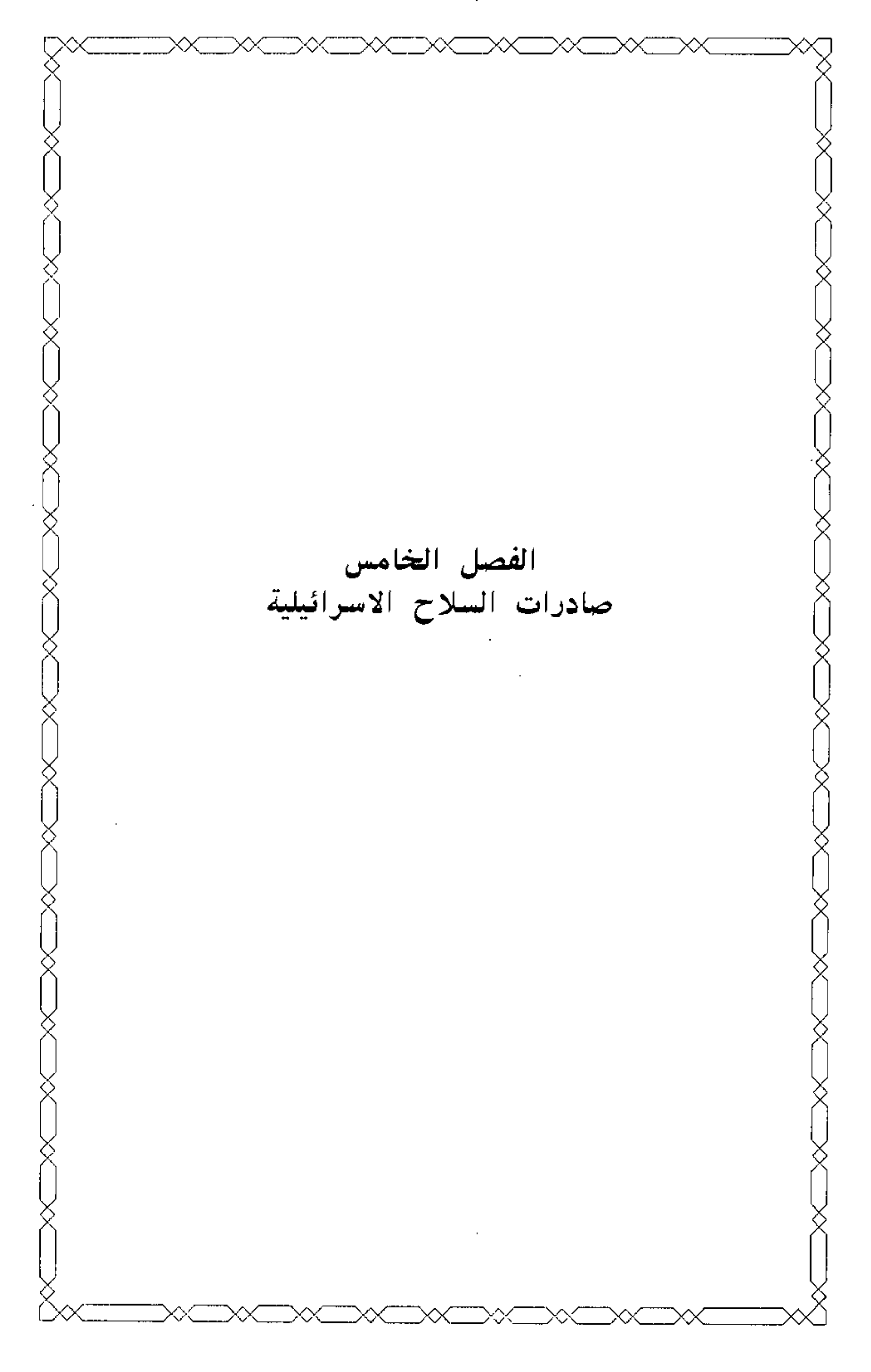
١ - محرك الديزل والتعشيق في مركافا ارخص بالمقارنة مع المحرك التعديني والتعشيق في مثيلاتها.

٢ - كلفة العمل اقل في الدبابة الاسرائيلية.

٣ - عملية الانتاج اكثر سرعة واقل كلفة في الدبابة الاسرائيلية.

٤ - شركة جنرال ديناميكس المنتجة للدبابة الامريكية ليست قمة النجاعة.

٥ - كلفة صيانة المركافا اقل من مثيلاتها.



الفصل الخامس
صادرات السلاح الاسرائيلية

الفصل الخامس

صادرات السلاح الاسرائيلية

مقدمة:-

تنبع اهمية صادرات السلاح، انطلاقاً من الدور الحاسم الذي تقوم به في دعم الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعاني من صعوبات جمة، فقد بلغ دين اسرائيل الخارجي ٣٠ مليار دولار سنة ١٩٩٢[١]، وهو الأكبر في العالم، نسبة الى عدد السكان، كما ارتفع العجز التجاري من ٨٣٤ مليون دولار سنة ١٩٧٢ الى ٣٨٢٩ مليون دولار سنة ١٩٩١[٢].

وهكذا فقد ساهمت المبيعات العسكرية في تعويض تراجع ميزان التجارة ووقف التدهور المستمر في ميزان المدفوعات، بعد أن تراجعت الصادرات الزراعية، وعوائد قطاع السياحة التي تشكل عادة مصدراً كبيراً للعملات الصعبة.

قبل أن نتناول بالتفصيل موقع الصادرات الامنية في قطاع الصادرات، لابد لنا من دراسة الدوافع التي ادت الى تطوير هذا القطاع، والتكوين النوعي للصادرات، ولكن الاعتماد الكبير على صادرات الاسلحة، له محاذير كثيرة، سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية السياسية، لذا سنتناولها ايضاً بشيء من التفصيل.

وهناك عوامل كثيرة ساهمت في نمو قطاع الصادرات، لابد لنا من ذكرها، ومن اهمها:

---

١ - التقرير السنوي لبنك اسرائيل عام ١٩٩١ ص ٢١٥.

٢ - التقرير السنوي لبنك اسرائيل عام ١٩٩١ ص ٢٠٥.

٣ - التقرير السنوي لبنك اسرائيل عام ١٩٧٣ ص ١٠٧.

١ - المستوى التكنولوجي العالي لانظمة الاسلحة[1] المصنوعة في اسرائيل، وتميزها بخصائص فريدة من نوعها، واعتمادها على الخبرة المديدة للقوات الاسرائيلية في مجال المعركة الحقيقية.

٢ - إن كافة انظمة الاسلحة الاسرائيلية تقريباً، هي ارخص ثمناً من الأنظمة المماثلة لها المصنوعة في الخارج، فقد بيعت طائرة الكفير مقابل أربعة ملايين دولار فقط[2].

٣ - ان سوق السلاح يتميز بوجود عدد صغير جداً من مصدري الاسلحة، وعدد كبير من المشترين، اضافة الى أن بعض زبائن اسرائيل، يرغبون بتنويع مصادر السلاح، او أن يكونوا معزولون سياسياً مثل (تايوان، وجنوب افريقيا).

٤ - تملك اسرائيل نظام ابحاث عسكري متطور، وخاصة من ناحية القوات البشرية، حيث يحتوي على اكبر نسبة في العالم من العلماء والمهندسين.

٥ - ان نظام التسويق الاسرائيلي، يشمل شبكة من ممثلي وزارة الدفاع فيما وراء البحار، ومن العديد من عملاء الأسلحة المستقلين[3].

٦ - وجود الجاليات النشطة في مجال الدعاية والتسويق.

دوافع واعتبارات تصدير السلاح:-

ان تحليل صادرات الاسلحة منذ اوائل الستينات، يبين أن هناك ثلاثة اعتبارات وجهت السياسة في هذا المضمار وهي سياسية وعسكرية واقتصادية، وسنأتي على ذكر كل منها بشيء من التفصيل:

---

١ - موشيه ليساك ويورام بيري، المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية، ترجمة اللواء ماجد سعيد، دار طلاس للنشر، دمشق ١٩٨٩ ص ٣٨٧.

٢ - موشيه ليساك ويورام بيري، مرجع سابق ص ٣٨٨.

٣ - جوزيف ايغرون، الصناعة العسكرية الاسرائيلية، تل ابيب، دار النشر في وزارة الدفاع ١٩٨٩ ص ٤٨٦.

أولاً: الاعتبارات العسكرية:-

تصدر اسرائيل الأسلحة الى بعض الدول لخدمة اهدافها العسكرية والامنية في الشرق الأوسط، فقد صدرت الأسلحة الى الثوار الأكراد في العراق، والى ايران، والى الفئات المسيحية في جنوب لبنان، وذلك لأن دعم هذه الجهات يخفف من الضغط الذي تمارسه دول المجابهة على اسرائيل[1].

ثانياً: الاعتبارات الاقتصادية:-[2]

إن الجهة الحاسمة التي يطرحها أنصار صادرات الأسلحة الاسرائيلية، هي ضرورة الوصول الى الاكتفاء الذاتي في امدادات الأسلحة.

ولمبدأ الاكتفاء الذاتي مضامين أخرى، فهناك في المقام الاول، مفهوم (تقليص كلفة الوحدة)، ولكي يكون انتاج نظم الاسلحة مشروعاً مربحاً اقتصادياً، يجب أن يكون الانتاج كبير الحجم وطويل الأجل، وفي بعض الحالات مثل (حالة شركة تاديران)، اتاح الحجم الكبير للانتاج لهذه الشركة تحقيق ربح كبير.

وفيما يختص بنظم الحرب الالكترونية، فان الصادرات تساهم في تغطية نفقات الاستثمار الحالية واللاحقة، اما عندما يتصل الامر بنظم الاسلحة الرئيسية، كالطائرات والدبابات والزوارق والصواريخ، فان حجم الصادرات المتوقع، قد يحدد ما اذا كان البلد قادراً على الشروع في الانتاج. وبما أن كلفة التطوير الاولية لطائرة مقاتلة جديدة تبلغ ملياري دولار، فان انتاج المزيد من الطائرات تقلص كلفة السلسة بكاملها.

---

١ - يورام بيري وامنون نويباخ، المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل، ترجمة يزيد صايغ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت عام ١٩٨٠ ص ٦٠.

٢ - يورام بيري وامنون نويباخ، مصدر سابق ص ٦٧.

وتطرح حجة اقتصادية اخرى لمصلحة تصدير الأسلحة، وهي أن الصادرات توفر تمويلاً اضافياً للبحث والتطوير في مجال الأمن الذي تبلغ نسبة الموارد المخصصة له حوالي ٢٪ من الناتج القومي(١).

كما تدخل في الصورة، اعتبارات تحقيق العمالة الكاملة اذ ان توسيع صناعة اسرائيل العسكرية يوفر فرص عمل جديدة لآلاف من الناس، اذ أن الصناعات العسكرية تنفذ جزءاً من سياسة اسرائيل الهادفة لايجاد العمل لكل مواطن، وذلك بتوفير فرص عمل جديدة واستيعاب المهنيين من ذوي المهارة العالية، مساهمة في ايقاف هجرة الادمغة من اسرائيل، فقد استمر مشروع لافي سنتين قبل اتخاذ قرار وقفه خوفاً من أن يؤدي وقفه الى فرز ١٥٠٠ عاطل عن العمل(٢).

كما كانت صادرات الاسلحة وسيلة لحصول اسرائيل على المواد الخام الحيوية عن طريق صفقات المقايضة، فقد دفعت ايران بالنفط ثمن بعض الأسلحة المستوردة من اسرائيل.

ثالثاً: الاعتبارات السياسية:-

على الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية، قد حلت محل الاعتبارات السياسية، فيما يختص بصادرات الاسلحة الاسرائيلية فانها لا تزال تقوم بدور مهم (الاعتبارات السياسية)، ففي اوائل الستينات كانت مبيعات السلاح احد سبل الحصول على النفوذ، واقامة روابط ودية مع دول اسيوية وافريقية تقع خارج نطاق دول المواجهة.

٢ - مما يؤكد الربط الحيوي بين مبيعات الأسلحة وتخفيف العمالة الكاملة، قول وزير الدفاع اسحاق رابين في اذار ١٩٨٥ لاربعة الاف مستخدم، وضعتهم الصناعات العسكرية الاسرائيلية TAAS على لائحة التسريح من العمل، ان الطريقة الوحيدة لانقاذ وظائفهم هي في زيادة الصادرات.

---

١ - التقرير السنوي لبنك اسرائيل عام ١٩٩٢ ص ١٠٥.

وقد تتخذ الاعتبارات السياسية اشكالاً شتى، فالعلاقات المستندة الى صادرات الاسلحة، قد تصلح بديلاً لعلاقات دبلوماسية علنية، مع دول ليست مستعدة لانشاء مثل هذه العلاقات العلنية، لكنها مستعدة للاحتفاظ بعلاقات سرية بسبب الرغبة في شراء الأسلحة الاسرائيلية(١).

وفي اطار علاقات كهذه، تكون هناك في العادة علاقات وثيقة بين أجهزة المخابرات في البلدين، وكانت علاقات اسرائيل بايران في ظل حكم الشاه وبالمغرب من هذا النوع.

وفي بعض الصفقات، يكون الهدف الاطاحة بحكومة معادية لاسرائيل والاتيان بحكومة اكثر مودة وذلك بمساندة خصوم الحكومة القائمة.

وفي السبعينات والثمانينات ظهرت الى الوجود اعتبارات سياسية جديدة في ميدان صادرات الاسلحة، وأحد هذه الاعتبارات يتعلق بالنشاط الذي بذلته اسرائيل لمصلحة الادارة الامريكية، وبسبب العراقيل التي تواجهها واشنطن في سعيها لتزويد بعض الدول بالاسلحة، وخصوصاً في امريكا اللاتينية، اصبحت اسرائيل شريكاً للادارة الامريكية، تزود هذه الدول بالاسلحة وبمباركة واشنطن.

مشكلات الاعتماد على تصدير السلاح:-

على الرغم من كون صادرات السلاح مفيدة في المدى القصير، فان اسرائيل تبدي قلقاً متعاظماً من النتائج الاقتصادية والسياسية، الناجمة عن الاعتماد على مبيعات الأسلحة، وسنتناول بشيء من التفصيل كلاً من النتائج الاقتصادية والسياسية:

---

١ - كرفاف (نحو صادرات افضل) عل همشمار ٢٢/٧/١٩٩٢م.

أ. النتائج الاقتصادية:-

ان صادرات الأسلحة يجعل اسرائيل عرضة لاحداث لا سيطرة لها عليها في الدول المتعاملة معها، كما يجعلها ايضاً عرضة للتقلبات المفاجئة في سوق معروفة بأنها غير ثابتة، وهي سوق السلاح، هذه التقلبات قد تحدث صدمة فجائية، للاقتصاد الاسرائيلي بأكمله عند تدني صادرات الأسلحة، وهذا ما حدث عام ١٩٧٩ بعد سقوط شاه ايران.

ب. النتائج السياسية:-

١ - قد يؤدي تصدير السلاح الى بعض الدول، الى توريط اسرائيل في مغامرات خارجية، او علاقات في غير مصلحتها.

٢ - تعتمد مبيعات الاسلحة اعتماداً كبيراً على الموافقة الاميركية، فبدلاً من أن تعزز المبيعات استقلال ما سمي باسرائيل، فقد أدت الى مزيد من التبعية للولايات المتحدة الامريكية.

٣ - ان تزايد صادرات الأسلحة الاسرائيلية، وبروزها كمصدر هام في السوق العالمية، وضعها في وضع منافس محتمل للولايات المتحدة الاميركية.

التكوين النوعي لصادرات السلاح الاسرائيلية:-

قبل أن تستعرض صادرات السلاح الاسرائيلية لابد لنا من ذكر التطور الكبير الذي طرأ على نوعية هذه الصادرات، ففي البداية كانت اسرائيل تصدر الأسلحة الخفيفة، وبعض المعدات التي اشترتها كمخلفات للحرب العالمية الثانية، ثم قامت باصلاحها وتصديرها.

ومع تطور الصناعات العسكرية الاسرائيلية تطورت نوعية صادرات الأسلحة، اذ اصبحت تصدر منتجاتها المتطورة جداً، كالنظم الالكترونية، والزوارق الحربية، وطائرة الكفير واخيراً الطائرة التي بدون طيار، التي انتجتها اسرائيل

واشترتها امريكا، واستخدمتها في حرب الخليج، ودبابة المركافا، ويمكننا اعطاء فكرة عامة عن صادرات السلاح الاسرائيلية تحت عنوانين كبيرين:-

أ. صادرات الصناعة الجوية.

ب. صادرات الصناعة الحربية.

في اطار صادرات الصناعة الجوية، يوجد ٤٠٠ صنف مدني تنتجه الصناعة الجوية، ويوزع في القارات الخمس مثل الطائرة[١] ويست ويند، هاعرافاه، كما تصدر الصاروخ جبريل ٣ وهو الجيل الثالث لعائلة جبرييل الذي يعتبر من اكثر الصادرات شهرة[٢]، والزورق دابور وشابربيت[٣] والطائرة كفير على أنها مقاتلة تكتيكية.

وفي اطار الصناعات الحربية تصدر دبابة المركافا التي تعتبر فخر الصناعة الاسرائيلية[٤].

وتهتم اسرائيل اهتماماً بالغاً بالدعاية لمنتجاتها الحربية في الاسواق الخارجية، بغرض تعزيز موقفها في اسواقها التقليدية او لمحاولة فتح اسواق جديدة، وتصدر القرارات الخاصة بالتصدير هيئة يطلقون عليها اسم (جماعة الصفوة للسياسة العليا)، الا أن في الايام الاخيرة تركزت مبيعات الاسلحة في اللجنة الوزارية لنقل السلاح، وتتكون من رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والصناعة والتجارة[٥].

---

١ - كوفان (نمو صادرات افضل) عل همشمار ١٩٩٢/٧/٢٢ ص ١٢.

٢ - المصدر نفسه ص ١٢.

٣ - المصدر نفسه ص ١٢.

٤ - سنذكر بالتفصيل صادرات الصناعة الحربية والجوية في الملاحق.

٥ - أمين هويدي، صناعة الاسلحة في اسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦ ص ٦٧.

موقع الصادرات الامنية في قطاع الصادرات:-[(١)]

أوجدت الاستثمارات في الصناعة الامنية، والخبرة والتطوير الى جانب سمعة جيش الدفاع وشهرته في المعارك الحديثة، طاقة تصدير كبيرة، كانت لها اهمية بالغة بالنسبة للاستقلال الاقتصادي للدولة.

فقد ازدادت حصة الصادرات الامنية من مجمل الصادرات من ٢٪ عام ١٩٦٧ الى ٧٪ عام ١٩٨٩، ثم الى ٩٪ عام ١٩٩٢م.

وقد كان للمنتوجات الامنية قيمة اضافية عالية، نتيجة للبحث والتطوير في اسرائيل، ففي سلة الصادرات الصناعية، وصلت حصة السلع المطورة محلياً الى حوالي ٤٠٪، كان للاستثمارات في الصناعة الأمنية تأثير كبير في زيادة حصة هذه المنتوجات والسلع في نطاق الصادرات الصناعية.

جدول رقم (٧)

الصادرات الامنية، الصادرات الصناعية، والصادرات

الكلية للفترة ١٩٦٥-١٩٩٢ بملايين الدولارات

السنة	الصادرات الامنية	الصادرات الصناعية	الصادرات الكلية
١٩٦٥	١١ر٧	١٩٠ر٥	٤٢٩ر٦
١٩٦٦	١٢ر٣	٢٠٠ر٧	٥٠٣ر٤
١٩٦٧	١٤ر٢	٤١٨ر٩	٥٥٤ر٧
١٩٦٨	٣٩ر٣	٥١٣ر٤	٦٣٩ر٢
١٩٦٩	٣٧ر١	٥٨٩ر٩	٧٢٩ر٣
١٩٧٠	٢٦ر٣	٦٢٩ر٥	٧٧٨ر٨
١٩٧١	٥٢ر٥	٧٨٠ر٢	٩٥٧ر٦
١٩٧٢	٥٤	٩٥٤ر٣	١١٤٦ر٩
١٩٧٣	٦٠ر٤	١٢٤٢ر٦	١٤٥٨ر٩
١٩٧٤	٨٠ر٣	١٥٦٨ر٩	١٨٢٥ر٧
١٩٧٥	١١٠ر١	١٦٠٠ر٢	١٩٤٠ر٧
١٩٧٦	٢٢٠ر٢	٢٠٢٧ر٣	٢٤١٤ر٥
١٩٧٧	٢٥٠ر١	٢٦٥٠ر٢	٣٠٨٣ر٢
١٩٧٨	٣١٩ر٨	٣٤٠٠ر٢	٣٩٢١ر٣
١٩٧٩	٤٠٠ر٢	٣٩٢٢ر٧	٤٥٥٢ر٧
١٩٨٠	٤٥٠ر٧	٤٨٨٠ر٧	٥٥٣٧ر٥
١٩٨١	٥٧٥ر٦	٤٩٤٥ر٣	٥٦٧٠ر١
١٩٨٢	٥٣٢ر٤	٤٦٠٦ر٢	٥٢٨١ر٣
١٩٨٣	٤١٧ر٦	٤٤٩٩ر٤	٥١٠٧ر٩
١٩٨٤	٥٢٠ر٩	٥١٦٨ر٣	٥٨٠٧ر٣
١٩٨٥	٤٥٠ر٢	٥٦٦٣ر٦	٦٢٥٦ر٤
١٩٨٦	٥٧١ر٦	٦٤٣٢ر٥	٧١٥٤ر٣
١٩٨٧	٥٦٤ر٩	٧٧٨٩ر٥	٨١٥٤ر٤
١٩٨٨	٥٠٠ر٠	٩١٣١ر٦	٩٧٥١ر٦
١٩٨٩	٨١٧ر٢	١٠١٠٤ر٤	١١٠٧١ر٩
١٩٩٠	١٠٧٢ر٥	١٠٩٥٢ر٣	١٢٠٥٢ر٤
١٩٩١	٩٥٤ر٧	١٠٧١٥ر٧	١١٨٩٣ر٢
١٩٩٢	١٠٤٢ر٩	١٠٠١٠ر٩	١١٠٥٢ر٧

المصدر: تقارير بنك اسرائيل، ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٢م.

---

١ - نفتالي بلوفتال، الأمن والاقتصاد الاسرائيلي في الثمانينات، منشورات وزارة الدفاع ١٩٨٥، تل ابيب، ص ١٢٥.

إن القاء نظرة على الجدول السابق، يبين لنا ان صادرات الصناعة الأمنية تتراوح بين الزيادة والنقصان حتى عام ١٩٩٢م، اما فيما يتعلق بالصادرات الصناعية فهي في زيادة مطردة حتى العام ١٩٩٢م، وتشكل نسبة كبيرة من الصادرات الكلية، والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى اتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة على اعطاء تسهيلات للصادرات الصناعية، على حساب الصادرات الزراعية.

وهكذا نجد أن صادرات السلاح الاسرائيلي بلغت حدها الاقصى، الا أن ذلك لا ينفي كونها مورد من الصف الثاني، ومن المرجح ان تبقى كذلك، وان وضع اسرائيل غير الحصين تجاه الاوضاع المتغيرة، يجعل اعتمادها الراهن على مبيعات الاسلحة بصورة خاصة غير محمود العواقب، اذ تفتقر اسرائيل الى القدرة على التمويل والصمود في السوق، وهما صفتان تتوفران في الموردين الكبار فقط، اذ أن قاعدتها المحلية محدودة، لا تتمتع بموارد أخرى غير المورد البشري، فعندما غضبت البيرو مثلاً، على الولايات المتحدة بسبب رفضها أن تبيعها طائرات ف-٥، وقررت اللجوء الى مورد آخر فانها توجهت الى الاتحاد السوفييتي واشترت منه ٣٦ طائرة سوخوي ٢٠، وذلك بسبب الاغراءات المالية التي قدمها الاتحاد السوفييتي ولم تستطع اسرائيل تقديمها[١].

----

١ - بشارة بحبح، اسرائيل وامريكا اللاتينية، البعد العسكري، شركة الخدمات النشرية، قبرص ١٨٧، ص ٢٢٣.



الفصل السادس
أزمة الصناعات العسكرية

الفصل السادس
أزمة الصناعات العسكرية

أولاً: المقدمة:-

انتهى عصر الرخاء الذي ساد صناعة السلاح الاسرائيلية في النصف الثاني من السبعينات، ومطلع الثمانينات، فقد شهد النصف الثاني من الثمانينات، بداية ازمة الصناعات العسكرية، نتيجة لاصطدام معظم المصانع الاسرائيلية للأسلحة بالأزمات الاقتصادية، التي أجبرت هذه الصناعة على احداث تغيير في بنيتها وفعاليتها وادارتها وتسويقها، واستراتيجيتها ككل.

لذلك سنتناول في هذا الفصل أسباب تلك الأزمة ومعطياتها ومؤشراتها، ثم نتناول الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة في كل شركة على حدة، وفي نهاية هذا الفصل سنعرض توقعاتنا حول مآل الصناعات العسكرية في حال توقيع اتفاق سلام.

ثانياً: أسباب الأزمة:-(١)

بعد دراسة موسعة لأزمة الصناعات العسكرية من قبل البروفيسور أهرون كلايمان ورؤوبين فدهتسور في نطاق معهد يافا للأبحاث الاستراتيجية لدى جامعة تل أبيب، طرح كلايمان وفدهستور أربعة عناصر على الأقل، ظهرت وكأنها السبب في خلق الأزمة الحالية للصناعات العسكرية وهي:

١ - التخفيض الكبير في طلبات الجيش للأسلحة والوسائل القتالية، بسبب التخفيض الكبير في موازنة عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، فقد جرى تقليص الميزانية من ٣ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٤ الى ٦ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٥، كما تراجعت في ميزانية الأمن الحصة النسبية للميزانية من مصادر ذاتية مما يعني تقليصاً ملحوظاً في طلبات وزارة الدفاع من الصناعات العسكرية، وفي عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ استمر التوجه للانخفاض في الحصة النسبية للاستهلاك الأمني المحلي، من مجمل الناتج القومي، حيث وصلت النسبة الى ١٨٪ عام ١٩٨٦(٢) بعد أن كانت قد بلغت ٢١٪ عام ١٩٨٤.

---

١ - دان ساجير "الصناعة التي لها دولة"، هآرتس ٢٩/١١/١٩٨٩، ص ٥.

٢ - أرنولد يافيد "ارتفاع التكلفة" علهمشمار ١٢/٦/١٩٨٧، ص ٧.

٢ - صرف الدولارات التي منحتها الإدارة الامريكية لاسرائيل بالشيكل، حيث أنه عام ١٩٨٥ اصبح من حق اسرائيل صرف ٣٠٠ مليون دولار من أموال المنحة العسكرية الى شيكل، وتوجيهها لتغطية الطلبيات من الصناعة الأمنية الإسرائيلية.

٣ - حدوث انخفاض كبير في مجال سوق الأسلحة العالمية، بعد تخفيض عوائد مبيعات النفط، ودخول دول غربية في المنافسة ضد اسرائيل، في مجال مبيعات الأسلحة، وانتهاء حرب ايران - العراق، بالإضافة الى انخفاض حالة التوتر بين المعسكرات الدولية، وايقاف حالات التوتر في مناطق كثيرة من العالم.

٤ - الغاء مشروع طائرة اللافي في شهر آب ١٩٨٧، حيث تكونت قناعة في الصناعات العسكرية، بعدم قدرة اسرائيل على الصمود، امام عبء تطوير الأجهزة القتالية.

ثالثاً: معطيات الأزمة ومؤشراتها:-[(١)].

قدر المستشار الاقتصادي لوزارة الدفاع اليد العاملة الفائضة في الصناعات العسكرية، بحوالي ٨٠٠ عامل[(٢)] لابد تسريحهم.

ولكن تسريح هذا العدد الفائض من العمال، لم يكن كافياً لحل أزمة الصناعات العسكرية، اذ أنه حسب تقديرات تسفي تروب، لا مناص من اجراء تقليص آخر في اليد العاملة، بحيث تتحمل إدارة المصانع ملاءمة عدد العمال، مع حجم المداخيل، وتكون المصانع التي تتصرف بمسؤولية، تلائم التكلفة مع المداخيل، هي القادرة على البقاء، أما المصانع العاجزة عن تحقيق الملاءمة، سترزح

---

١ - تسفي لنير "منشورات وزارة الدفاع"، معهد يافا للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩١/٦/٢٢، ص ٥٤.

٢ - فخلال عام ١٩٨٦ سرح ٩٠٠ عامل من الصناعات الجوية و ١٠٠٠ عامل من الصناعات العسكرية و ٤٠٠ عامل من رفائيل مع وجود ٢٥٠ عامل فيها قيد التسريح، كما سرح ٢٠٠ عامل من مصنع البا، وحوالي ١٥٠ عاملاً من مصنع أول أوب، و ١٨٠ عامل من تديران، و ٨٠ عاملاً من عسون عسقلان.

تحت الديون، مما سيقود في النهاية الى اغلاقها أو بيعها، كما حصل في مصنع محركات بيت شميس[1].

وعلى الرغم من اجراءات التسريح، التي اتبعت لمواجهة ازمة الصناعات العسكرية، فإنها جاءت متأخرة، وكانت النتيجة انخفاض في أرباح بعض المصانع لدرجة الخسائر، وعدم عملها بطاقتها الانتاجية الكاملة، أما المصانع التي تظهر أرباحاً قليلة، فإنها تمارس لعبة الأرقام، لأنها لا تحقق أرباحاً في الحقيقة، وهذا ما حصل في الصناعات الجوية التي حققت مليار وعشرون مليون دولار عام ١٩٨٦، بدأت بتحقيق خسائر عام ١٩٨٨ حيث قدرت خسائرها بمقدار ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠م، لتصل إلى ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢م[2].

ان هذه الخسائر تحققت على الرغم من تسريح ٨٠٠٠ عامل من الصناعات الجوية، وايقاف مشروع اللافي، الذي كان من المقرر أن يكون فخر الصناعة الجوية، وانتاج ثلاثة طائرات مدنية هي عربة - وست إند - واستر، اذ غطت الطائرة وست إند مصاريف انتاجها بصعوبة بينما خسرت الطائرتان الباقيتان[3].

---

١ - يقوم المصنع بانتاج محركات الطائرات، وقد تعهد بانتاج محرك اللافي، مما استدعى توسع استثمارات الحكومة في المصنع لتجديد آلاته ليكون قادراً على انتاج محرك اللافي، ولكن عجز الحكومة عن توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ التوسع، هل المصنع عاجزاً عن تنفيذ التزامه بانتاج محرك اللافي ويمكن تلخيص اسباب أزمة المصنع ب:

١. تجميد مشروع اللافي.

٢. انخفاض لقيمة الفرنك الفرنسي، اذ أن المصنع كان يورد منتجاته الى المصنع الأم في فرنسا، الذي يسدد ثمنها بالفرنك الفرنسي.

٣. نقص موارد بيت شميس، وذلك كاجراء انتقامي قام به ستيلوفسكي، بسبب عدم شراء حكومة اسرائيل طائرات مروحية من فرنسا.

وقد تبلورت ازمة المصنع بتراكم الديون عليه حيث بلغت ٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٢، ووصلت الى ٦٠ مليون دولار عام ١٩٨٣.

٢ - تسفي لنير "منشورات وزارة الدفاع" في ١٩٩٢/٧/٦، ص ٥١.

٣ - دان ساجير "صناعات جوية للبيع"، هآرتس ١٩٩١/٩/١، ص ٢.

رابعاً: الإجراءات المتبعة في الصناعات الجوية لمواجهة الأزمة:-

في سبيل مواجهة أزمتها، وضعت الصناعة الجوية برنامجاً استراتيجياً بعيد المدى، لتفكيك مصانعها تدريجياً، وتحويلها الى مصانع برأس مال محدود كمقدمة لبيعها لجهات خاصة.

وقد بدأت الصناعة الجوية المسيرة في مصنع التا حيث ترافقت اجراءات بيع اسهم شركة التا مع اتباع اجراءات لتحويل المصنع الى شركة برأسمال محدود الضمان، وتم تشكيل جهاز مراقبين مهمته عرض الشركة أمام الجهات التي من المحتمل أن تقوم بشراء اسهمها(١).

بعد مصنع التا، اصبح رمتا للمواد التركيبية والأجهزة في مرحلة الانتقال ليصبح شركة براسمال محدود، وقد انتج المصنع حتى عام ١٩٨٧ اثنا عشر سفينة من نموذج (دبورة) تم بيعها الى ست دول اجنبية، ولم يكن تطبيق اجراءات البيع والتحويل، سهلاً بالنسبة للمصانع الالكترونية، وذلك بسبب طابع منتجاتها والمشاريع الصناعية التي تدخل فيها كشريكة مع مصانع اخرى.

خامساً: الإجراءات المتبعة في شركة الصناعات العسكرية (تاعس) لمواجهة الأزمة:-(١)

يصل عدد مصانع هذه الشركة الى ٣٨ مصنعاً مختلفاً في جميع انحاء البلاد، ويبلغ عدد العاملين فيها ١١٥٠٢ عاملاً، ووصلت قيمة مبيعاتها عام ١٩٨٨ الى ٥٤٠ مليون دولار، و ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩، تنتج "تاعس" ٣٠٠ نوعاً من الذخيرة، وهي المزودة الرئيسية للجيش الإسرائيلي، حيث تنتج الوسائل القتالية المتطورة، وتصفح العربات القتالية، وتبني الجسور، وتنتج منظومة النوابض المتطورة الخاص بالدبابة مركافا.

---

١ - كان الميزان التجاري لمصنع التا رابحاً حتى عام ١٩٨٦، ثم انخفضت أرباحه بنسبة ٦٦٪ عام ٨٨ عما كانت عليه عام ١٩٨٧ حيث انخفضت ارباح المصنع من ٦ر١٩ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ٢ر٧ مليون دولار عام ١٩٨٨، مع العلم أن المصنع يقع في اسدود وينتج أجهزة الرادار.

٢ - أرنولد يافي "أزمة الصناعات العسكرية" هارتس، ١٩٩١/٤/٢١، ص ٥.

سادساً: مآل الصناعات العسكرية عند توقيع اتفاق سلام:-

قبل أن تورد توقعاتنا بشأن مصير الصناعات العسكرية في حال توقيع اتفاق سلام، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن اسرائيل لن تأمن جانب الدول العربية حتى في حالة السلم، ولهذا فإنها ستبقي على جزء كبير من صناعاتها العسكرية، ولكن بمعدلات نمو منخفضة عما هي عليه في حالة الحرب.

كما أن لكل فرع من فروع الصناعات العسكرية مزايا وخصائص تحدد مآل هذا النوع لذا سنتناول كل فرع على حدة.

١ - الصناعات العسكرية التحويلية: مثل مصانع الدبابات والسيارات العسكرية والعربات المصفحة، هذه يمكن تحويلها الى مصانع للجرارات والمعدات الزراعية، على غرار ما حصل في روسيا، خاصة وأنه في حال توقيع اتفاق سلام، يتوقع أن تجتمع اليد العاملة العربية والمواد الخام المتوفرة في الدول العربية مع التكنولوجيا الاسرائيلية لبناء مشاريع زراعية واسعة ومتطورة.

٢ - الصناعات العسكرية الالكترونية: يمكن توحيد منتجات هذه الصناعات الى المجال المدني، مثل انتاج اجهزة كمبيوتر للاستخدامات المدنية، وحاسبات متطورة.

٣ - الصناعات العسكرية الجوية: من الممكن أن تتوجه مصانع الطائرات العسكرية الى مجال انتاج الطائرات المدنية، وطائرات الاستخبارات كالطائرة التي تعاقدت اسرائيل على بيع العشرات منها الى الاسطول الأمريكي وهي بدون طيار، وقد استخدمت على نطاق واسع في حرب الخليج، في عمليات التجسس بشكل خاص.

٤ - هيئات الابحاث العسكرية مثل رافائيل: من الممكن أن توجه نتائج أبحاثها الى التطبيق في المجال المدني بدلاً من العسكري.

وبشكل عام، من المتوقع أن تتصرف اسرائيل على غرار ما حدث في الولايات المتحدة ابان الحرب العالمية الثانية[١] "أن يعيد التاريخ نفسه"، حيث قامت امريكا بتصفية آلاف المصانع الصغيرة والمتوسط لكي تتجه الى الإنتاج المدني لمواجهة ظروف ما بعد الحرب، فباعت كميات ضخمة من ماكينات إنتاج الأسلحة والذخيرة الى تجار الخردة بثمن بخس بحيث لا يتعدى سعر الطن مبلغ ٧٥ دولار مشترطة تفكيك هذه الماكينات وعدم استخدام رسوماتها الهندسية الأصلية[٢].

---

١ - يوسف عفرون، "الصناعة العربية في اسرائيل"، مصدر سابق، ص ٥٢.

٢ - ضمن الوفود التي ذهبت بشراء الآلات كان الوفد اليهودي برئاسة هاييم سلفن، وبمساعدة أحد اليهود الامريكيين ويدعى هاري ليفي، انشأ أربع شركات وهمية، ومن خلال علاقاته بالتصفية الأمريكية المشرعة على التصفية War Assests Administration, حصل على آلاف الأطنان مركبة وبروسوماتها الهندسية بسعر ١٢٥ دولار للماكينة زنة ٥ اطنان (ثمنها الحقيقي ١٠٠٠٠ دولار)، ويصف سلفن عملية الشراء بقوله، كان هناك من ٢٠٠ - ٣٠٠ تاجر قدموا للشراء وكلاً منهم يحاول اقتناص الفرص لتحقيق أعلى نسبة ربح، ولكني لم اكن مهتماً بالأرباح بل تعنيني الماكينات، وكان على كل ماكينة ورقة الكي يجري كالفيول في السباق لإمساك الورقة، لأنه بهذا يمتلك الماكينة، وخلال نصف ساعة اشتريت ٢٥ ماكينة بمبلغ ٨٥٠٠٠ دولار، وعندما انتهت أغمي علي والأوراق في يدي ثم نقلت الماكينات الى فلسطين، على أنها ماكينات نسيج.

الفصل السابع

التقويم والاقتراحات

الفصل السابع
التقويم والاقتراحات

مقدمة:-

ان جميع حوافز الصناعة العسكرية، سواء كانت استراتيجية او سياسية او عسكرية او اقتصادية، تهدف في النهاية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات العسكرية، لأنها الطريق الوحيد لاستقلالية القرار السياسي لاسرائيل.

لذلك لابد لنا من تحديد مدى الاكتفاء الذاتي المحقق في مجال الصناعات العسكرية الاسرائيلية.

وهناك تساؤل هام لابد لنا من الاجابة عليه في معرض تقويمنا لهذه الدراسة، وهو الى أي مدى ساعد الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعات العسكرية في الحد من استيراد الاسلحة من الخارج؟.

أولاً: الصناعة العسكرية والاكتفاء الذاتي:-

قبل أن نحدد درجة الاكتفاء الذاتي، التي استطاعت اسرائيل تحقيقها، لابد لنا من تحديد مفهوم الاكتفاء الذاتي، حيث نميز في هذا المجال بين ثلاثة مستويات للاكتفاء الذاتي:

١ - الاكتفاء الذاتي الكامل: أي الاعتماد الكلي على النفس في انتاج جميع الأسلحة، وهذه مرحلة لم تحققها الدول الصناعية الكبرى نفسها، اذ أن معظمها ترك التعامل على أساس الاستقلال Independence, وأخذ يتعامل على أساس مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence, داخل اطار التجمعات السياسية او الاقتصادية او العسكرية.

---

١ - أمين هويدي، مرجع سابق ص ٤٣.

٢ - الاكتفاء الذاتي في مجال التكنولوجيا العالية مثل الطائرة او الدبابة او الصاروخ.

٣ - الاكتفاء الذاتي في مجال التكنولوجيا العادية أي في الذخيرة والأسلحة الصغيرة والهاونات.

بعد أن حددنا مفهوم الاكتفاء الذاتي بمستوياته الثلاث يمكن أن نقول، أن بمقدور اسرائيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات التالية:(١)

١ - الرادع النووي سواء من ناحية الرؤوس الذرية، او وسائل الاطلاق.

٢ - النظائر بكافة أنواعها.

٣ - بعض قطع المدفعية.

٤ - الزوارق البحرية وبعض أنواع الصواريخ.

٥ - الأسلحة الصغيرة والهاونات.

٦ - الوسائل الالكترونية الهامة ووسائل المواصلات والاتصال الخاص بالقيادة والسيطرة.

٧ - اجراء الاصلاحات لماكينات الطائرات والدبابات.

واجراء بعض انواع التذريع، وكلها معدات لا تحتاج الا الى تكنولوجيا عادية أو متوسطة(٢).

ولكن في المعدات ذات التكنولوجيا العالية، فلديها انتاجها من بعض انواع الطائرات والدبابات، ولكن لا يمكن ان تصل الى الاكتفاء الذاتي، لأن السباق لا يتم على مستوى الصراع الاقليمي، بل على مستوى الصراع العالمي، وعن طريق نقل السلاح المتطور من دولة المنبع الى الدولة الهامشية، فمن الممكن أن تكون اجيال السلاح المنقولة سابقة لاجيال السلاح المنتج محلياً لسنوات، وهنا تلجأ الدولة الاقليمية الى الدولة المركزية لتعديل الاختلال في توازن القوى، فالاكتفاء الذاتي هنا شيء نسبي، له متطلباته الفنية الكبيرة، فاسرائيل وعلى الرغم من محاولاتها الجادة وحديثها

---

١ - أمين هويدي، مصدر سابق ص ١١٢.

٢ - أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي، دار المستقبل العربي، بيروت ١٩٨٧، ص ٢١٥.

عن اقتحامها لأفق التكنولوجيا العالية، فان الواقع مختلف، في مجال الدبابات فانها علاوة على ادخال بعض التعديلات على الدبابات المتاحة لها، سواء الغربية المستوردة، او الشرقية التي غنمتها في حربها مع العرب، فانها تضع في مركز الصيانة الرئيسي دبابتها المركافا، وهي مزودة بمحرك امريكي من طراز (تيلدين كونسال) قوة ٩٠٠ حصان، والطائرة كفير وكلها اجزاء اجنبية، فالهيكل هيكل الطائرة ميراج ٥ التي سرقت المخابرات الاسرائيلية تصميماتها من مهندس سويسري[١] يعمل في مصنع الشركة (داسو - بريفيه) في سويسرا، ومحركها هو محرك الفانتوم ٤، والصاروخ (شفرير) جو - جو هو الصاروخ الفرنسي (ماترا) الذي شمله حظر ديجول عام ٦٧، وهكذا نجد أن اسرائيل في سعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي استبدلت القيود التي كانت تقلقها عند استيراد السلاح، بقيود أخرى عن طريق استيراد التكنولوجيا، فاستيراد التكنولوجيا اخطر، اذ تطعيم الصناعة العسكرية بالتكنولوجيا المستوردة، لا يؤثر فقط في قطاع الصناعات العسكرية، بل يؤثر في كل قطاعات الدولة، نظراً لأن انتاج الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية يتم في مئات المصانع، وينعكس بدوره على باقي نواحي النشاط الأخرى سواء من ناحية التمويل، او استيراد المواد الخام، او صيانة المصانع وتجديد خطوط الانتاج، ثم يؤثر تأثيراً مباشراً في التجارة الداخلية والتصدير، وفي تركيب القوة العاملة، والتوزيع الاستراتيجي لوحدات الانتاج.

نستنتج أخيراً أن تحقيق الاكتفاء الذاتي بمعناه الواسع أمر مستحيل ليس فقط بالنسبة لاسرائيل، بل لأية دولة نامية، لأن في حالة التصنيع الحربي، يبقى الاكتفاء نسبياً ويعجز عن مواجهة جميع المتطلبات المحلية وذلك لأن الاكتفاء يقاس بما لدى الطرف الآخر من اسلحة ومعدات، وهي انواع متطورة غير ثابتة، وذلك لتعدد المنابع في الدولة المركزية، ولقوانين السلاح المتطورة مع قوانين الصراع الحالية، والتي تجعل ما هو محرم اليوم متاح في الغد، فامتلاك الطرف الآخر لطائرة اكثر تطوراً من الانتاج الذاتي لاسرائيل يجعلها وفي الحال تلجأ الى الدولة المركزية الأم لمواجهة الفجوة التي حدثت في توازن القوى.

---

١ - ارين اراد، (ازمة الصناعات العسكرية)، دافار، ١٩٩١/٦/٣٠ ص ٣.

ثانياً: التصنيع الحربي وعلاقته بنفقات الدفاع واستيراد الاسلحة والمعدات:-[١]

ان هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، يعني الحد من استيراد الأسلحة والمعدات الحربية من الخارج، للتخفيف من الاعباء التي ينوء بها الاقتصاد القومي، ولكن القاء نظرة على هذا الجدول يجعلنا نستنتج أن الصناعات العسكرية لم تحسن الموقف الاستقلالي لاسرائيل، ولم تخفض نسبة انفاقها الحربي بما يتناسب مع توسعها في الصناعات الحربية.

جدول رقم (٨)

الانفاق الحربي الى الانفاق الحكومي من عام١٩٨٢-١٩٩٢

في اسرائيل وبعض الدول العربية نسب مئوية ٪[١]

الدولة	النسبة عام ١٩٨٢	النسبة عام ١٩٩٢
عمان	٤٠ر٦	٤٢ر٦
اليمن الجنوبي	٤٧ر٣	٥٠ر٦
العراق	٥٠ر٧	٦٣ر٩
الأردن	٧٨ر٥	٣٥ر٤
الامارات العربية المتحدة	٣٤ر٥	٤٠ر٦
سوريا	٤٢ر٢	٤٥ر٧
الباكستان	٤٢ر٩	٤٥ر٥
اليمن الشمالية	٣٢ر٢	٤٠ر٥
اسرائيل	٤٧ر٨	٥٢ر٦

المصدر: Ibid 1983, p. 125.
Ibid 1992, p. 123.

النسب مستخرجة من قبل الباحث = $\frac{\text{الانفاق الحربي}}{\text{الانفاق الحكومي}}$ X ١٠٠ ٪

كما نستنتج من هذا الجدول أن نسبة الانفاق الحربي من الحكومة في اسرائيل اكثر منها في باقي الدول العربية وخاصة دول المواجهة، فيما عدا العراق فهو يسجل نسبة انفاق حربي عالية.

---

١ - أمين هويدي، مرجع سبق ذكره ص ٥٣.

المصادر والمراجع

أولاً: مصادر البحث باللغة العربية:-

١ - الكتب:-

١ - أبو النمل، حسين. الاقتصاد الاسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

٢ - الأشقر، رياض. ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل، الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٨٧.

٣ - البطل، يولا. الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً. قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤.

٤ - الشوخي، حمد سليمان. هيكل الصناعة الاسرائيلية. الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٧٩.

٥ - بجبج، بشارة. اسرائيل وامريكا اللاتينية والبعد العسكري. قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٧.

٦ - بسيسو، فؤاد حمدي. الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤.

٧ - جبور، سمير. الأزمة الاقتصادية في اسرائيل مراحلها وانعكاساتها. قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٥.

٨ - جريس، صبري. تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ - ١٩٤٨. نيقوسيا: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨٦.

٩ - حسن، مصطفى. المساعدات العسكرية الالمانية لاسرائيل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

١٠- حمود، معين أحمد. صناعة الأسلحة في اسرائيل. القاهرة: دار المستقبل العربي.

١١- زحلان، انطوان. العلم والتعليم العالي في اسرائيل. القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠.

١٢- سليم، محمد عبد الرؤوف. نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

١٣- صايغ، يوسف. الاقتصاد الاسرائيلي. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

١٤- صبري، عبد الرحمن حسن. اثر الانفاق العسكري على مسار النمو الاقتصادي. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.

١٥- صقر، محمد أحمد. التجارة الخارجية لإسرائيل. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٧١.

١٦- صقر، محمد أحمد. دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي. معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

١٧- عفرون، يوسف. الصناعة الحربية في اسرائيل. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٠.

١٨- مرسي، فؤاد. الاقتصاد السياسي الاسرائيلي. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

١٩- مروة، يوسف. أخطار التقدم العلمي في اسرائيل. الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٨٥.

٢٠- هويدي، أمين. صناعة الأسلحة في اسرائيل. بيروت: دار المستقبل العربي ١٩٨٦.

٢١- هويدي، أمين. الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

٢٢- هويدي، أمين. كيسنجر وإدارة الصراع الدولي. بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨.

٢ - المنشورات والدوريات العربية:-

١ - سلسلة دراسات صامد الاقتصادي.

٢ - سلسلة دراسات مؤسسة الارض.

٣ - منشورات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة.

٤ - مجلة شؤون فلسطينية.

ثانياً: مصادر البحث باللغة العبرية والمترجمة الى العربية:-

١ - الكتب:-

١ - ابنار، افرايم. الفكر الاسرائيلي الاستراتيجي. قبرص: الدار القبرصية للنشر، ١٩٨٩.

٢ - آلون، ايجال. انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي. ترجمة عثمان سعيد بيروت: دار النور، ١٩٧٥.

٣ - بيري يورام. المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل، دراسة استطلاعية. ترجمة يزيد صايغ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

٤ - لنير، تشعي. الامن والاقتصاد الاسرائيلي في الثمانينات. ترجمة أسعد نصره، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الاسرائيلية ١٩٨٥.

٥ - ليساك، موشي. المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية، ترجمة ماجد سعيد، دمشق: دار طلاس للنشر، ١٩٨٨.

٢ - المنشورات والدراسات:-

١ - أرنون، يعقوب. "اقتصاد في دوامة" تل ابيب، هاكسيبوتس ١٩٨١.

٢ - أموراي، عدئيل. "اريدور في خدمة الولايات المتحدة" دافار ١٩٩٠/١٢/١٠.

٣ - اليتسور، يوفال. "ميزانية وزارة الدفاع غير الملحوظة" معاريف، ١٩٨٩/٣/٨.

٤ - برئيل، يوسف. "المساعدات هي العنصر المستقر في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة". دافار، ١٩٨٢/١/٣.

٥ - بلوفتال، نفتالي. "الأمن والاقتصاد الاسرائيلي في الثمانينات. منشورات وزارة الدفاع. ١٩٩٠.

٦ - تيمور، تسيفي. "التضخم الجامح في اعقاب الساسة" عال همشمار، ١٩٨٣/٢/١٨.

٧ - تيمور، تسيفي. "ادخال الاقتصاد في الانكماش، علاج بالقوة"، عل همشمار ١٩٩٢/٧/٢٥.

٨ - تيمور، تسفي. "قبل ميزانية ١٩٨٤ لا يتوقع تغيرات نحو الافضل" عل همشمار ١٩٨٣/١٢//٢٦.

٩ - جورازين. "عبء التسلح" عل همشمار، ١٩٨٩/٩/١٤.

١٠- زوسمان، بنحاس. "النمو العسكري وقيود التمويل" معراخوت، العدد ٢٧٠ سنة ١٩٧٩.

١١- ساجير، دان. "الصناعة التي لها دولة". هآرتس ١٩٨٩/١١/٢٩.

١٢- سولدنير، تسفي. "الثمن الحقيقي للاستيطان" هآرتس ١٩٩١/٧/٢٥.

١٣- سيفر، ف. "مجتمع يتغذى على الهبات" عل همشمار ١٩٩٠/٤/٢٩.

١٤- عميكام، يئير. "كلفة الامن، هل يمكن تحديد ثمن الامن"، بديعون احرونوت ١٩٨٧/١١/١٣.

١٥- فداتسور، رؤوبن "دعوة الى الجوار" هآرتس، ١٩٨٤/١/١٧.

١٦- فشلرون، غدعون. "ميزانية الدولة كأداة اقتصادية واجتماعية" عل همشمار ١٩٩٢/٦/٢٠م.

١٧- كوخاف، دافيد. "عبء التسلح في اسرائيل" معاريف ١٩٩٢/٧/٢٢.

١٨- كوخاف. دافيد. "نفقات الأمن وأثرها على الاقتصاد القومي والصناعة" رفعون لكلكلا، العدد ٣٥، ١٩٩٢.

١٩- كوخاف، ديفيد. "نحو صادرات افضل". عل همشمار ١٩٩٢/٧/٢٢م.

٢٠- لاسر، عوديد. "موارد اقتصادية مرصودة لأمن اسرائيل". رفعون لكلكلا ١٩٩٠/٧/١٢، العدد ٢١٠.

٢١- ميليمان، يوسف. "قوة عظمى لكن لا الرابعة في العالم" هآرتس، ١٩٨٣/٨/١٩.

٢٢- يافيه، ارنون. "ارتفاع التكلفة" عل همشمار ١٩٨٧/٦/١٢م.

المنشورات والدوريات العبرية المترجمة الى العربية:-

١ - ايلون، عامون. "الصناعة العسكرية في اسرائيل". دافار، ١٩٩٢/٦/٥م.

٢ - بيري، يورام. "العلاقة بالمجتمع" عل همشمار، ١٩٩٢/٦/١١.

٣ - تومار، يسرائيل. "جذور الصناعة العسكرية" بديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٧/٩.

٤ - تومار، يسرائيل. "الصناعة العسكرية في اسرائيل" عل همشمار ١٩٩٢/٥/٢٢.

٥ - زوسمان، بنحاس. "منشورات وزارة الدفاع" ١٩٩١.

٦ - سجير، جان. "الصناعة التي لها دولة"، هآرتس ١٩٨٩/١١/٢٩.

٧ - سولدنير، تسفي. "آفاق الصناعة العسكرية" هآرتس، ١٩٩٢/٩/٢٢.

٨ - عوفيتش، ديفيد. "رفائيل، البحث والتطوير"، عل همشمار ١٩٩١/٤/١٢.

٩ - فدهتسور، رووبين. "حوافز الصناعة العسكرية" معاريف ١٩٩٢/٧/١٢م.

١٠- لنير، تسفي. "الموارد البشرية في اسرائيل" عل همشمار ١٩٩٢/٧/١٢.

١١- لنير، تسفي. "منشورات وزارة الدفاع"، ١٩٨٥/٢/١٠.

١٢- نويياح، امنون. "الصناعة التي لها دولة". معاريف، ١٩٩٢/٧/٢٥.

ثالثاً: مصادر البحث باللغة الإنجليزية:-

1 - Books:-

1 - Kliman, Aharon, Arms Sales as Diplomacy. London: McLean Raiperg Ramon Brassey's, 1985.

2 - Jacob, Schmook, Invention and Economic Growth. Harvard University. 1966.

3 - Taylor Philip. The Economic of Public Finance. New York: The McMillan Company, 1990.

4 - Kanovsky Eliyahu, The Economic Impact of the Sidaywar New York Praeger, 1970.

2 - Articles and Periodicals:-

1 - Remer, Larry, "Israel Weapons Industry Goes Boom" Los Angeles Times, 29 July 1987.

2 - Godman, Hersh, "Israel Weapons Industry", Jerusalem Post 20/7/1997.

3 - "Musgrare, Fiscal System", London Yale Unversity, 1988.

4 - Gompeland, Makmelan, "Trends in Government Fianncing" Princeton University, 1991.

5 - Ro Bins. L, "The Economic Problems in Peace and War", London: McMillan, 1985.

6 - Brozoska, Michael, "The Keporting of Military Escepdituro", Journal of Peace Research, 1992.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

تفصيلات عن تخصصات المعامل والمصانع والأقسام في الصناعات الحربية الإسرائيلية

تفصيلات عن تخصصات المعامل والمصانع والاقسام فى الصناعات الحربية الاسرائيلية

(١) الادارة المركزية :

تضم رؤساء القطاعات والاقسام وتجتمع كل اسبوعين لتحدد السياسة الانتاجية للصناعة العسكرية وتتكون من الاقسام الاتية :
— القسم المالى والادارة — قسم الشئون الادارية والقوة البشرية — قسم التسويق المدنى — قسم تنسيق الانتاج — قسم التخطيط والمراقبة — قسم تنسيق الابحاث والتطوير — قسم خدمات الصناعة — قسم البيع — قسم التفتيش والتنظيم والاساليب

(٢) المعمل المركزى للابحاث والتطوير :

ويعمل فى الابحاث والتطوير لوسائل القتال والانتاج الحربى ومراقبة المنتجات قبل وبعد الانتاج مركزا على تحسين الانتاج وتلافى العيوب .

٣) مصانع انتاج الاسلحة « ملفن » :

انتاج الاسلحة الخفيفة والثقيلة لافرع الجيش الاسرائيلى مثل العوزى والبندقية الهجومية جاليلى ، المدفع عديم الارتداد ، مدافع مضادة للطائرات (م ط) ٣٠ مم ، مدافع دبابات ١٠٥ مم ، اجزاء من الصاروخ شفرير ، قطع غيار الاسلحة ، قطع غيار العربات .

٤) مصانع انتاج الذخيرة « مفلت » :

انتاج وتجميع كل انواع ذخيرة الدبابات والمدفعية والهاون والقنابل الجوية والقذائف الصاروخية وقنابل وذخائر الانارة والدخان والقنابل اليدوية والمفرقعات والالغام البحرية وذخيرة الاسلحة الصغيرة ودانات المدفعية والعبوات بجميع انواعها .

(٥) الصناعة العسكرية لانتاج وتطوير قطع الاسلحة « تيخون » .

انتاج وتطوير وصيانة اجزاء الاسلحة ومن بينها صواريخ « جبريل » و « شفرير » والقذيفة الصاروخية ٢٤٠ مم والقذيفة الصاروخية ارض ارض ٢٤٠ مم .

(٦) المصانع الكيماوية « مفحم » :

انتاج المواد المتفجرة والمواد الدافعة ، منتجات كيماوية مختلفة ، حشو الدانات والمقذوفات وقنابل الهاون والقنابل الجوية ، الغام ، انتاج البارود والمواد الدافعة للذخيرة الخاصة بالاسلحة الصغيرة وذخيرة المدافع ودانات الهاون والمحركات الصاروخية . كذلك تنتج المبيدات الحشرية والوان الصباغة وكذلك بعض المواد لصناعة الدواء وذلك للاستخدام المدنى .

(٧) الصناعة العسكرية حيفا (بما فى ذلك مصنع معلوت) :

انتاج جميع المكونات المعدنية لذخيرة المدافع والذخيرة الخارقة للدروع وذخيرة الطائرات وكذلك القنابل الجوية المختلفة ، خزانات وقود منفصلة ، اجهزة رقود الدبابات ، صناديق عمليات ومعدات تسليح خاصة .

(٨) الصناعة العسكرية « القدس » :

انتاج بعض لوازم الطائرات وبصفة خاصة حوامل قنابل الطائرات ، بعض اجزاء الذخيرة والطابات والقنابل ، قواذف وقنابل بنادق المضادة للدبابات انيرجا ، وتقوم ببعض انواع الانتاج المدنى وعلى الاخص عدد التليفون او الهاتف .

(٩) الصناعة العسكرية لتطوير وسائل القتال (معرخوت) :

تطوير الاسلحة والذخائر وانتاج الطابات الموقوتة .

(١٠) مصنع عسوت اشكلون محدود الضمان :

وهو فى الاصل ينتج للسوق المدنى ومرتبط حاليا بالانتاج الحربى وهو يعمل كجهاز تجارى يخضع لعامل الربح والخسارة ويمول تمويلا ذاتيا من ارباحه .

(١١) قطاع التصدير :

اعد فى بداية الامر لتنظيم معدل الانتاج فى فترة السلم ولمواجهة هبوط الطلبات للاستفادة من الطاقة العاطلة للصناعة العسكرية فى اوقات الطوارىء وقد تحول الان الى عنصر هام اذ يقوم بتصدير ٥٣ ٪ من مجمل الصادرات الحربية فى وجه المنافسة العالمية ومن ضمن صادراته : الرشاش عوزى ، البندقية الهجومية جاليلى ، دانات مضيئة ، دانات دخان ، دانات شديدة الانفجار للهاونات ، الذخيرة بانواعها للمدفعية والدبابات ، خزانات الوقود المنفصلة للطائرات التى تفوق سرعتها سرعة الصوت ، خزانات وقود عادية ، حوامل قنابل ، قنابل يدوية .

كما يقوم بتسويق المنتجات المدنية وفى عام ١٩٧٦م سوق القطاع ٥٦ ٪ من مجموع مبيعات الصناعة العسكرية فى حين لم تتجاوز النسبة ٢٠ ٪ فى الاعوام السابقة مما ساعد الصناعة العسكرية على المحافظة على طاقتها الانتاجية وان تزيد عدد العاملين بها رغم الانخفاض المستمر فى حجم طلبات الجيش الاسرائيلى فى السنوات الاخيرة .

والقطاع يتعامل مع ٥٠ دولة فى افريقيا واوروبا والامريكتين خاصة الولايات المتحدة .

« معلومات عامة عن بعض الطائرات التى تنتجها »
« الصناعة الجوية الاسرائيلية ١٨١ »

الطـائرة عراڤـا :

وعرافا بمعنى الارض القاحلة او القفر وعملت الطائرة اساسا مع شركة دى هافيلاند الكندية وهى تقوم بمهام اشبه بالمهام التى تقوم بها الطائرة الهليوكوبتر ولكنها اقل تعقيدا فى الصناعة والصيانة وبالتالى فهى ارخص ثمنا وهى طائرة وسط بين طائرات النقل من ناحية وطائرات المعاونة الخفيفة من ناحية اخرى فهى تجمع بين مزايا الاثنتين ولذلك ففى امكانها القيام بمهام متعددة من بينها مهاجمة اهداف ارضية ولذلك يركب عليها :

٢ رشاش عيار ٥ر مثبتان فى جانبى الجسم الامامى .
رشاش ثقيل يمكن تشغيله عن طريق باب الاسقاط .
حوامل مواسير قذائف صاروخية او قنابل من جانبى الطائرة .
ازرار اطلاق ورمى .
آلاف الطلقات للمدافع .

ويمكن استخدامها عموما ضد حركات التمرد او لحفظ الامن على الحدود ، الاستطلاع ، طائرة للتزويد بالوقود ، لتدريب الملاحين ، للاسقاط من الجو .

ولها عدة خصائص : قدرتها على المناورة فى سرعات منخفضة وثباتها يجعل منها كمنصة ثابتة لضرب اهداف ارضية ، اقلاعها من ممرات قصيرة او غير ممهدة يجعلها قادرة على انزال ٢٠ جنديا او ٢ طن من المهمات والمعدات فى اى مكان خلف الخطوط الامامية او نقل ٤ افراد مع عربة تحمى مدفعا عديم الارتداد ، وتساعد ايضا فى النقل السريع للقوات كما يمكنها اسقاط ١٧ جندى بالمظلات وتستخدم كناقلة وقود وكطائرة اسعاف وفى اعمال البحث والانقاذ .

الطائرة كفير .

اعتمدت اسرائيل حتى عام ١٩٦٧ على تزويد قواتها الجوية بطائرات مقاتلة فرنسية من طراز ميراج ـــ 3C من انتاج شركة « داسو » والتى ادخلت اسرائيل الى عصر سرعة الماخ ٢ . وبعد ادخال تعديلات عليها وقع الاسرائيليون عقدا عام ١٩٦٦ لشراء ٥٠ طائرة ميراج ـــ ٥ كان من المقرر ان تصل ابتداء من اول عام ١٩٦٧ لولا الحظر الذى فرضه الرئيس شارل ديجول على توريد الاسلحة لاسرائيل بعد نشوب حرب يونيو ـــ حزيران ١٩٦٧ . هذا الحظر دفع سلاح الطيران الاسرائيلى الى المطالبة بان يكون تحت يده طائرة مقاتلة اسرائيلية الصنع لمواجهة مثل هذه الضغوط الطارئة

وانشئت ادارة خاصة لتنفيذ المطلوب كانت تشرف على انتاج عشرات الالاف من الاجزاء تنتجها مئات من مراكز الانتاج بعضها مقاولين من الباطن وكان الاعتماد على الاستعانة باستيراد الخبرة من الخارج وقبل عام ١٩٦٧ كان الاعتماد على الخبرة الفرنسية ولكن بعد ذلك اصبح الاعتماد على الخبرة الامريكية .

وامكن للصناعة الجوية انتاج محركات نفاثة بعد ان اشترت حق الانتاج من الشركات المنتجة الاصلية فى الولايات المتحدة لحثها على فتح وانشاء خطوط تركيب كاملة فى اسرائيل ووقع العقد مع شركة جنرال الكتريك الامريكية التى التزمت بتوفير مواصفات وتصميمات عمليات انتاج جميع اجزاء المحرك J-79 واشترك فى عملية الانتاج عدة مصانع فى اسرائيل مثل : بيت شميش ، لهفى بيسكار ، ميشولى كرمل ، ح . ايتى ، امكلورم ، سيفل ، وعملت شعبة المحركات فى قطاع « بيدق » لاصلاح الطائرات التابع للصناعة الجوية بمثابة المتعهد الاسرائيلى للمشروع .

وفى عام ١٩٧٥ تمت تجربة الطائرة بنجاح وانشىء اول سرب من طائرات كفير والطائرة كفير طائرة قاذفة مقاتلة ـــ السرعة القصوى ٢٫٢ ماخ ـــ قوة دفع المحرك ٥٣٨٥ كجم ـــ الحمولة ٤٢٠٠ كجم .

ومما يذكر ان جسم الطائرة هو هيكل الطائرة الفرنسية ميراج ـــ ٥ وقد استطاعت المخابرات الاسرائيلية عام ١٩٦٩ سرقة رسومات هذا الهيكل عن طريق مهندس سويسرى يعمل فى مصنع لشركة « داسو ـــ بريفيه » فى سويسرا لصنع طائرة ميراج ٥ .

فكأن الطائرة عبارة عن هيكل الطائرة الفرنسية ميراج ٥ ومحركها هو محرك الطائرة الامريكية فانتوم ـــ ٤ وهو المحرك J-79 وكانت الطائرة تعرف اولا باسم « باراك » وبعد تعديلها حملت اسم « كفير » .

والطائرة متخلفة فسرعتها ٢٫٢ ماخ مع ان نسبة قوة المحرك الامريكى الى وزن الهيكل الفرنسى تسمح بسرعة اكبر ويجعل هذا التخلف فى السرعة الى تخلف صناعة التعدين فى اسرائيل مما جعل جسم الطائرة ثقيلا وكذا الشكل « الايروديناميكى » للطائرة الذى لا يتناسب مع السرعة الواجبة والتى تكون بين ٢٫٣ ـــ ٢٫٥ ماخ . وكان من الممكن تجاوز هذه السلبيات فى حالة اكتفاء العرب بطائرات ميج ٢١ ولكن حصولهم على الميج ٢٣ ، ٢٥ جعل الطائرة كفير من طائرات الخط الثانى مما دفعها الى الحصول على الطائرة ف ـــ ١٥ .

جدول بالمساعدات الامريكية لاسرائيل (١٩٤٨-١٩٩٠) (بملايين الدولارات)

السنوات	مجموع المساعدات	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	لاستيعاب اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي	الملاحظات
١٩٤٨					
١٩٤٩					
١٩٥٠					
١٩٥١	٠,١	٠,١			
١٩٥٢	٨٦,٤	٨٦,٤			
١٩٥٣	٧٣,٦	٧٣,٦			
١٩٥٤	٧٤,٧	٧٤,٧			
١٩٥٥	٥٢,٧	٥٢,٧			
١٩٥٦	٥٠,٨	٥٠,٨			
١٩٥٧	٤٠,٩	٤٠,٩			
١٩٥٨	٦١,٢	٦١,٢			
١٩٥٩	٥٠,٣	٤٩,٩	٠,٤		
١٩٦٠	٥٥,٧	٥٥,٢	٠,٥		
١٩٦١	٤٨,١	٤٨,١	-		
١٩٦٢	٨٣,٩	٧٠,٧	١٣,٢		
١٩٦٣	٧٦,٧	٦٣,٤	١٣,٣		
١٩٦٤	٣٧	٣٧	—		
١٩٦٥	٦١,٧	٤٨,٨	١٢,٩		
١٩٦٦	١٢٦,٨	٣٦,٨	٩٠		
١٩٦٧	١٣,١	٦,١	٧		
١٩٦٨	٧٦,٨	٥١,٨	٢٥		
١٩٦٩	١٢١,٧	٣٦,٧	٨٥		
١٩٧٠	٧١,١	٤١,١	٣٠		

يتبع

السنوات	مجموع المساعدات	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	لاستيعاب اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي	الملاحظات
١٩٧١	٦٠٠٫٨	٥٥٫٨	٥٤٥		
١٩٧٢	٤٠٤٫٢	١٠٤٫٢	٣٠٠		
١٩٧٣	٤٦٧٫٣	١٠٩٫٨	٣٠٧٫٥	٥٠	
١٩٧٤	٢٥٧٠٫٧	٥١٫٥	٢٤٨٢	٣٦٫٦	ارتفعت المساعدات لتعويض خسائر حرب تشرين ؛
١٩٧٥	٦٩٣٫١	٣٥٣٫١	٣٠٠	٤٠	
١٩٧٦	٢٥٠٨	٧٩٣	١٧٠٠	١٥	ارتبطت الزيادة بتوقيع اتفاقية سيناء الثانية ؛
١٩٧٧	١٧٥٧	٧٤٢	١٠٠٠	١٥	
١٩٧٨	١٨١١٫٨	٧٩١٫٨	١٠٠٠	٢٠	
١٩٧٩	٤٨١٥٫١	٧٦٠٫١	٤٠٠٠	٢٥	تعويضات اتفاقيات كامب ديفيد ؛
١٩٨٠	١٨١١	٧٨٦	١٠٠٠	٢٥	
١٩٨١	٢١٨٩	٧٦٤	١٤٠٠	٢٥	تحولت المساعدات الاقتصادية بكاملها إلى هبة
١٩٨٢	٢٢١٩	٨٠٦	١٤٠٠	١٣	
١٩٨٣	٢٤٩٨	٧٨٥	١٧٠٠	١٣	
١٩٨٤	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠	-	تحولت كامل المساعدة الى هبة ؛
١٩٨٥	٣٧٥٠	١٩٥٠	١٨٠٠	-	دفعت مساعدات اقتصادية طارئة بمبلغ ١٫٥ مليار دولار مقسمة على سنتين
١٩٨٦	٣٧٥٠	١٩٥٠	١٨٠٠	-	
١٩٨٧	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠		
١٩٨٨	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠	-	
١٩٨٩	[illegible]	١٢٠٠	١٨٠٠	(٤٦٠)	هبة اضافية
١٩٩٠	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠		

ملاحظـــات :

تمثل الارقام في الجدول اعلاه المساعدات المعلنة رسميا . ولكن توجد مساعدات اخرى

غير منظورة يمكن توضيحها على الشكل التالي :

الشركة	حاملو الأسهم	الانتاج	(١)	القوة العاملة
A.E.L LTD.	معامل امريكية الكترونية (٣٧ ٪) بالاشتراك مع رأسمال سويسري اسرائيلي	منتجات خاصة بالطيران والالكترونات العسكرية	٦	١٠٠٠
Astonautics C.A. LTD.	كل الاسهم ملك للشركة الامريكية للفضاء .	منتجات خاصة بالطيران	١ر١	٦٠
Beta Engineering & Development Ltd.	قطاع مختلط بين جيرير العلمية الامريكية Gerber ومصانع Claj	انظمة لاكتشاف الفدائيين واجهزة كشف الالغام	٣	١٣٥
Elbit Computers Ltd.	شركات السيطرة على الاحصائيات الامريكية (٣٧ ٪) + البث الالكترونية الاسرائيلية (٣٣ ٪) + العمال والجمهور (٣٠ ٪)	انظمة اطلاق النيران والالكترونات ومعدات بحرية	٤١٨ر	١٨٠٠
الشركة الالكترونية الاسرائيلية	ملكية كاملة لمصانع Colal الاسرائيلية	الكترونات عسكرية	١ر١	١٨٠
مصانع التا الالكترونية	تابعة للصناعات الجوية الاسرائيلية	رادار	١٢	١٨٠٠
مصانع موتورولا الاسرائيلية	ملكية كاملة لموتورولا الامريكية	انظمة اتصال	١١	١٠١٦
مصانع رافائيل للتسليح والتطورات	ملكية كاملة للدولة	مدفعية ميدان واجهزة توجيه رادارية للمدفعية	غير معلن	١٥٠٠
مصانع تاديران الاسرائيلية للالكترونات	شركة التليفونات والالكترونات الامريكية (٤٤ر٦٤ ٪) + مصانع كور Koor الاسرائيلية (٤٤ر٦٤ ٪) + العمال (١٠ر٧٢ ٪)	معدات الكترونية ومعدات اتصال	١١٠	٨٠٠٠
مصانع تل كور Tel Koor	ملكية كاملة لمصانع كور الاسرائيلية	معدات عسكرية وانظمة اتصال	١ر٢٥	٣٨٥

١ — الصادرات بملايين الدولارات وتشمل هنا الصادرات الحربية والمدنية

المصدر : Ignacia Klich, Israeli Arms: The New Carvé up South - April 1982

الأسلحة الاسرائيلية المصدرة الى أميركا الوسطى

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
كوستاريكا		
أسلحة صغيرة، تدريب الحرس الوطني		Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, p. 135.
جمهورية الدومينيكان		
رشاشات عوزي عيار ٩ ملم	سُلمت خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East*, 96th Cong., 1st sess. 1979, p. 84.
السلفادور		
٢٥ طائرة عرافا ـ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	أُوصي عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، وسلمت خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩. بلغت تكلفة انتاج الوحدة ٧,٠ مليون دولار	Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armament and Disarmament Yearbook 1979*, pp. 212-213.
٦ طائرات تدريب فوغا ماجستير	إنتاج مرخص به في اسرائيل. أُوصي عليها سنة ١٩٧٣، وسلمت سنة ١٩٧٥	SIPRI, *Yearbook 1976*, p. 274.
١٨ مقاتلة أوراغان اعيد تجهيزها	أوصي عليها سنة ١٩٧٣، وسلمت سنة ١٩٧٥ من مخزون سلاح الجو الاسرائيلي	*Ibid.*, p. 275.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
٢٠٠ راجمة صواريخ عيار ٨٠ ملم	سُلمت خلال ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84.
٢٠٠ رشيش عوزي عيار ٩ ملم	سُلمت خلال ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧	*Ibid.*
ذخيرة، نطع غيار		*Ibid.*
تجهيزات «امنية»		«Armas Israelis Contra America Latina,» *OLP Informa* (Mexico City), February 1982, p. 8.
بنادق غاليل الهجومية		Penny Lernoux, «Who's Who of Dictators Obtain Arms from Israel,» *National Catholic Reporter*, 25 December 1981.
٤ قاذفات ميستير ب ــ ٢	أُوصي عليها وسلمت سنة ١٩٨١، غير مؤكدة	SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 213.
عربات مصفحة		مقابلة مع صاحب الاسم الحركي «ميغيل»، قسم العلاقات الدولية في حركة FMLN الإلسلفادورية، ماناغوا، نيكاراغوا، ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٢؛ مقابلة

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
		مع «سانتياغو»، قسم العلاقات الدولية في الحزب الشيوعي الإلسلفادوري، ماناغوا، نيكاراغوا، ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٢.
٣ طائرات عرافا	بيعت سنة ١٩٨٢	*Latin America Weekly Report*, 17 December 1982, p. 6.
قنابل نابالم		«حداشوت»، ٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤، ص ١٣.
غواتيمالا		
٧ طائرات عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	أوصي عليها وسلمت سنة ١٩٧٦	SIPRI, *Yearbook 1977*, p. 316.
١٠ طائرات عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	أوصي عليها سنة ١٩٧٧، وسلمت خلال ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	SIPRI, *Yearbook 1978*, p. 262; SIPRI, *Yearbook 1979*, pp. 214-215
٥ مروحيات أسيمو ناقلة للجند		«Growing Arms Race in Central America May Heat up Region,» *Christian Science Monitor*, 28 October 1981.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
١٠ سيارات مصفحة من طراز RBY MK	سُلمت خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84.
٥ مطابخ ميدانية	سُلم ٤ منها خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	*Ibid.*; Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135
٥٠ ألف بندقية غاليل المجومية	سُلم ١٥ الفا منها خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	*Christian Science Monitor*, 28 October 1981.
١٠٠٠ رشاش		*Ibid.*
٣ سفن خفر سواحل (زوارق دبور)	بدأت المباحثات سنة ١٩٧٨	Mauricio Goldstein, «Con Armas Israelis Asesinan al Pueblo Guatemalteco,» *Punto Final Internacional*, August 1981, p. 14; مقابلة مع «إميلكار»، وهو الاسم الحركي لمسؤول كبير في الجناح السياسي لحركة EGP الغواتيمالية، ماناغوا، نيكاراغوا، ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٢.
قاذفات الرمانات، هاونات عيار ٨١ ملم، ١٢٠ طنا من الذخيرة	وصلت الى مرفأ سانتو توماس دو كاستيلا، غواتيمالا، بعد ٣ أشهر من قطع المساعدة العسكرية الاميركية	Goldstein, *Punto Final Internacional*, August 1981, p. 14; *Nuevo Diario*, 28 September 1981.

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
سترات واقية من الرصاص، خيم عسكرية		«هآرتس»، نيسان/ابريل ١٩٧٩ ـ نقلا عن: Ignacio Klich, «Guatemala's Back-Door Arms Deals,» *8 Days*, 13 March 1982.
دروع، غاز مسيّل للدموع، اقنعة غاز	تم شراؤها خلال زيارة وزير الداخلية، دونالدو ألفاريز، لاسرائيل سنة ١٩٨٠	مقابلة مع «إميلكار».
قاذفات لهب	استعملت لحرق الناس والأجمات. استولت EGP على بعض منها من القوات الحكومية	المصدر نفسه.
نظام إرسال تكتي	لتغطية البلد بكامله؛ تم شراؤه سنة ١٩٧٧، او سنة ١٩٧٨	المصدر نفسه؛ «Israel Aliado de la Dictadura Guatemalteca,» *OLP Informa* (Mexico City), April 1982, p. 8.
نظام رادار	ذو خمسة اجهزة استقبال؛ تم شراؤه سنة ١٩٨٠. يديره ويوجهه اسرائيليون	المصدر نفسه؛ *News from Guatemala* 3 (October 1981): 1.
منتوجات التقنية المتطورة: ● رادار		*Latin America Weekly Report*, 5 September 1980, p. 8; *El Dia*, 8 May 1982:

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
● اجهزة تحليل معلومات المخابرات بالحاسبات الالكترونية ومعدات اتصال		مقابلة مع «إميلكار»؛ John Rettie, *Manchester Guardian Weekly*, 10 January 1982.
● دوائر الرادار لكشف الغوار الذين يهربون السلاح		
خوذ		*Le Monde*, 25 January 1979.
٥ ملايين رصاصة بندقية	تم شراؤها سنة ١٩٧٧، بمبلغ ١,٨ مليون دولار، عن طريق دافيد ماركوس كاتز	*Excelsior*, 18 July 1977, p. 2A; مقابلة مع «إميلكار».
أسلحة خفيفة حمولة باخرة	سُلم ٦٥ طنا سنة ١٩٧٧	SIPRI, *Yearbook 1980*, p. 144.
١٠ آلاف قذيفة عيار ١٠٥ ملم (ذخيرة شديدة الانفجار مضادة للدبابات)	سُلمت للجيش، بقيمة ٦ ملايين دولار	SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 188.
مقاتلات كفير	عدد غير محدد	Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135.
هايتي		
٦٠٠ رشيش عوزي عيار ٩ ملم	سُلمت خلال ١٩٧٤ – ١٩٧٧	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84.

(يتبع)

تابع جدول رقم

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
مدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم		*Ibid.*
٢٤ مقاتلة / مساندة ارضية كفير سي – ٢، ذخيرة		SIPRI, *Yearbook 1984*, p. 238.
هندوراس		
١٢ مقاتلة سوبر ميستير	فرنسية الصنع، أعيد تجهيزها في اسرائيل، أوصي عليها سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧. من مخزون سلاح الجو الاسرائيلي	SIPRI, *Yearbook 1977*, p. 317. *Yearbook 1978*, p. 262. *Yearbook 1979*, pp. 214-215. Richard Goldman and Murray Rubenstein, *Shield of David*, 1978, p. 80 [These planes served in the Israeli air force for 19 years (Goldman et al., p. 81)].
٨ مقاتلات سوبر ميستير [illegible]	أوصي عليها سنة ١٩٧٧	*Latin America Weekly Report*, 17 December 1982, p. 6.
٦ طائرات نقل عرافا	أوصي عليها وسلمت سنة ١٩٧٦	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84; Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135.
طائرة استطلاع وستويند [illegible]	سلمت خلال ١٩٧٤ – ١٩٧٧	*Ibid.*
١٤ سيارة مصفحة من طراز RBY MK		*Ibid.*

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
مدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم		*Ibid.*
مدافع هاون عيار ٢,٤ بوصات (١٠٧ ملم)		*Ibid.*
٦٠٠ جهاز اتصال لاسلكي من طراز AN/PRC		*Ibid.*
٥ زوارق دورية سريعة	غير مؤكدة	SIPRI, *Yearbook 1981*, p. 222; Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135
١٢ مقاتلة كفير	عقد شارون الصفقة خلال زيارته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ولم تتم الصفقة، بحسب بعض المصادر، بسبب عدم توفر الأموال اللازمة في هندوراس. لم تتأكد هذه المعلومات من مصادر اخرى	*Guardian* (US), 26 January 1983; *Israeli Foreign Affairs* October 1985. مقابلة مع جين هنتر، محرر، *Israeli Foreign Affairs*، واشنطن، دي. سي.، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦.
سيارات مصفحة RBY، بنادق غاليل المجومية، اجهزة رادار، قطع غيار عسكرية	بيعت سنة ١٩٨٢	*Latin America Weekly Report*, 24 December 1982, p. 10; *The Observer*, 12 December 1982; *Latin America Weekly Report*, 17 December 1982, p. 6
صواريخ	بيعت سنة ١٩٨٢	*Latin America Weekly Report*, 17 and 24 December 1982.

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
دبابات، مدافع ذاتية الحركة، راجمات صواريخ.	غنمت من منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٨٢؛ غير مؤكدة	*Latin America Weekly Report*, 24 December 1982, p. 10.
رشيشات عوزي		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135.
دبابات م ت شيرمان م ـ ٤	أوصي عليها سنة ١٩٨٣؛ جزء من صفقة كفير؛ غير مؤكدة	SIPRI, *Yearbook 1984*, p. 239.
المكسيك		
٢٥ طائرة عرافا ـ ٢٠١ الصناعات الجوية الاسرائيلية؛	أوصي عليها سنة ١٩٧٣، سعر الوحدة ٦٥٠ الف دولار	SIPRI, *Yearbook 1976*, p. 275; *Latin America Weekly Report*, 16 May 1980, p. 10.
١٠ طائرات عرافا ـ ٢٠١ الصناعات الجوية الاسرائيلية؛	أوصي عليها سنة ١٩٧٧. تشير القيود الى إنجاز التسليم	SIPRI, *Yearbook 1978*, p. 271; *Yearbook 1979*, pp. 226-227.
٤ طائرات استطلاع وستويند		*Jerusalem Post*, 12 January 1981.
رشيشات عوزي	مستعملة من قبل الأمن الاتحادي المكسيكي	*Press release*, Partido Socialista de los Trabajadores (PST), Mexico City, Mexico, 9 September 1978.
اسلاك سياج الكتروني، رادارات		*Excelsior*, 15 March 1977

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
اجهزة اتصال من بُعد، طائرات إسعاف		*Excelsior*, 14 March 1982
١٤ طائرة عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	لا دليل على ما اذا كانت طلبية جديدة	
سيارات مصفحة وناقلات جند		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135
نيكاراغوا		
١٤ طائرة عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	أُوصي عليها سنة ١٩٧٣؛ سُلم ٥ منها سنة ١٩٧٤، والباقي سُلم خلال ١٩٧٥ ــ ١٩٧٧. سعر الوحدة ٦٥٠ الف دولار	SIPRI, *Yearbook 1974*, p. 282, *Yearbook 1975*, p. 240, *Yearbook 1977*, p. 330
٤ زوارق دورية مسلحة	لم يبق منها إلا واحد او اثنان استعمل أنصار سوموزا الباقي في الهرب	*Newsweek*, 20 November 1978, p. 68; مقابلة مع مروان طهبوب، سفير منظمة التحرير الفلسطينية في ماناغوا، نيكاراغوا، ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٢.
طائرة نقل عسكرية خفيفة واحدة	يُرجح ان تكون من نوع وستويند	*Le Monde*, 4 July 1979

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
٦٧ جهاز اتصال لاسلكي تكي	سُلمت خلال ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧. قُدرت قيمتها بـ ٠,٣ مليون دولار	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84.
مروحيات، زورق دورية صغير، هاونات ثقيلة، رشاشات	سُلمت سنة ١٩٧٨	*Latin America Weekly Report*, 16 May 1980, p. 10.
دبابات ثقيلة، مدفعية خفيفة، راجمات صواريخ، سيارات دورية، مروحيات	سُلمت دبابات شيرمان القديمة في أيار/مايو ١٩٧٥. وكان عدد آخر من سفن الشحن في الطريق	«مارتس»، ١٠ أيار/مايو ١٩٧٨؛ مقابلة مع السفير طهبوب.
٢ ــ ٣ رادارات	سُلمت لسوموزا، لكن لم يتوفر الوقت الكافي لتركيبها	مقابلة مع السفير طهبوب.
شاحنات، سترات واقية من الرصاص، هاونات		*Newsweek*, 20 November 1978, p. 68.
صواريخ	مضادة للطائرات، وسطح ــ سطح، وارض ــ ارض. سُلمت سرا بواسطة طائرتين اسرائيليتين	*Ibid.*; *New York Times*, 19 November 1978; *Excelsior*, 8 June 1979, p. 20A.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
٥٠٠ رشيش عوزي، ٥٠٠ بندقية غاليل الهجومية		*Newsweek*, 20 November 1978, p. 68; «هاعولام هازيه»، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.
أسلحة حمولة ٥ طائرات	سُلمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وحطت الطائرات في مطار خاص في «مونتيليمار شرقي ماناغوا	*El Sol*, 18 November 1978
أسلحة حمولة طائرتين	سُلمت في مطار لاس مرسيدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ واشارت مصادر اخرى الى انها كانت ثلاث طائرات	*Jerusalem Post*, 15 November 1978; *Newsweek*, 20 November 1978, p. 68
صواريخ بحر ـ بحر		*World Business*, 6 October 1980.
دبابات ت ـ ٥٤ و ت ـ ٥٥		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 135
بنما		
طائرة استطلاع وستويند ١١٢٣ واحدة	تم شراؤها سنة ١٩٧٥، بمبلغ ١,٦ مليون دولار	SIPRI, *Yearbook 1976*, p. 275; *Excelsior*, 25 February 1977
رادار وأنظمة اتصالات		U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East*, 96th Cong., 1st sess. 1979, p. 84.

الأسلحة الاسرائيلية المصدّرة الى أميركا الجنوبية

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
الأرجنتين		
٢٦ طائرة ميراج ـ ٥ مقاتلة «داسو»	سُلمت سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ من مخزون سلاح الجو الاسرائيلي	Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armament and Disarmament Yearbook 1979*, pp. 204-205.
٢٦ طائرة ميراج ـ ٣ سي (داغر)	سُلمت سنة ١٩٨٠	SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 207.
١٦ طائرة ميراج ـ ٣ سي (داغر)	أوصي عليها وسلمت سنة ١٩٨١	*Ibid.*
٤ زوارق دورية من طراز دبور		*New York Times*, 9 May 1982, p. 6; *The Middle East*, September 1981; «Armas Israelies Contra America Latina,» *OLP Informa* (Mexico City), February 1982, p. 9; SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 406
أسلحة صغيرة، الكترونيات عسكريه		*The Middle East*, September 1981.
قذائف مضادة للطائرات		Penny Lernoux, «Who's Who of Dictators Obtain Arms from Israel,» *National Catholic Reporter*, 25 December 1981.
١٨ صاروخ غبريئيل ـ ٢	أوصي عليها سنة ١٩٧٥	SIPRI, *Yearbook 1978*, p. 258; *Yearbook 1979* pp. 204-205

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
مدافع دبابات، أسلحة اخرى غير محددة		Schumaker, *New York Times*, 6 June 1982.
«أسلحة وغيرها من (الأدوات) للبوليس السري»		Israel Shahak, unpublished document
مستشفيات ميدانية نقالة		Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, p. 137
مظلات		*Ibid.*
البسة عسكرية ومعدات		*Ibid.*
أنظمة ادارة نيران		*Ibid.*
بوليفيا		
٦ طائرات عرافا ـ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	سُلمت سنة ١٩٧٦: صفقة بلغت قيمتها ٥,٥ ملايين دولار مع قطع الغيار والدعم التقني وتدريب الأطقم	SIPRI, *Yearbook 1977* p. 311.
صواريخ غبريئيل، أجهزة الكترونية واتصالات		*Aurora* (Tel Aviv), 2 January 1975. نقلا عن «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥»، ص ٥٩٧.
٢٤ مقاتلة كفير		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
٢٢ طائرة ميراج – ٣ سي (داغر)	تم شراؤها خلال حرب الفولكلاند/مالفيناس وفقا لأقوال الرئيس الجنرال غالتيري	*Washington Post*, 16 December 1982; Edward Schumaker, «Argentina Buying New Arms,» *New York Times*, 6 June 1982; *Latin America Weekly Report*, 24 December 1982, p. 10.
٢٤ طائرة سكايهوك أ – ٤ أميركية الصنع	أكدتها القيادة العامة للبحرية الارجنتينية في تموز/يوليو ١٩٨٣؛ قدرت قيمتها بـ ٧٠ مليون دولار	*Washington Post*, 7, 16 December 1982; *Jewish Telegraphic Agency*, 26 August 1982; «القدس»، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٣، ص ٨؛ كما باعت اسرائيل ٣٠ طائرة سكايهوك، وذلك بحسب: Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, p. 137.
٢٢ دبابة كفير		*Ibid.*
صواريخ غبريئيل، صواريخ شافرير	بيعت كميات غير معروفة قبل حرب الفولكلاند/مالفيناس وبعدها	Ronald Slaughter, «Israel Arms Trade Cozying up to Latin Armies,» *NACLA Report* 16 (January-February 1982): 50; *Latin America Weekly Report*, 24 December 1982, p. 10; *Economist*, 12 June 1982; Schumaker, *New York Times*, 6 June 1982.
٤ طائرات عرافا		*Excelsior*, 11 August 1982.
خزانات وقود خارجية لطائرات الميراج، قطع غيار للطائرات	سلمت خلال حرب الفولكلاند/مالفيناس	*Economist*, 12 June 1982.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
البرازيل		
٨ مروحيات إيروكواز		*Latin America Weekly Report*, 24 December 1981, p. 11.
صواريخ غبرييل		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137.
الشيلي		
١٥٠ صاروخ جو-جو شافرير	أوصي عليها سنة ١٩٧٦، وسلمت سنة ١٩٧٧	SIPRI, *Yearbook 1978*, p. 260.
٦ زوارق دورية سريعة من نوع ريشيف	أوصي عليها سنة ١٩٧٩، وسلمت خلال ١٩٧٩ - ١٩٨١	SIPRI, *Yearbook 1981*, p. 219.
صواريخ مضادة للدروع		*Excelsior*, 29 December 1977
نظام رادار واحد		U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, 96th Cong., 1st sess., 1979, p. 84.
ألبسة عسكرية وخوذ فولاذية		«يديعوت أحرونوت»، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩؛ Eric Hooglund, *Israel's Arms Exports*, 1982, p. 10.
نظم لطائرات النقل الأميركية صنع سي - ١٣٠		*Latin America Weekly Report*, 16 May 1980, p. 10.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
صواريخ غبريئيل		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137.
معدات صيانة الطائرات		*Ibid.*
الايكوادور		
١٥ طائرة عرافا ـ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	سُلمت خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	SIPRI, *Yearbook 1977*, p. 314; SIPRI, *Yearbook 1979*, pp. 210-211; *Latin America Weekly Report*, 16 May 1980, p. 10
٢٤ طائرة نيشر		*Latin America Weekly Report*, 1 January 1982, p. 3; *El Nacional*, 4 July 1977, quoting the French magazine, *Defense Interarmées*.
٢٤ طائرة كفير سي ـ ٢	تم شراء الـ ١٢ الأولى عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، والـ ١٢ الأخرى في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	*Armed Forces Journal*, October 1981; SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 211; «هاتسوفيه»، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.
قذائف صاروخية، متفجرات، ذخيرة	سُلمت خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84.
٣ صواريخ غبريئيل MKII		*Latin America Weekly Report*, 16 May 1980, p. 10.
مواد لوجستية للقوات الجوية، ذخيرة، قنابل شديدة الانفجار		*New York Times*, 27 May 1982; *Jewish Telegraphic Agency*, 27 May 1982.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
مدافع دبابات، أسلحة اخرى غير محددة		Schumaker, *New York Times*, 6 June 1982
«أسلحة وغيرها من "الأدوات" للبوليس السري»		Israel Shahak, unpublished document
مستشفيات ميدانية نقالة		Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, p. 13[illegible]
مظلات		*Ibid.*
ألبسة عسكرية ومعدات		*Ibid.*
أنظمة ادارة نيران		*Ibid.*
بوليفيا		
٦ طائرات عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	سُلمت سنة ١٩٧٦: صفقة بلغت قيمتها ٥,٥ ملايين دولار مع قطع الغيار والدعم التقني وتدريب الأطقم	SIPRI, *Yearbook 1977*, p. 311.
صواريخ غبريئيل، أجهزة الكترونية واتصالات		*Aurora* (Tel Aviv), 2 January 1975. نقلا عن: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥»، ص ٥٩٧.
٢٤ مقاتلة كفير		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
١٥٠٠ صاروخ جو ـ جو شافرير	أوصي عليها في اثر زيارة تسيوري للشيلي سنة ١٩٧٩	*The Middle East*, September 1981; SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 410.
أسلحة خفيفة وذخائر		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137
مستشفيات ميدانية نقالة		*Ibid.*
أنظمة ادارة نيران		*Ibid.*
كولومبيا		
٣ طائرات عرافا ـ ٢٠١	سُلمت سنة ١٩٨٠	SIPRI, *Yearbook 1981*, p. 219.
١٢ قاذفة كفير	مسلحة بصواريخ جو ـ جو وجو ـ سطح ؛ أول تسليم في آذار/مارس ١٩٨٢	SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 210.
صواريخ شافرير	غير مؤكدة	*Ibid.*; «Colombia Goes It Alone on Middle East Policy,» *Latin America Regional Reports – Andean Group*, 22 January 1982, p. 1
دبابات سنتوريون معدّلة، مدافع «سولتام»	غير مؤكدة	*Ibid.*
أسلحة خفيفة	عرضت اسرائيل بيعها سنة ١٩٧٢	*Newsweek*, 16 October 1972. نقلا عن: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ٤٤٤.

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
رشيشات عوزي		شاهدها الكاتب في أنحاء عدة من كيتو، الايكوادور، آب/أغسطس، ١٩٨٢.
قطع غيار	لمقاتلات نفاثة، بحسب أرييل شارون	*Jerusalem Post*, 30 May 1982.
مطابخ ميدانية		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137.
ناقلات جند مدرعة		*Ibid*.
صواريخ باراك المضادة للصواريخ		*Ibid*.
الباراغواي		
٦ طائرات عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	سُلمت سنة ١٩٧٧، ضمن صفقة بمبلغ ٧ ملايين دولار، شملت قطع الغيار وتدريب الأطقم	SIPRI, *Yearbook 1977*, p. 332.
البيرو		
اجهزة اتصال عسكرية ومعدات اخرى		Edy Kaufman, Yoram Shapiro, and Joel Barromi, *Israel-Latin American Relations*, 1979, p. 107

(يتبع)

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
مظلات، أجهزة اتصال لاسلكي، ذخيرة، أسلحة خفيفة	سُلمت خلال ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East*, Hearings and Markup Before the Subcommittee on Europe and the Middle East, 96th Cong., 1st sess., 1979, p. 84.
أنظمة رادار		*Latin America Weekly Report*, January 1982, p. 3; مقابلة مع الصحافي راوول بورجا، كيتو، الايكوادور، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٢.
فنزويلا		
٣ طائرات عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	أوصي عليها سنة ١٩٧٩، وسلمت سنة ١٩٨٠. وسلم تبلا عدد غير محدد منها للحرس الوطني	SIPRI, *Yearbook 1981*, p. 242.
٢ طائرة عرافا ــ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»	سُلمت في آب/اغسطس ١٩٨١، من دون اعلان في شأنها.	SIPRI, *Yearbook 1982*, p. 237.
٢٥ راجمة صواريخ	سُلمت أول مجموعة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣	*Nuevo Diario*, 21 July 1982, p. 3; *Latin America Weekly Report*, 30 July 1982, p. 12.

الصنف	التعليق	مصادر الإسناد
اجهزة اتصال تكتية، قذائف صاروخية، قنابل	قيمتها ٨,٢ ملايين دولار، سُلمت خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧.	U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *Economic and Military Aid Programs*, p. 84.
٢٤ طائرة كفير		Klieman, *Israel's Global Reach*, p. 137
زوارق مطاط		*Ibid.*
٢ طائرة عرافا ـ ٢٠١ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»		SIPRI, *Yearbook 1984*, p. 261.
راجمات الصواريخ لار (LAR)	ساعد الخبراء الاسرائيليون الجيش في اقامة وتجربة النظام باطلاق صواريخ متشارية زنة ٨٨ رطلا من قواذف متعددة السبطانات. وسوف تبنى منصات اطلاق ثابتة على طول الحدود مع غويانا وكولومبيا والبرازيل	*Israeli Foreign Affairs*, June 1985, p. 3.

معلومات عن بعض الشركات الاسرائيلية المهتمة بالتصدير

١ — شركة تاديران Tadiran

وهى تتبع مؤسسة كور Koor وقد باعت عام ١٩٨٢ ماقيمته ١٧٤ مليون دولار وتبيع معدات الاتصال التكتيكية علاوة على بعض المبيعات المدنية مثل اجهزة التكييف والراديو .

٢ — شركة سولتام Soltam

وتتبع مؤسسة كور ايضا وباعت عام ١٩٨٢ ما قيمته ٦٧,٤ مليون دولار وتبيع المدفع الهاوتزر ١٥٥ مم والهاون ٨١ مم .

٣ — شركة كور للكهرباء والالكترونيات Koor Electric & Electronic

وتبيع اجهزة اتصال لجيش الدفاع وتتبع مؤسسة كور .

٤ — شركة اوردان Urdan

وهى فى ناتانيا وتعتبر فى مقدمة الشركات التى تنتج المدرعاتمثل الدبابة م — ٤٧ (M-47) والرينو Rhino وبعض قطع الدبابة ميركافا Merkava وكانت مبيعاتها ١١,١ مليون دولار عام ١٩٨١ و ٩,٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ منها ٨٥ ٪ للتصدير .

٥ — شركة نمدا Nimda

وتنتج الدبابات ولكن اساسا لاصلاح الدبابات الشرقية المستولى عليها فى الحروب والغربية القديمة مثل السنتوريان و م — ٤٨ (M-48) والباتون Paton وكذلك العربات المدرعة .

٦ — شركة فولكان Vulcan

معدات حربية .

٧ — الترسانة البحرية الاسرائيلية .Israel's Shipyard LTD

فى حيفا وتنتج بعض السفن مثل الهيدروفيل والسار والريشيف Saar & Reshef

٨ — بيت شيميش Bet Shemesh Engines

زبائن السلاح الاسرائيلي بحسب المناطق

البلد	مصدر الإسناد
افريقيا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	مقابلة مع ناعومي حازان، منسق، وحدة الابحاث الأفريقية، مؤسسة ترومان، الجامعة العبرية، كامبريدج، مساتشوستس، نيسان/ابريل ١٩٨٣.
Ciskei (وطن أفريقيا الجنوبية)	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.
اثيوبيا	*New York Times*, 19 November 1978.
غابون	Ignacio Klich, «Israeli Arms,» *South*, April 1982; مقابلة مع ناعومي حازان.
غانا	Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Arms Trade Register, 1975* (London: Taylor and Francis, 1975), p. 36.
كينيا	*New York Times*, 19 November 1978.
ليبيريا	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.
ملاوي	Gregory Orfalea, «Arms Buildup in the Middle East,» *The Link* 14 (September October 1981): 7.
المغرب	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.

(يتبع)

البلد	مصدر الإسناد
نيجيريا	Benny Morris, «Arms at Any Price,» *Jerusalem Post*, 4 June 1982.
جنوب أفريقيا	*Uno Mas Uno*, 14 November 1978.
سوازيلاند	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.
تنزانيا	*Ibid.*
أوغندا	SIPRI, *Arms Trade Register, 1975*, p. 89
زائير	*Salt Lake Tribune*, 15 December 1982; and *Los Angeles Times*, 13 January 1983.
زيمبابوي	*Uno Mas Uno*, 14 November 1978.
آسيا	
بورما	SIPRI, *Arms Trade Register, 1975*, p. 3.
الصين	*Barricada* (Managua), 22 January 1981; *Nuevo Diario* (Managua), 31 August 1982; «China Has Secret Military Pact with Israel,» *Salt Lake Tribune*, 21 November 1984; and *Jerusalem Post*, 15 October 1984, p. 1.
الهند	Carl Alpert, «Making and Selling Arms Helps Keep Israel Free — But It Bothers Her,» *Jewish Week*, 13 August 1982.
اندونيسيا	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1981*, p. 224.
ماليزيا	*Uno Mas Uno*, 14 November 1978.
نيبال	SIPRI, *Arms Trade Register, 1975*, p. 37.

(يتبـع)

زبائن السلاح الاسرائيلي بحسب المناطق

البلد	مصدر الإسناد
أفريقيا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	مقابلة مع ناعومي حازان، منسق، وحدة الابحاث الأفريقية، مؤسسة ترومان، الجامعة العبرية، كامبريدج، مساتشوستس، نيسان/ابريل ١٩٨٣.
Ciskei (وطن أفريقيا الجنوبية)	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.
أثيوبيا	*New York Times*, 19 November 1978.
غابون	Ignacio Klich, «Israeli Arms,» *South*, April 1982; مقابلة مع ناعومي حازان.
غانا	Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Arms Trade Register, 1975* (London: Taylor and Francis, 1975), p. 36.
كينيا	*New York Times*, 19 November 1978.
ليبيريا	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.
ملاوي	Gregory Orfalea, «Arms Buildup in the Middle East,» *The Link* 14 (September-October 1981): 7.
المغرب	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.

(يتبع)

البلد	مصدر الإسناد
أميركا اللاتينية	
الارجنتين	*New York Times*, 9 May 1982, p. 6; and *Washington Post*, 16 December 1982.
بولبفيا	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1977*, p. 311.
البرازيل	*Latin America Weekly Report*, 24 December 1982, p. 11.
شيلي	ايديعوت احرونوت، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩؛ SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1982*, p. 410.
كولومبيا	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1982*, p. 210; *Latin America Regional Reports — Andean Group*, 22 January 1982, p. 1.
كوستاريكا	*Financial Times*, 22 October 1982.
جمهورية الدومينيكان	Ronald Slaughter, «Israel Arms Trade Cozying to Latin Armies,» *NACLA Report* 16 (January-February 1982): 52-53.
إيكوادور	*New York Times*, 19 November 1978.
السلفادور	*New York Times*, 19 November 1978; and SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1982*, p. 213
غواتيمالا	*Christian Science Monitor*, 28 October 1981; and *Latin America Weekly Report*, 5 September 1980, p. 8.
هاييتي	Ronald Slaughter, «Israel Arms Trade Cozying to Latin Armies,» pp. 52-53.
هندوراس	*Latin America Weekly Report*, 17 December 1982; and *Guardian*, 26 January 1983.

(يتبع)

البلد	مصدر الإسناد
غينيا الجديدة	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.
الفيليبين	U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, *Economics and Military Aid Programs in Europe and the Middle East*, 96th Cong., 1st sess., 1979, p. 84.
سنغافورة	*Monthly Review*, January 1973, p. 58.
كوريا الجنوبية	*Uno Mas Uno*, 14 November 1978.
سريلانكا	SIPRI, *Arms Trade Register, 1975*, p. 41.
تايوان	*Uno Mas Uno*, 14 November 1978.
تايلاند	*Agencia Latino Americana De Informacion*, 17 November 1977; *Christian Science Monitor*, 27 December 1982.
اوروبا	
النمسا	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1977*, p. 276.
بلجيكا	*Israel Export and Trade Journal*, May 1977.
فرنسا	Jane Friedman, «Israel's Uzi Submachine Guns,» *New York Times*, 7 February 1982.
بريطانيا العظمى	*Ibid.*
اليونان	*New York Times*, 19 November 1978.
رومانيا	*Jerusalem Post*, 4 June 1982.
سويسرا	*Jewish Telegraphic Agency*, 23 December 1981.
المانيا الغربية	*Los Angeles Times*, 29 July 1981.

(يتبع)

البلد	مصدر الإسناد
المكسيك	*Excelsior*, 14 March 1982; and *Jerusalem Post*, 12 January 1981.
نيكاراغوا	*Newsweek*, 20 November 1978, p. 68; and *Latin America Weekly Report*, 16 May 1980.
بنما	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1976*, p. 275; and *Excelsior*, 25 February 1977.
باراغواي	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1977*, p. 332.
بيرو	*Latin America Weekly Report*, January 1982, p. 3.
فنزويلا	SIPRI, *World Armament and Disarmament Yearbook 1982*, p. 237.
الشرق الأوسط	
ايران	*New York Times*, 19 November 1978 and 24 August 1981.
لبنان	*New York Times*, 19 November 1978.
تركيا	*Christian Science Monitor*, 6 January 1977, p. 1.
اميركا الشمالية	
الولايات المتحدة	*Washington Post*, 21 July 1982; and *Israel Business and Investors' Report*, August 1981
كندا	*Jewish Telegraphic Agency*, 7 January 1982; and *Excelsior*, 11 April 1977
جنوب الباسيفيك	
استراليا	*Israel Export and Trade Journal*, September 1973, p. 26.
نيوزيلندا	Aaron Klieman, *Israel's Global Reach*, 1985, pp. 135-142; «حداشوت»، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، ص ١.

An Abstract of Master Thesis
Israeli Military Industry
"An Analytical Study"

By: Oroubah Bargouthi

Supervised By: Dr. Mohammad Saker

This study encompasses serious attempt in the analysis of the Israeli military industry and the role it plays. Since this type is sgnificantly complex to enter into all walks of Israeli society, I will be introducing it in seven chapters.

Chapter 1: Incentives For Military Production:-

which included:-

1 - The roots of Israeli military industry.
2 - Starting from the institution of assembly to founding of the Department of Military Science.
3 - The following are the actual Israeli incentives for military industrial production, most important of which, are the strategically antagonistic political, economic, and expansionist politics.

Chapter 2: The Basis and Specifics of Israeli Military Prodution:-

A chronological flow of Zionist strategies in the planning and achieving of the goals of militarism through the establishment of universities and technical education centers for the purpose of military research advancement.

Chapter Three: Israeli Military Expenditures:-

This chapter presents an overall view of military expenditures in Israeli. This included the following:

1 - Employee expenses, both military and civilian.

2 - The purchase of equipment (both internal and external).

3 - Military construction (building, outposts, factories, etc.).

4 - Maintenance expenses.

5 - Research and development.

Although I have tried to present the most accurate expenditure data available in relationship with national income, the secret specifics data available in relationship with national income, the secret specifics of Israeli military spending may not be as accurate as would be hoped. Therefore, a thorough follow up of these figures is recommended. This inaccuracy is due to the combination of military and civil expenditures into one is some area of projects.

Chapter 4: Study of Two Situations:-

This chapter includes a study of two different situation in the advanced production of Israeli military hardware, and the high level of advancement which it has reached on its way to complete military self - sufficiency. The first situation involves the (MIRKAVA) tank, and the success achieved in the production of this tank. The second is the failure of the (LAVI) fighter plane.

Chapter 5: Israeli Military Exports:-

This chapter displays the important role that the military production plays in the Israeli economy, this can be seen is four different fields:

1 - The reasons, whether economic or political, for the development of Israeli military industry.
2 - The various problems caused by the export of military hardware, and its impact on the political and economic independence of an arms exporting state.
3 - The improvement of the quality of military exports.

Chapter Six: Crises of Military Industries:-

This chapter includes the various economic indicators that are involved in the determination of production policy and export strategies.

Chapter Seven: Conclusion and Recommendations:-

This chapter includes the evaluation of the preceding chapters and suggested of action to be taken in the direction of reaching a solid conclusion based on this study using the following procedures:

1 - Has Israeli reached its goal of military self - sufficiency through the construction of a series of advanced military industrial complexes? How much has this reduced in imports of weaponry from external sources?.
2 - A discussion of the relationship between the military industry and military expenditure and the general balance of payments. This is expecially necessary in the realm of closing the door to military imports.